المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية

2013-1990

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

السنة الثانية

إعداد الطالبة : ***إشراف:***

زليلف هاجر ***الدكتور برقوق محند***

لجنة المناقشة :

صايج مصطفى..... رئيسا

برقوق أمحند.....مقررا

مكي محمد السعيد .....مصححا

جوان 2014 .

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات والصلاة والسلام على النبي المصطفى خاتم الأنبياء والمرسلين

" اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن عين لا تدمع، ومن قلب لا يخشع، ومن دعوة لا يستجاب لها "

يا رب إذاأعطيتني مالا فلا تأخذ سعادتي، وا ٍذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي، وا ٍذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي .

يا رب علمني أن أحب الناس كما أحب نفسي، وعلمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس.

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح وأن النجاح هو النية الصالحة والعمل الصالح .

وا ٍذا نسيتك يا رب أرجو أن لا تنساني من عفوك ورحمتك فأنت العظيم القهار القادر على كل شيء

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه، الحمد لله الذي وفقني وسدد خطايا وأعانني على إنجاز هذا البحث .

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والامتنان إلى الدكتور : برقوق محند على قبوله الإشراف على هذه المذكرة... توجيهاته ونصائحه القيمة.

شكر خاص إلى الأستاذ الفاضل حمزة حسام الذي كان معي في كل خطوة

خلال إنجاز المذكرة، أتحفني بروحه الطيبة وصبره وعطائه، وحتى تشجيعاته المعنوية، فإليك مني جزيل الشكر .

إلى الأستاذ ربيج علي ولخضاري منصور الذين لم يبخلو عليا بملاحظاتهم .

إلى كافة أساتذتي الذين رافقوني طوال مشوار الدراسة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

إلى كل من علمني حرفا أو أهداني كلمة أو ساعدني على كتابة أسطر هذه المذكرة.

الإهداء

إلى من رحلا عن الدنيا دون أن يشهدا نجاحي

إلى روح " جدي وجدتي رحمهما الله "

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها وتحملت لأجلي الكثير

إلى " أمي الغالية "

إلى خالي " مسعود "

إلى من كان قدوتي وشموع عائلتي، إخوتي

" سمير، أحمد، إسماعيل، رشيد "

إلى كل من يبث في قلبي البهجة كل يوم، أخواتي

" فضيلة، نسيمة، سهام، فوزية التي من المؤكد أنها تركت بصمتها في هذا العمل بفضل ما بذلته من جهد "

إلى كل الكتاكيت الصغار : " سيرين، حسام، أدم،سارة (رحمها الله)، مهدي ونريمان ، وائل، حمزة وصفوان .

إلى روح الفقيد " مراد زبيري "

إلى الزميلة والصديقة " مرداس إحسان أمينة "

إلى من ساندني ولو بالكلمة الطيبة

هاجر

المحتويات

مقدمة :

الفصول :

الفصل الأول: بنية الأزمة المالية

تمهـيد

- ✓ **المبحث الأول: لمحة عامة عن جمهورية مالي**

المطلب الأول: التطور التاريخي لجمهورية مالي

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي

المطلب الثالث: تركيبة المجتمع المالي

المطلب الرابع: طبيعة النظام الداخلي

- ✓ **المبحث الثاني: كرونولوجيا الأزمة المالية**

المطلب الأول: مرحلة ميلاد الأزمة (1959 – 1989)

المطلب الثاني: مرحلة بداية التسعينيات إلى 2005

المطلب الثالث: مرحلة وساطة الجزائر 2006 إلى تداعيات الأزمة الليبية 2011

المطلب الرابع: مرحلة انفجار الأزمة الراهنة 2012 إلى التدخل العسكري 2013

- ✓ **المبحث الثالث: أطراف الأزمة المالية**

المطلب الأول: الحركات الانفصالية و الجماعات الإرهابية

المطلب الثاني: القوى المحلية، الإقليمية والدولية

المطلب الثالث: المنظمات الإقليمية والدولية

استنتاجات الفصل

الفصل الثاني: أدوات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية كتكريس للمبادئ

تمهـيد

- ✓ **المبحث الأول: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية**

  المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

  المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

- ✓ **المبحث الثاني: الأدوات السياسية والدبلوماسية**

  المطلب الأول: الأدوات السياسية

  المطلب الثاني: الأدوات الدبلوماسية

- ✓ **المبحث الثالث: الأدوات الأمنية والعسكرية**

  المطلب الأول: الأدوات الأمنية

  المطلب الثاني: الأدوات العسكرية

- ✓ **المبحث الرابع: الأدوات الاقتصادية، الاجتماعية (الحضارية) والثقافية**

  المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية

  المطلب الثاني: الأدوات الاجتماعية

  المطلب الثالث: الأدوات الثقافية

استنتاجات الفصل

الفصل الثالث : تحديات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية

تمهيد :

- ✓ **المبحث الأول : التحديات الداخلية**

المطلب الأول : تراجع الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني : صعوبة الفصل بين العنصر السياسي والإرهابي

المطلب الثالث : تغيير الموقف الجزائري من السياسي إلى تبني فكرة الحل العسكري

- ✓ **المبحث الثاني : التحديات الإقليمية**

المطلب الأول : الدول الإقليمية بين التنافس، التعاون ودعم التدخل العسكري

المطلب الثاني : ضعف نفوذ المنظمات الإقليمية في المنطقة (الإيكواس)

- ✓ **المبحث الثالث : التحديات الدولية**

المطلب الأول : تنافس فرنسا بطرح التدخل العسكري

المطلب الثاني : تراجع الدعم الأمريكي والأوروبي للمقاربة الجزائرية

- ✓**المبحث الر ابع : أفاق السياسة الجزائرية في مالي**

المطلب الأول : مستقبل السياسة الجزائرية

المطلب الثاني : توصيات ومقترحات

استنتاجات الفصل .

الخاتمة

الملاحق

الجداول

المراجع

الفهرس

مقدمة

الفصول

الفصل الأول: بنية الأزمة المالية

تمهـيد

المبحث الأول: لمحة عامة عن جمهورية مالي

المطلب الأول: التطور التاريخي لجمهورية مالي

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي

المطلب الثالث: تركيبة المجتمع المالي

المطلب الرابع: طبيعة النظام الداخلي

المبحث الثاني: كرونولوجيا الأزمة المالية

المطلب الأول: مرحلة ميلاد الأزمة (1959 – 1989)

المطلب الثاني: مرحلة بداية التسعينيات إلى 2005

المطلب الثالث: مرحلة وساطة الجزائر 2006 إلى تداعيات الأزمة الليبية 2011

المطلب الرابع: مرحلة انفجار الأزمة الراهنة 2012 إلى التدخل العسكري 2013

المبحث الثالث: أطراف الأزمة المالية

المطلب الأول: الحركات الانفصالية و الجماعات الإرهابية

المطلب الثاني: القوى المحلية، الإقليمية و الدولية

المطلب الثالث: المنظمات الإقليمية و الدولية

استنتاجات الفصل

الفصل الثاني: أدوات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية كتكريس للمبادئ

تمهـيد

المبحث الأول: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: الأدوات السياسية والدبلوماسية

المطلب الأول: الأدوات السياسية

المطلب الثاني: الأدوات الدبلوماسية

المبحث الثالث: الأدوات الأمنية والعسكرية

المطلب الأول: الأدوات الأمنية

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية

المبحث الرابع: الأدوات الاقتصادية، الاجتماعية (الحضارية) والثقافية

المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية

المطلب الثاني: الأدوات الاجتماعية

المطلب الثالث: الأدوات الثقافية

استنتاجات الفصل

الفصل الثالث : تحديات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية

تمهيد :

المبحث الأول : التحديات الداخلية

المطلب الأول : تراجع الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني : صعوبة الفصل بين العنصر السياسي و الإرهابي

المطلب الثالث : تغيير الموقف الجزائري من السياسي إلى تبني فكرة الحل العسكري

المبحث الثاني : التحديات الإقليمية

المطلب الأول : الدول الإقليمية بين التنافس، التعاون ودعم التدخل العسكري

المطلب الثاني : ضعف نفوذ المنظمات الإقليمية في المنطقة (الإيكواس)

المبحث الثالث : التحديات الدولية

المطلب الأول : تنافس فرنسا بطرح التدخل العسكري

المطلب الثاني : تراجع الدعمالأمريكي و الأوروبي للمقاربة الجزائرية

المبحث الرابع : أفاق السياسة الجزائرية في مالي

المطلب الأول : مستقبل السياسة الجزائرية

المطلب الثاني : توصيات ومقترحات

استنتاجات الفصل .

الخاتمة

الملاحق

الجداول

المراجع

الفهرس

الملخص

ركزت هذه الدراسة على السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1990–2013). وقد اقتضت الضرورة البدء بتحديد تاريخ وبنية الأزمة المالية، فتبين من خلال البحث أن الأخيرة هي عبارة عن سلسلة تمردات بدأت منذ سنة 1959 إلى جانفي 2012. وقد أدى التمرد في 2012 إلى انقلاب عسكري قاد بدوره إلى تدخل عسكري فرنسي تحت غطاء الشرعية الأممية. وتعتبر الأزمة المالية أزمة متعددة الأطراف والفواعل: حركات مسلحة مطلبية–إنفصالية من جهة وجهادية من جهة أخرى؛ الحكومة المالية؛ دول الإقليم (ليبيا، المغرب، والجزائر)، أطراف فوق إقليمية (Supra régionales) (فرنسا المنافسة للجزائر بطرحها الحل العسكري إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي)، فضلا عن المنظمات الدولية الإقليمية كالإيكواس (ECOWAS) والعالمية كمنظمة الأمم المتحدة التي أصدرت ثلاث قرارات بشأن الأزمة.

إعتمدت الجزائر تجاه الأزمة منذ بدايتها على مقاربة سلمية متعددة الأبعاد مستمدة من مبادئ سياستها الخارجية عبر التعاون والتنسيق الثنائي مع مالي في المجال السياسي (اللجان المشتركة والمختلطة) والدبلوماسي (اتفاقية تمنراست ولقاءات العاصمة)، فضلا عن تكثيف الجهود الثنائية بينهما في المجال الأمني (مضاعفة الجهود والإمكانيات لحماية الحدود المشتركة من تهديدي الإرهاب والجريمة المنظمة)، والعسكري (الاتفاقيات العسكرية الثنائية)، الاقتصادي (المشاريع التنموية في الجنوب الجزائري والشمال المالي)، الاجتماعي (توعية الشباب عبر فتح قنوات الحوار)، وأخيرا المجال الثقافي (التدريس والبعثات الطلابية). كل هاته الآليات والأدوات تدل على حيوية وا يجابية التعاون الثنائي بين الدولتين.

بيد أن المقاربة الجزائرية السابقة عرفت مجموعة من العراقيل. على الصعيد الإقليمي، تراجعت الجهود الدبلوماسية الجزائرية واستعصى تطبيق طرحها السلمي لحل الأزمة أمام تنامي المنافسة الإقليمية خاصة من قبل المغرب الأقصى ودعم كل من تشاد ونيجيريا للتدخل العسكري في مالي. أما على الصعيد الدولي، فإن قوة منافسة فرنسا بطرحها القائم على المقاربة العسكرية وتأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لموقفها شكل عائقا دوليا حال دون تطبيق المقاربة الجزائرية للحل، بالرغم من أن القوى الدولية السابقة دعمت الطرح الجزائري في البداية قبل أن تغير موقفها ـ لاعتبارات مصلحية ـ لصالح الطرح الفرنسي وتقنع الجزائر بذلك. أخيرا، يمكن القول أن مستقبل السياسة الجزائرية تجاه مالي مرهون بثلاث سيناريوهات: سيناريو الاستمرارية، سيناريو التغيير نحو المزيد من الاهتمام وأخيرا سيناريو التهميش. لذا، فإن رغبة الجزائر في تفعيل مقاربتها يجب أو يواكبها اعتماد على آليات أكثر فعالية على جميع الأصعدة وبصورة سريعة ومباشرة.

Résumé

Cette étude a porté sur la politique algérienne à l'égard de la crise Malienne au cours de la période comprise entre les années (1990-2013). Il était contraignant de commencer à identifier l'histoire et la structure de la crise Malienne. La recherche a révélé que cette crise est une conséquence d'une série de rébellions née depuis 1959 et durée jusqu'au Janvier 2012. Cependant le rébellion de l'année 2012 a mené à un coup d'État militaire menant à son tour à une intervention militaire française sous le couvert de la légitimité onusienne. La crise Malienne est une crise multilatéral et multi-acteurs : des mouvements armés (d'une part, les mouvements Touaregs revendiquant l'autodétermination, et d'autre part des mouvements djihadistes), le gouvernement Malien, les pays de la région (Libye, Maroc, Algérie), les acteurs suprarégionaux (La France en concurrence avec l'Algérie proposant une solution militaire soutenue par les Etats-Unis et l'Union Européenne), ainsi que les organisations internationales régionales telles que (CEDEAO) et les Organisations mondiales telles que l'ONU qui a stipulée trois décisions à l'égard de la crise Malienne.

Depuis le début de cette crise l'Algérie a adopté une approche pacifique multidimensionnelle dérivée des principes de sa politique étrangère, à travers une coopération et une coordination bilatérales avec le Mali dans la sphère politique (les comités communes et mixtes) et diplomatique (Convention de Tamanrasset et réunions de la capitale), ainsi que l'intensification des efforts bilatéraux dans le domaine de la sécurité (redoubler les efforts et les capacités pour protéger les frontières communes contre les menaces du terrorisme et le crime organisé), le domaine militaire (conventions militaires bilatérales), économique (projets de développement dans le sud de l'Algérie et du Nord malien), social (la sensibilisation des jeunes à travers les canaux de dialogue), et enfin le domaine culturel (enseignement et bourses pour étudiants). Tous ces mécanismes et outils prouvent l'existence et la vitalité de la coopération bilatérale positive entre les l'Algérie et le Mali.

Toutefois, l'approche algérienne précédente a connu beaucoup d'obstacles: Au niveau régional, les efforts diplomatiques algériens ont dégradé, par ailleurs la mise en application de la solution pacifique de la crise, face au développement de la concurrence régionale particulièrement du Maroc et le soutien du Tchad et le Nigeria de l'intervention militaire au mali, a trouvé beaucoup de difficultés. Au niveau international, la forte concurrence de la France, qui propose une approche militaire et le soutien des Etats-Unis

et les pays européens de cette solution, représente un obstacle international empêchant l'application de l'approche algérienne de la solution , malgré le fait que les puissances internationales ont soutenu la proposition algérienne au début, mais qui ont fini par changer leurs avis –pour leurs propres intérêts – au profit de la proposition française et essayer de convaincre l'Algérie de cette solution. Enfin, nous pouvons dire que l'avenir de la politique algérienne vis-à-vis du Mali dépend de trois scénarios : scénario de continuité, scénario de changement vers plus d'intérêt et enfin le scénario de marginalisation. Ainsi, le désir algérien d'appliquer son approche doit être accompagné d'une adoption de mécanismes plus efficaces sur tous les niveaux et d'une manière rapide et directe.

ABSTRACT

This study focused on Algerian politics toward the Malien crisis during the period between the years (1990-2013). It was necessary to begin identifying the history and the structure of this crisis. The research revealed that it was the consequence of a series of Insurgencies which began in 1959 and lasted until January 2012. The Insurgency of the year 2012 has led to a putsch which led in its turn to a French military intervention under the cover of UN legitimacy. The Malien crisis is a multilateral and a multi-actor crisis: armed movements (Touareg movements claiming autodetermination in one hand , and Djihadists movements in the other hand), the Malien goverment; countries of the region (Libya, Morocco, and Algeria), Supra regional laterals (France competing Algeria in proposing the military solution which is supported by the United States of America and the European Union), as well as international regional organizations such as ECOWAS and global organizations such as United Nations which issued three decisions concerning the crisis.

Since the beginning of this crisis Algeria adopted a multidimensional approach derived from the peaceful principles of its foreign policy. It appears through bilateral cooperation and coordination with Mali in the political sphere (Public and joint committees) and diplomatic (Convention of Tamanrasset and meetings of the capital) , as well as the intensification of bilateral efforts in the field of security (redouble the efforts and opportunities of protection of the common border from threats of terrorism and organized crime), military (bilateral military agreements), economic (development projects in southern Algeria and northern Mali), social (youth outreach through open channels of dialogue), and finally in the cultural field (education and scholarships for students) . All these mechanisms and tools prove the existence and vitality of positive bilateral cooperation between the two countries.

However, the Algerian previous approach has known many obstacles: At the regional level, the Algerian diplomatic efforts have degraded, moreover, the implementation of the peaceful solution of the crisis, facing the development of regional competition particularly Morocco and Chad's and Nigeria's support of military intervention in Mali, found many difficulties. At the international level, the strength of France competition, which proposed the military solution supported by the United States and European countries, represents an international obstacle preventing the application of the Algerian approach, despite the fact that international powers have supported the Algerian proposal at the beginning, before changing their opinions, for their own interests - in favor of the French proposal and try to convince Algeria of it. Finally, we can say that the future of the Algerian

policy towards Mali depends on three scenarios: scenario of continuity; scenario of changement towards Mali and finally the scenario of marginalization. Thus, the Algerian desire to apply its approach must be accompanied by adoption of more effective mechanisms on all levels and in a quick and direct way.

مقدمـــة :

العلاقات الدولية هي منظومة المنظومات، تجمع الدول القومية وفواعل أخرى، هي في ذات الوقت شتى التفاعلات بين هذه الوحدات، من جانبها الدولة القومية هي أيضا منظومة تجمع وحدات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تربطها علاقة تفاعل وتعامل لهذا يسمى فضاء العلاقات الدولية بمنظومة المنظومات .

العلاقات الدولية كفضاء تنتمي إليه الجزائر كدولة قومية إلى جانب دول أخرى، من الزاوية الهيكلية فيها وحدات وفواعل، منظومة تنافسية تنشط فيها وحدات متنافسة، تتعامل من خلال العلاقات الخارجية وتتفاعل بوجود أدوات تربط بينها، إذن العلاقات الدولية هي بنية اجتماعية، وحركية تطبعها علاقات صراع، تعاون، تعايش وتنافس، وأدوات هي الوسائل التي تلجأ إليها من أجل تحقيق أهدافها في سياستها المرسومة .

تعتبر السياسة الخارجية من المواضيع التي تعالجها العلاقات الدولية، الأكثر جدلا وتباينا في الآراء وتضاربا في المواقف، فهي نظرة للذات ونظرة للأخر وتفاعل الهوية مع الغيرية هي في صميم كل سياسة خارجية .

مادامت الجزائر وحدة من وحدات المجتمع الدولي، تتمتع باستقلال وسيادة واعتراف بهاته السيادة، فإنه من المحتم أن تكون لها سياسة خارجية خاصة بها، ستسند إلى مرتكزات قامت عليها منذ الثورة التحريرية، وتحظى السياسة الجزائرية على المستوى الخارجي باهتمام الباحثين والدارسين لها نظرا لمكانها الإستراتيجية التي تتمتع بها في القارة السمراء التي تتزاحم فيها الأزمات سيما أزمة مالي، وقد عرفت السياسة الخارجية الجزائرية حركية وديناميكية من خلال دبلوماسيتها العقلانية في العديد من المحافل الدولية عامة والإقليمية خاصة ما جعلها تكون محل ثقة ومواقفها تحترم، وتعتبر سياسة حسن الجوار أهم سلوك سياسي خارجي جزائري من خلال تعاملها مع الأوضاع في شمال مالي منذ بداية التسعينيات، هذه الدولة (مالي) عرفت وتعرف أزمة متعددة الأبعاد متشعبة الأطراف، وما زاد الأمر تعقيدا التدخل العسكري الذي زاحم المقاربة السلمية الجزائرية المقترحة لإنهاء الوضع المتأزم في مالي، التي اعتمدتها الجزائر والطرف المالي من أجل إحكام الوضع في مناطق كيدال، غاو وتمبكتو التي تمثل أكثر من ثلث مساحة مالي، والتي يتوزع عليها سكان الطوارق الذين أعلنوا في مرات عدة التمرد على الحكومة في الجنوب.

بناءا على ذلك، وبالنظر إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، فقد تم تخصيص هذه الدراسة لإبراز السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية وهذا بتحديد فترة الدراسة من 1990 إلى غاية 2013.

أسباب اختيار الموضوع :

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

أ- الأسباب الذاتية :

- الميل الرئيسي والاهتمام الخاص بقضايا السياسة الخارجية الجزائرية،
- ارتباط الموضوع بتخصصي " تحليل السياسة الخارجية "،
- الرغبة الملحة في الكشف عن بعض الجوانب في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية.

ب-الأسباب الموضوعية :

- حداثة الموضوع وأهميته العلمية والعملية،
- تنامي الأحداث في الآونة الأخيرة،
- الحركية الكبيرة للسياسة الجزائرية من حيث النشاط والرجوع إلى الساحة الإقليمية والدولية.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول السياسة الجزائرية في شقها الخارجي في فترة تعرف حراك إقليمي، بحيث تظهر حركية السياسة الجزائرية في أوقات الأزمات، وتكمن أهمية الدراسة بشكل أكبر في معرفة المقاربة الجزائرية المقترحة تجاه الأزمة المالية ومدى نجاعتها أمام التحديات والمعوقات .

حدود الدراسة :

لكل دراسة مجالها الزماني والمكاني فإذا كان المجال الزمني قد حدد في الإشكالية في الفترة الممتدة من 1990-2013 ، فإنّ حيزها المكاني أيضا واضحا ويتمثل في الجزائر ومالي.

الإشكالية : بناءا على ما سبق، فإن الإشكالية الأساسية التي تطرحها هاته الدراسة تأتي حسب المنطق التالي :

ما هي المقاربة التي اعتمدتها الجزائر في سياستها تجاه الأزمة المالية من 1990 إلى 2013؟

هذه الإشكالية تتفرع عنها جملة من الأسئلة الفرعية، يمكن رصدها كالتالي :

أ- ما هي طبيعة الأزمة المالية ؟

ب-فيما تمثلت الأدوات الجزائرية تجاه الأزمة المالية ؟

ت-ما هي التحديات التي واجهتها السياسة الجزائرية في مالي ؟ وهل يمكن القول أنها كانت ناجحة؟

فرضيات الدراسة :

1. أزمة مالي أزمة متعددة الأطراف .
2. كلما تعقدت الأزمة في شمال مالي كلما عرفت السياسة الجزائرية حركية تجاهها .
3. نجاح الجهود السياسية الجزائرية في حل الأزمة المالية .
4. تطورات الأزمة المالية جعلت الجزائر تغير موقفها من طريقة حلها.
5. ارتكاز الجزائر على الحل السلمي .
6. سياسة الجزائر تجاه الأزمة مبنية على دمج الوسائل السياسية الدبلوماسية، الأمنية العسكرية والاقتصادية الاجتماعية .

الإطار المنهجي والنظري :

1. ***المناهج*** :

اعتمدت الدراسة المعالجة لهذا الموضوع على جملة من المناهج لأنه علميا و حتى منهجيا لا يمكن الاعتماد على منهج واحد فقط ، نذكر من بين هذه المناهج :

1- المنهج الوصفي : لدراسة ظاهرة معينة لابد من القيام بوصفها وصفا دقيقا من أجل شرحها و الإلمام بكل جوانبها، ولهذا تم توظيف هذا المنهج لوصف الأزمة المالية والسياسة الخارجية الجزائرية تجاهها، لغرض إعطاء شروحات وتحاليل أكثر دقة حول الموضوع محل الدراسة .

2- المنهج التاريخي : تم توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة لغرض تتبع الجذور التاريخية للأزمة المالية لفهم حيثياتها الحالية من جهة والسياسة الجزائرية تجاهها منذ أول وساطة من جهة أخرى .

3- منهج تحليل المضمون : يتمثل هذا المنهج في استعمال وتحليل مختلف المواثيق وكذا الآراء والتصريحات المعتمدة في الدراسة قصد تحقيق الحد الممكن من الموضوعية .

2. ***النظريات***:

1. النظرية الواقعية : تستند الواقعية إلى الدولة كفاعل أساسي ووحدة أساسية في العلاقات الدولية عامة والسياسة الخارجية خاصة، ترى أن هذه الوحدة (الدولة القومية) يجب أن تستند إلى القوة

من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية، تسعى إلى تحقيق المزيد من المصالح من خلال استعمال متغير القوة، أبرز منظريها نجد هانس مورغانتو Hans Morgenthau في الواقعية الكلاسيكية، وكينيث والتز Kenneth Waltz في الواقعية الجديدة، تسعى الدولة إلى المزيد من القوة من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، لها جانب دفاعي وجانب هجومي، وتمت الاستعانة بهذه النظرية من تمكينها لنا من تفسير السلوك الجزائري من جهة وأيضا تنافس القوى الكبرى على مالي من جهة أخرى من أجل مصلحتهم في المنطقة، بالرغم من أن الجزائر ليست لها مطامع توسعية وإنما مصلحتها تظهر من خلال حماية وحدتها الترابية من المساس سيما من طرف الحركات الإرهابية التي هي في تزايد .

2. نظرية الدور : يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي تستخدمها أدبيات السياسة الخارجية لفهم قرارات وسلوكات الدول، واحتمالات التغيير والاستمرار، يستخدم تعبير نظرية الدور للإشارة إلى مجموعة من النظريات أو الإقترابات التي يجمع بينها السعي لتفسير كيفية تنظيم السلوك، يتحدد في الوظائف التي تقوم بها الوحدة أو الدولة في الخارج عبر مدة زمنية طويلة، فالدور لا يأتي هكذا، وإنما تسعى الدولة إلى القيام به وصناعته بشكل يتماشى وسياستها، ومنه وحسب المكانة التي تحتلها الجزائر في قارة إفريقيا عامة ومنطقة الساحل خاصة فهي تلعب دور الفاعل القائد الإقليمي في المنطقة سيما في الأزمات التي تعرفها الدول المجاورة لها خاصة مالي .
3. نظرية التغيير : تقوم بدراسة اتجاهات التغيير في السياسة الخارجية على العديد من المستويات المحلية، الإقليمية وحتى الدولية، وقد منح شارل هيرمان Charles Hermann مخططا يسمح بفهم القرارات التي تتخذها الحكومات وتؤدي إلى تغيير اتجاه السياسة الخارجية، حيث تمكننا هذه النظرية من معرفة الموقف الجزائري تجاه الأزمة في مرحلة أولية ثم تتبع ميكانيزمات التغيير في رؤيتها لحل الأزمة (تغيير موقفها تجاه الأزمة) .

3. ***النماذج :***

- نموذج الفاعل العقلاني الرشيد : يرجع هذا النموذج لغراهام أليسون Graham Allison، الفكرة المركزية لهذا النموذج هي تفسير سلوك دولة معنية تجاه موقف معين، حدث، ظاهرة، دولة... عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة لأجلها، أي الربط بين السلوك والأهداف بتفسير الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء قرارات السياسة الخارجية للدولة، ***الفاعل هو*** الدولة، ينظر إليها على أنها الفاعل الوحيد في السياسة الخارجية، هي تهدف إلى تحقيق مجموعة أهداف، كل هدف مرتبط بجملة من الوسائل والإمكانيات، والدولة في النهاية تحاول اختيار الهدف بطريقة عقلانية. ***العقلانية***، تتمثل خصائصها في تحديد أهداف السياسة الخارجية والقي المرتبطة، تحديد الوسائل المتوفرة لتحقيق الأهداف، واختيار الوسيلة الأكثر عقلانية لتحقيق الهدف الأمثل

السلوك هو خيار عقلاني منطقي، يؤدي إلى تحقيق أكثر الأرباح بأقل التكاليف، وتكمن المواطن التي يتجلى فيها هذا النموذج في تعامل الجزائر بسلوك عقلاني مع الأزمة المالية بطريقة براغماتية بعيدة عن المثل والأخلاق.

مفاهيم الدراسة :

1. التوتر : هو مفهوم سيكولوجي ويظهر في الجوانب السيكولوجية، الدولتين أو الطرفين في حالة توتر يظهران ذلك في سلوكهما وهي مرتبطة بالظرف .
2. الأزمة : رد فعل فعلها يكون أكبر من التوتر مثل سحب السفير، غلق الحدود، مسارها اضطراري لإيجاد حل .
3. النزاع : يختلف عن الصراع فهو أقل حدة منه، هو نفس المفهوم مسائله تتغير من أكثر حيوية إلى أقل حيوية . هو تصادم في الإرادات نتيجة الاختلاف في الرؤى والمصالح الوطنية حول موضوع معين . بينما النزاع المالي فهو يصنف ضمن النزاع الاجتماعي المتأصل، يمكن تعريفه على أنه نزاع عنيف طويل، تقوده جماعة أو فئة طائفية أو عرقية لتحقيق حاجات أساسية، منها الاعتراف والقبول بهم، من خصائصه أنه عنيف من حيث الحدة وطويل من حيث الزمن .
4. الصراع : يأخذ مسار صفري أو أبدي ولا وجود للحلول الوسطى ويأخذ أيضا المسائل الحيوية وهو أعلى درجة من النزاع وأكثر حدة، يتعلق بالهوية والقومية.[1]
5. الحرب : هي النقطة العليا والقصوى للنزاع والصراع، وذلك لتغيير الإرادة والهدف منها هو قبول الشروط أو تغيير الوضع .
6. إدارة الأزمة : هي سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات، والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها.[2]
7. السياسة الخارجية : هي مجموع الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصاغ بمجموعة من الأهداف والبدائل والأولويات والإجراءات التي توجه سلوك الدولة، في علاقاتها مع دولة أخرى انطلاقا من نسق فكري عقائدي .[3]

الفرق بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المتصلة بها :[4]

[1] فالنستين بيتر ، ترجمة سعد فيصل السعد، ***مدخل إلى فهم تسوية الصراعات، الحرب والسلام والنظام الدولي***، (الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، ط1، 2002) ص، 31.
[2] سيمون مايسون وساندرا رتشارد، ***أدوات تحليل النزاعات***، (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، 2002)، ص ص. 01،02.
[3] محمد السيد سليم ، ***تحليل السياسة الخارجية*** ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط2 ، 1998)، ص ص. 07،08
[4] لوبد جنسن ، ***نظرية السياسة الخارجية*** ، ترجمة وليد عبد الحي ، (السعودية ، عمادة شؤون المكتبات ، د-س-ن)، ص ص. 10-20.

1- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية : السياسة الخارجية هي أقل شمولا من العلاقات الدولية تمثل توجهات عامة يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة هي عملية تقوم الدولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها والتفاعل فيها أحادي بينما العلاقات الدولية هي تفاعل أشمل بين قوى متعددة تجري خارج الدول، العلاقات الدولية تتضمن بعد نظري وتاريخي، هي حصيلة إجمالية للسياسات الخارجية للدول، التفاعل فيها شمولي.

2- السياسة الخارجية والسياسة الدولية : السياسة الخارجية عنصر من عناصر السياسة الدولية ، التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية هو موضوع السياسة الدولية، كما أن السياسة الدولية لا تقتصر فقط على العلاقات بين الدول فحسب ، بل حتى العلاقات بين مختلف التنظيمات التي لها صفة دولية .

3- السياسة الخارجية والدبلوماسية : السياسة الخارجية هي جوهر العلاقات الخارجية للدول ، الدبلوماسية هي أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، تنفذ السياسة وتزود جهاز اتخاذ القرار بالمعلومات ، والدبلوماسية أسلوب تدار به العلاقات الدولية .

4- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية : السياسة الخارجية تبدأ من الداخل وهي استمرارية للداخل، بيئتها خارجية، هدفها الدفاع عن المصلحة وتحقيقها ، أما على المستوى الداخلي تكون هناك مشكلة وتكون لها أبعاد خارجية، بيئتها داخلية، هدفها تحقيق الرفاه، عموما أصبح الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي صعب .

5- السياسة الخارجية والسيادة : قانونيا هما متلازمان، لا يمكن لدولة ناقصة السيادة أن تمارس سياسة خارجية، إذن لوجود سياسة خارجية لدولة ما لا بد أن تكون تتمتع بالسيادة الكاملة .

تبرير الخطة :

تم التطرق في هذه الدراسة إلى :

- تخصيص فصل كامل حول بنية الأزمة المالية من خلال طرح ثلاثة مباحث، نظرة عامة عن جمهورية مالي، مسار الأزمة المالية وفواعل الأزمة المالية، كل مبحث يحتوي على ثلاثة إلى أربعة مطالب، التطور التاريخي والموقع الجغرافي إلى التركيبة الاجتماعية وطبيعة النظام كمطالب المبحث الأول، شرح تمردات شمال مالي وتقسيمهم إلى أربعة مراحل وهذا ما جاء في شكل مطالب للمبحث الثاني، أما مطالب المبحث الثالث تمحورت حول الأطراف المباشرة كالجماعات المسلحة والحكومة المالية وأخرى غير مباشرة كالقوى والمنظمات الإقليمية والدولية.
- الفصل الثاني جاء حول أهم الأدوات التي اعتمدتها الجزائر في شكل مقاربة كتكريس لمبادئ سياستها، المبادئ في مطلب والسمات في مطلب، ثم المباحث الثلاثة الباقية تم تخصيصها إلى

أهم الأدوات، اعتمدنا التقسيم التالي، السياسية والدبلوماسية، الأمنية والعسكرية، الاقتصادية – الاجتماعية والثقافية . وكل أداة جاءت في شكل مطلب .

- أخيرا وليس آخرا الفصل الثالث المعنون بتحديات وأفاق السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية، جاءت فيه أربعة مباحث التحديات الداخلية، الإقليمية والدولية على التوالي، والمبحث الرابع والأخير أفاق السياسة الجزائرية من سيناريوهات مستقبلية إلى توصيات .

الفصل الأول

بنية الأزمة المالية

الفصل الأول: بنية الأزمة المالية

تمهـيد

- ✓ **المبحث الأول: لمحة عامة عن جمهورية مالي**

المطلب الأول: التطور التاريخي لجمهورية مالي

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي

المطلب الثالث: تركيبة المجتمع المالي

المطلب الرابع: طبيعة النظام الداخلي

- ✓ **المبحث الثاني: كرونولوجيا الأزمة المالية**

المطلب الأول: مرحلة ميلاد الأزمة (1959 – 1989)

المطلب الثاني: مرحلة بداية التسعينيات إلى 2005

المطلب الثالث: مرحلة وساطة الجزائر 2006 إلى تداعيات الأزمة الليبية 2011

المطلب الرابع: مرحلة انفجار الأزمة الراهنة 2012 إلى التدخل العسكري 2013

- ✓ **المبحث الثالث: أطراف الأزمة المالية**

المطلب الأول: الحركات الانفصالية و الجماعات الإرهابية

المطلب الثاني: القوى المحلية، الإقليمية والدولية

المطلب الثالث: المنظمات الإقليمية والدولية

استنتاجات الفصل

تمهـيـــــــد:

تعتبر مالي دولة إفريقية، لها حدود مع الجزائر، دولة تشهد صراعا داخليا بين الطوارق في الشمال والسلطة المالية في الجنوب في العاصمة باماكو، هي أزمة ترجع إلى استقلال مالي عن الاستعمار الفرنسي، غير أن هذه الأزمة انفجرت بشكل غير مسبوق في المدة الأخيرة وهذا يرجع لعدة أسباب منها الأزمة الليبية التي أدت إلى سقوط نظام معمر القذافي، تتدخل في هذه الأزمة عدة أطراف منها من هي مباشرة كالحكومة المالية والحركات المسلحة وأخرى غير مباشرة كالمنظمات الإقليمية والدولية وحتى القوى الكبرى والمجاورة لمالي، وسنحاول من خلال مضمون هذا الفصل تقديم صورة دقيقة ـ قدر المستطاع ـ عن الأزمة في مالي.

المبحث الأول: لمحة عامة عن جمهورية مالي

جمهورية مالي حاليا، السودان الفرنسية سابقا، دولة إفريقية تقع جنوب الجزائر وهي ضمن دول الساحل الإفريقي، دولة ديمقراطية سياسيا ورأسمالية اقتصاديا، بها ثروات طبيعية هائلة ما جعل الدول الغربية تتنافس عليها، مستغلة ضعفها الداخلي بسبب تعدد الإثنيات

المطلب الأول: التطور التاريخي لجمهورية مالي

الطوارق* هم مجموعة قبلية كبرى، جمعتها خصوصية الصحراء من قرون ما قبل الميلاد إلى يومنا هذا، وقد اختلفت الآراء ونسب هذه الفئة العريقة والمختلفة، فالبعض اعتبرهم من الأصول العربية البحتة والبعض الأخر يرجع نسبهم إلى القوقازيين والفينيقيين[1].

غرب إفريقيا شهد عدة ممالك ومن أقدمها مملكة السونتيكي، الهوسة، السونغاي، برنو ومملكة غانا والتي قامت على أنقاضها مملكة مالي، وبلغت دولة مالي في عهد "مسني موسى" (مسني تعني السلطان) (1307–1332) ذروتها في التطور والازدهار لم تشهده من قبل، لكن بعد وفاته دخلت مرحلة الضعف، وفي نهاية القرن التاسع عشر أخضع الفرنسيون هذه المنطقة التي أصبحت مستعمرة فرنسية، في 1904 سميت بـ"السودان الفرنسية"، في 1920 أصبحت جزءا من الاتحاد الفرنسي، في ستينيات القرن العشرين ركزت مالي على التنمية الاقتصادية وأصبحت تلقى مساعدات من الكتلة السوفييتية (سابقا) والدول الغربية والوكالات الغربية[2]. تمثلت هذه الفترة بحكم "ماديبو كايتا" « Modibo Keita » حيث طور بلاده بقيامه بالعديد من المشاريع في مالي، لكن التضخم العالمي الشديد والتجربة الفاشلة في محاولة إقامة نظام نقدي جديد في مالي و"ماديبو الذي كان يقوم بتصفية معارضيه ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي حدثت في مالي تدهورت الأحوال، كما أن استمرار الرئيس في سياسته الاشتراكية التي لم يطبق فيها الديمقراطية في البلاد أدت إلى الإطاحة به في انقلاب عسكري قاده الملازم "موسى تراوري" « Moussa Traoré »في 1968 وأزاح "كايتا" من السلطة وعطل الدستور وتولى هو رئاستها ومن ثم تم التصديق على دستور جديد في عام 1974 والذي جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الحزب المالي الديمقراطي الاشتراكي بزعامة "موسى تراوري"، وتضمن الدستور الدعوة إلى انتخابات رئيس الدولة وهيئة تشريعية، وبالرغم من إعلان "تراوري" الدستور الجديد الذي يتيح بالتعددية الحزبية إلا أنه لم يف

---

* الطوارق: تشير هذه الكلمة إلى عدد من الدول العربية، وبالبحث في أصل الكلمة تشير المراجع إلى أنها التسمية التي أطلقها العرب على شعب أمازيغ الصحراء الكبرى من دون أن تحدد هذه المراجع مصدر التسمية، إذ هناك روايتان منتشرتان أحدهما تقول أنها تعريف لعبارة توارك أي المتركون أو التاركون، باللغة العربية، والثانية، تشير إلى ارتباط التسمية بمدينة طارقة التي تعني بالأمازيغية الساقية في منطقة فزاز جنوب ليبيا التي يعتقد أن الطوارق ينحدرون منها.

[1] محمد السويدي، ***بدو التوارق بين الثبات والتغيير: دراسة سوسيولوجية انتروبولوجية في التغيير الاجتماعي***،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص.130.

[2] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "مالي"، على الرابط: ***http://www.ar.wikipedia.org/wiki***، في(22.08.2013)على الساعة 10.00 سا

بوعده واستمر في حكمه العسكري مما زاد الأمور خطورة، 26 مارس 1991 جرى انقلاب بقيادة الكولونيل "أمادو تومانى توري" « Amadou Toumani Touré »الذي مهد الطريق لقيام انتخابات ديمقراطية التي أتت بـ"ألفا عمر كوناري"« Alpha Omar Konaré» الذي تم انتخابه 1997 وسار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد، وفي 2002 خلفه بانتخابات ديمقراطية الرئيس "أمادو تومانى توري" الذي حصل على 64.4 بالمائة من الأصوات وأعيد انتخابه في عام 2007 وبقي في الحكم إلى أن قام مجموعة من الجنود العسكريين بقيادة النقيب "أمادو سانوغو" Amadou Haya » « Sanogoبانقلاب للإطاحة بحكم "أمادو تومانى توري" في 22 مارس 2012 ليصبح "ديونكوندا تراوري" « Dioncouda Traoré »رئيسا للفترة الانتقالية إلى غاية تنظيم الانتخابات الأخيرة 2013 والتي فاز فيها "إبراهيم أبو بكر كايتا" « Ibrahim Boubacar Keîta« .[1]

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي

تقع مالي في منطقة الساحل الإفريقي، شمال غرب قارة إفريقيا، وهي دولة داخلية (ليس لها منفذ بحري) يحدها شمالا كل من موريتانيا والجزائر، شرقا النيجر، ومن الجنوب كل من ساحل العاج وبوركينافاسو، ومن الجنوب الغربي غينيا، ومن الغرب السنيغال، تقدر مساحة مالي بـ 1.25 مليون كيلومتر مربع، عدد سكانها حسب إحصائيات 2009 هو 15 مليون نسمة، تتكون تركيبتها الاجتماعية من عدة قوميات أهمها: الماندينغ، البامبارا، الفلانيون، العرب، الدوغون، البوزوس، الطوارق والسونتيكي، نسبة المسلمين تمثل 80 بالمائة من إجمالي عدد السكان، المسيحيون 15 بالمائة، بينما لا تتجاوز نسبة الوثنيين 5 بالمائة، يرجع الحضور القوي للمسلمين في مالي للإرث التاريخي، حيث كانت البلاد قاعدة لعدد من الإمبراطوريات والممالك الإسلامية.[2]

تقدر مساحة اليابسة بـ 1.22 مليون كيلومتر، أما مساحة المياه فتبلغ 20 ألف كيلومتر مربع. توجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي، وتصل أعلى قمة إلى نحو 1.155 فوق سطح البحر وهي قمة "همبوري تندو" في الجنوب. نهر السنيغال ونهر النيجر هما نهران رئيسيان في مالي، طول الحدود البرية 7243 كيلومتر. يتراوح مناخ مالي بين شبه مداري وجاف، وتتنوع تضاريسها بين أراضي منبسطة وسهول متموجة تغطيها الرمال في الشمال.[3]

---

[1] ***المكان نفسه.***.

[2] ميلاد الحراثي، "دولة مالي: بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل أو الطريق إلى إعلان دولة التوارق"، ***المجلة الإفريقية للعلوم السياسية***، ع.365، (2009)، ص.13.

[3] ***المكان نفسه***.

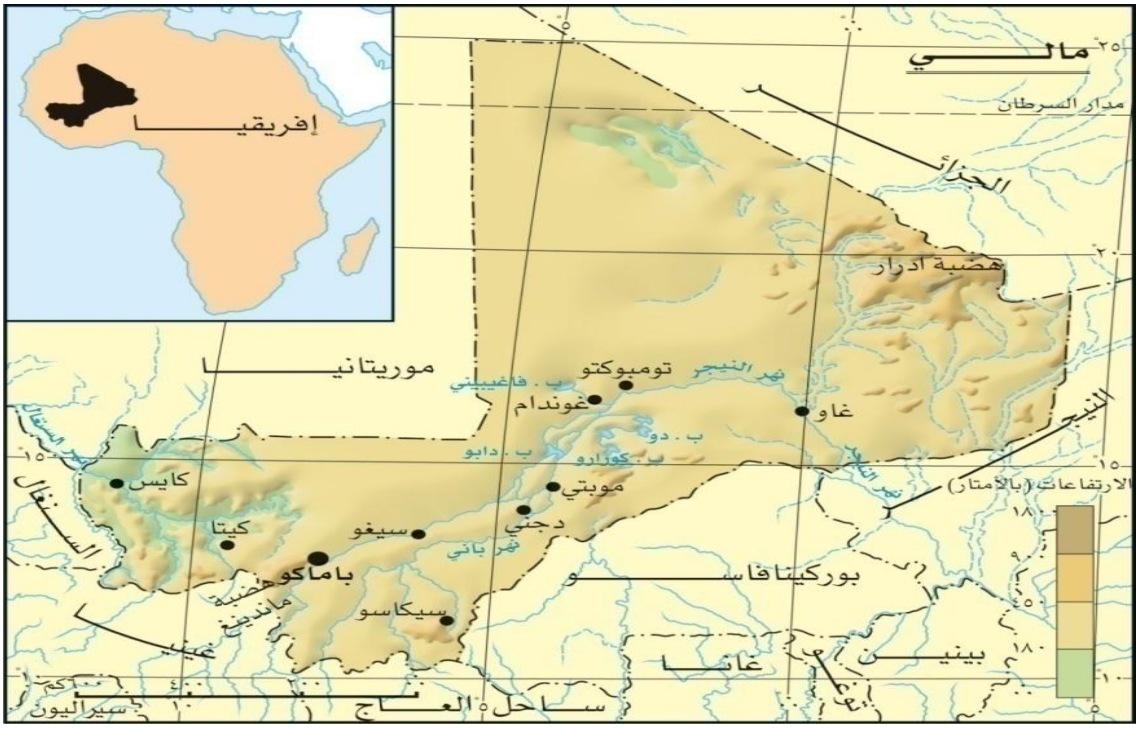

خريطة توضح الموقع الجغرافي لجمهورية مالي

المصدر :

http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=11443&m=1

المطلب الثالث: تركيبة المجتمع المالي

تشهد مالي منذ أن استقلت عن الاستعمار الفرنسي ما يعرف بتمرد الطوارق، الذين في كل مرة يحملون السلاح ضد حكومتهم معلنين تمردهم عليها، مالي هي دولة مركبة عرقيا، تتكون من العديد من الإثنيات.

معظم السكان في مالي من الأفارقة الأصليين، تقدر الكثافة السكانية بـ 11.1، ونسبة النمو الديمغرافي 2.6 بالمائة، أما نسبة المواليد فتبلغ 45.15 مولودا لكل 1000 نسمة، معدل الوفيات 16.16 حالة بين كل 100 نسمة، الفرنسية هي اللغة الرسمية، في حين أن اللغة الأكثر استخداما هي البامبرا، إذ يستخدمها نحو 80 بالمائة من إجمالي السكان. الطوارق يتحدثون بلغتهم "التماشيك"، أما اللغة الفرنسية فهي لغة التخاطب عند الأوروبيين وفي دواوين الدولة، وفي المدارس، فمالي تعد فرانكوفونية، تواجه مالي ـ باعتبارها دولة نامية ـ العديد من المشكلات الاجتماعية، إذ أن معظم سكانها أميون، ونحو 69 بالمائة من الراشدين لا يحسنون القراءة والكتابة. [1]

المطلب الرابع: طبيعة النظام الداخلي

أ- **النظام السياسي:** نظام الحكم في مالي هو نظام ديمقراطي جمهوري، مالي جمهورية بغرفة برلمان واحدة، السلطة التنفيذية بيد الرئيس وحكومته، والسلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني. أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد. تنقسم مالي إلى ثمانية مناطق: غاو Gao، كيدال Kidal، كايس Kais، كوبليكورو Koulikoro، موبتي Mopti، سيغو Siégo، سيكاسو Sikasso وتمبوكتو Timbuktu. [2]

شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين سبعة رؤساء منذ الاستقلال:

1. موديبو كايتا : في الفترة الممتدة من 1960 إلى 1968 وأطيح به بانقلاب،
2. موسى تراوري: من 1968 إلى 1991 و أطيح به،
3. أمادو توماني توري : (رئيس الهيئة الانتقالية لإنقاذ الشعب 1991-1992)،
4. ألفا عمر كوناري : انتخب سنة 1992 وأعيد انتخابه لفترة ثانية في 1997،
5. أمادو توماني توري : سنة 2002 وأعيد انتخابه سنة 2007 وأطيح به بانقلاب في 2012،
6. ديانكودا تراوري : رئيس الفترة الانتقالية أفريل 2012،

[1] ***المكان نفسه.***

[2] ***المكان نفسه.***

7. ابراهيم أبو بكر كايتا : انتخب في الفترة الأخيرة في مارس 2013، وهو الرئيس الحالي لجمهورية مالي.[3]

تتكون الهيئة التنفيذية من:

1. رئيس الدولة: ينتخب بالاقتراع الشعبي لمدة خمسة سنوات، وهو الذي يعين رئيس الوزراء،
2. رئيس الحكومة: هو رئيس الوزراء "عمر تاتام لييه"« Oumar Tatal Ly» ،
3. الحكومة: مجلس الوزراء، ويعينه رئيس الوزراء.

تتكون الهيئة التشريعية من:

مجلس واحد وهو الجمعية العمومية. تتألف من 147 عضوا يجرى انتخابهم بالاقتراع الشعبي المباشر، مدة عضويتهم خمس سنوات.[1]

بالنسبة للهيئة القضائية، فإن أعلى سلطة قضائية في مالي هي المحكمة العليا.

القوى السياسية: بلغ عدد الأحزاب في مالي 91 حزبا منها 51 حزبا فاعلا ومؤهلا سياسيا، تتلقى الدعم من السلطات المالية. أبرز هذه الأحزاب:

1. التحالف من أجل الديمقراطية بزعامة " ديانكوندا تراوري".
2. التجمع من أجل الديمقراطية والعمال، بزعامة "أمادو علي نيانجادو" Amadou Ali« Niangadou ».
3. تحالف من أجل التغيير الديمقراطي (مجموعة سياسية تتشكل أساسا من الطوارق في الإقليم الشمالي لمالي).[2]

ب-**النظام الاقتصادي:** مالي دولة رأسمالية، تعد من أفقر دول العالم، تصل نسبة الأراضي الصحراوية إلى 65 بالمائة من إجمالي مساحتها، هناك تفاوت كبير في توزيع الدخل، يمثل البدو 10 بالمائة، ويشتغل نحو 80 بالمائة من القوى العاملة في الأنشطة الزراعية. تعتمد مالي اعتمادا كبيرا على المعونات الخارجية، استمر نجاح الحكومة المالية في تطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي أوصى به صندوق النقد الدولي، ويساعد تنفيذ هذا البرنامج في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتنويع مصادره وجذب الاستثمارات الأجنبية، مالي قطر صغير يشتغل أكثر من ثلاثة أرباع سكانه بالزراعة والرعي وينتج من المحاصيل الغذائية الأرز والذرة الرفيعة، ويرعى البدو الرحل قطعانا كبيرة من الأبقار والأغنام والماعز. كما يعتبر صيد الأسماك من الأنشطة

[3] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "مالي"، ***مرجع سابق***.

[1] محمود حسين، "جمهورية مالي"، ***آفاق إفريقية***، ع.26، (خريف 2007)، ص.108.

[2] ***المكان نفسه***.

الاقتصادية المهمة. وصل معدل البطالة إلى 30 بالمائة حسب تقديرات 2004، أهم صادرات جمهورية مالي هي القطن، الذهب، الماشية وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات 294 مليون دولار طبقا لتقديرات 2006، وأهم الدول المستوردة من مالي هي الصين بنسبة 19.6 بالمائة، تايلاند 10.5 بالمائة، البرازيل 4.6 بالمائة، فرنسا 4.5 بالمائة، اندونيسيا 4.5 بالمائة طبقا لتقديرات 2007.[1]

أما أهم واردات مالي فهي الآلات ومعدات البناء والنفط والسلع الغذائية والمنسوجات طبقا لتقديرات سنة 2006. بلغت القيمة الإجمالية للواردات 2.358 مليون دولار، وأهم الدول المصدرة لمالي هي فرنسا 12.9 بالمائة، السنيغال 12.7 بالمائة، ساحل العاج 10.9 بالمائة، الصين 4.9 بالمائة، طبقا لتقديرات 2007.[2]

ظلت الخريطة الاقتصادية لمالي على مر عقود الاستقلال ترسم خط فصل افتراضي بين جزئين متباينين متمايزين، جنوب تتمركز فيه العاصمة باماكو « Bamako »يمارس على إقليمه كل الأنشطة الاقتصادية، وشمال يعاني غياب التنمية والفقر والجفاف تمثله ثلاثة أقاليم: تمبكتو، غاو وكيدال.[3]

خريطة توضح المناطق الكبرى في مالي

المصدر:

http://www.google.dz/imgres?start=94&sa=X&rlz=1C1GTPM_enDZ568DZ568&espvd=210&es_sm=93&biw=1366&bih=667&tbm=isch&tbnid=qEUWQziy1gVRsM%3A&imgrefurl=http%3A%2F

[1] ***المكان نفسه.***
[2] ***المكان نفسه.***
[3] ***المكان نفسه.***

المبحث الثاني: كرونولوجيا الأزمة المالية

أزمة الطوارق هي نتاج صريح للإرث الاستعماري، يرجع محددها التاريخي إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر، بوركينافاسو ومالي 1960، الجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الترقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مقسمة بين عدة دول اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار"، حيال هذه الأوضاع انقسمت قبائل الطوارق إلى فئتين، الأولى: ترفض الأمر الواقع وتطالب ببناء دولة وطنية للطوارق والثانية مؤيدة للبقاء تحت سيادة الدولة المستقلة مع ضمان التمتع بنوع من الاستقلال الذاتي. بعد الاحتلال الفرنسي الذي استمر قرابة قرن من الزمن (1878-1960) نالت دولة مالي استقلالها في 22 سبتمبر 1960، واشتقت اسم مالي من إحدى أكبر الإمبراطوريات الإسلامية التي قامت في منطقة غرب إفريقيا وتركت فيها أثارا حضارية، كانت تعرف خلال الحقبة الاستعمارية بـ "السودان الفرنسية" في إطار ما كان يعرف بإفريقيا الغربية الفرنسية (AOF) التي ضمت كل غرب إفريقيا الخاضعة للاستعمار الفرنسي.[1]

إن أزمة مالي تصنف على أنها شكل من أشكال العنف السياسي، لذلك لابد من شرح العنف السياسي ثم نقوم بإسقاطه على النزاع الداخلي في مالي. يعرف "تيد روبرت غير" « Ted Robert Guntner »(مؤسس مشروع الأقليات المعرضة للخطر بمركز التنمية الدولية وإدارة الصراعات في جامعة ميريلاند الأمريكية) العنف السياسي بأنه "جميع الهجمات الجماعية الموجهة ضد النظام السياسي وأطرافه الفاعلة" ويتضمن الثورة، حروب العصابات، التمرد، الانقلابات، الشغب[2]. ويربط روبرت بين حجم العنف السياسي وشدة الحرمان الذي يعاني منه الطرف الذي يمارس العنف السياسي، ويرى أنه كلما زادت شدة الحرمان زاد العنف السياسي. ويأخذ العنف ثلاث أشكال كبرى:

1. الاضطرابات: هي عنف سياسي عفوي غير منظم يشترك فيه قسم كبير من الشعب يشمل الاضطرابات السياسية المنتظمة، حركات الشغب، والصدامات السياسية وحركات التمرد المحلية.
2. المؤامرة: عنف سياسي شديد التنظيم يشترك فيه قسم كبير من الشعب، ويشمل الاغتيالات السياسية المنظمة، الإرهاب على نطاق ضيق، حروب العصابات على نطاق ضيق، الانقلابات وحركات العصيان.
3. الحرب الداخلية: عنف سياسي شديد التنظيم، يشترك فيه قسم كبير من الشعب بهدف الإطاحة بالنظام السياسي الحاكم، الإرهاب، ثورات، وحروب أهلية.[3]

---

[1] ميلاد الحراثي، ***مرجع سابق***.

[2] تيد روبرت غير، ***لماذا يتمرد البشر؟***، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1،)2008، ص .38.

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 50.

إذن يمكننا حسب روبرت تصنيف نزاع مالي على أنه حرب داخلية وفق النمط الثالث، وهو **نزاع داخلي كبير عنيف** بحكم تواجد **أطراف داخلية وأخرى خارجية** و**استخدام الأسلحة**، هو نزاع **سياسي واقتصادي داخلي** بمعنى نزاع على السلطة ونزاع على الثروة، وهو **نزاع أجندات خارجية** في المنطقة عموما وفي مالي خصوصا.

يتوزع سكان الطوارق على معظم دول الساحل الإفريقي من النيجر، مالي إلى الجزائر، ليبيا وحتى بوركينافاسو وتشاد، إلا أن النزاع القائم هو محصور في دولة مالي مع امتداد آثاره إلى الدول المجاورة الموجود بها عنصر الطوارق نتيجة للتضامن الإثني، وهي خاصية تتميز بها النزاعات الإثنية.

المطلب الأول: مرحلة ميلاد الأزمة (1959-1989)

مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي امتازت بأنها فترة غنى المنطقة بالثروات الطبيعية والاستقرار النسبي، ما جعل الطوارق لا يكونون مجتمعا متميزا في المنطقة، وبالرغم من أن حياتهم تتصف بالبساطة إلا أنهم أثروا على الحياة الاجتماعية لبلاد ما كان يسمى بـ "السودان الكبير".[1]

طوارق مالي قاوموا الاستعمار الفرنسي ببسالة، وهو ما دفعهم إلى حمل السهام في وجه البنادق الفرنسية. من بين أهم تلك المقاومات:

1. مقاومة الأمنوكال "الشيخ محمد على أنوكا" 1894، غير أن سياسة فرق تسد الاستعمارية وزرع الفتن داخل القبائل أرغمته على الاستسلام بعدما حاصروه في مدينة تمنراست الجزائرية.
2. مقاومة الأمنوكال "شبوك" قائد "فندكمو" الذي واجه فرنسا في معركة تكوبا 1894.
3. مقاومة الأمنوكال "علا البشير" الذي قاد المقاومة لأكثر من 15 سنة.

ولم تستطع فرنسا أن تسيطر على منطقة الصحراء الكبرى، لذلك، ومن أجل محاصرة الثورة الجزائرية التي كانت في أشدها وتحييد الطوارق للاحتفاظ بالمنطقة، لجأت فرنسا إلى محاولة إعطاء الطوارق حكما شبه ذاتي، فأصدرت قانونا في 23 جوان 1956 والمعروف بقانون 1956/23، إلا أن العملية فشلت لأن الطوارق وقفوا إلى جانب الثورة ومن أهم قادتها "محمد على طاهر" شيخ قبيلة (كل انتصر تلمزي)، حيث تعتبر سنة 1957 أهم منعرج في قضية الطوارق مع حصول منطقة "السودان الفرنسية"، وهي مالي حاليا على استقلالها شبه التام، وهي الخطوة التي دفعت بقبائل الطوارق فيما بعد، أي بعد سنة 1960، إلى رفض تشكيلة الحكومة المركزية لكونها كانت مشكلة من غالبية قبائل الهوسا، فما كان من فرنسا إلا الرد بفكرة التنظيم الموحد المشترك للأقاليم الصحراوية (OCRS) حيث الهدف المعلن عنه في هذا المشروع هو تحسين مستوى حياة السكان وضمان الرفاه الاقتصادي وفي حقيقة الأمر

[1] التمبكتي، "التوارق والدول المغاربية أية علاقة؟"، ***أمزادي***، ع.12، جويلية 2006، ص06.

كانت فرنسا ترمي من وراء ذلك إلى غاية بعيدة وهي اقتطاع منطقة الجنوب الصحراوي الجزائري والنيجري والمالي والتشادي (كونها غنية بالموارد الطاقوية والمعدنية).

إن التقسيم العشوائي للحدود من طرف الاحتلال الفرنسي لم يراع خارطة توزيع الأقليات والإثنيات، وهو ما نتج عنه دول مصطنعة تحمل في أحشائها جذور الانقسامات والأطماع الخارجية، وهو ما انعكس على تلك المجتمعات والقبائل بحيث وجد قبائل الطوارق أنفسهم مشتتين في خمس دول ذات سيادة وهي: الجزائر، ليبيا، النيجر، بوركينافاسو ومالي، خاصة بعدما اتفق رؤساء هذه الدول على ضرورة احترام التقسيمات الاستعمارية (تكريسا لمبدأ منظمة الوحدة الإفريقية المتمثل في الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار) متجاهلين بذلك الخلل الاجتماعي وهو ما دفع بـ "محمد الطاهر" الذي اعتبر زعيم الطوارق الاستقلاليين سنة 1959 الذي بادر إلى المطالبة بالاستقلال، حيث قاد **أول** تمرد سنة 1959 في منطقة أضاغ إيفوغاس على التراب المالي ضد الحكومة المركزية التي يرأسها "ماديبو كايتا" الذي حاول تطبيق النظام الشيوعي والقضاء على الخصوصيات المحلية والثقافية، لكن التمرد فشل بعد أن قمع عسكريا، وبفضل تدخل جزائري لصالح الحكومة كونها كانت تهدد استقلالية تراب دولة الجزائر التي ساهمت في إطفاء نار تلك الثورة، وبفضلها استطاع الرئيس المالي القضاء على الثورة، إذ تمت محاصرة المجموعة الطوارقية في الجبال ومارس الجيش الحكومي سياسة العقاب الجماعي بمواجهة المنتجعات وقتل الشباب أقرباء الثوار وأهلهم، وارتكاب المذابح ضد الرحل من الطوارق والشيوخ وتسميم الآبار وقتل الماشية أو مصادرتها، كما طالب النظام المالي سلطان البلدان المجاورة بتسليم القادة اللاجئين وبهذا قامت الجزائر مدعومة في ذلك بالمملكة المغربية بتسليم بعض من الثوار إلى دولة مالي وحوكموا بالإعدام في باماكو، فما كان من تلك الأخيرة إلا تبني فكرة الحصار العسكري للبقاع التي يعيش بها قبائل الطوارق، وكان ذلك سنة 1964، فنزاع الطوارق نزاع ليس مستقرا، وبالتالي فهو يلعب في نزاعات اليوم المعقدة في شمال مالي ومنطقة الصحراء الوسطى، فبعد استقلال مالي 1960 لم يكن هناك حضور للدولة في الشمال، ولم تكن هناك تنمية في المنطقة، وهو ما ساهم في الإحساس بالتهميش والإهمال لدى سكان الشمال بما فيهم الطوارق.[1]

التمرد الأول انتهى بهزيمة عنيفة للطوارق بعد ذلك أقيمت إدارة عسكرية تمثل في الشمال في تواجد أفراد الجيش الحكومي المالي من أجل منع أي محاولة للتمرد في ظل تلك الحاجة من الإهمال والتهميش.

[1] طارق أبو العلى، "الجانب الاجتماعي من الأزمة في مالي"، في: ***http://www.echourouk.com***، (2013/09/20)، على الساعة 13.00 سا.

على الرغم من أن مالي هي ثالث دولة من حيث إنتاج الذهب في إفريقيا، غير أننا نجد 5/1 مواطن مالي يعيشون تحت الفقر المدقع دون إمكانية الحصول على حاجاته الغذائية، كما عرفت مالي ثلاث أزمات غذائية خلال السبعة أعوام الماضية، وتعد دولة مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم.[1]

يعيش شعب الطوارق في العديد من المشاكل والأزمات اللامتناهية، ولقد لعبت قسوة الطبيعة والحياة وشح الموارد الطبيعية وشساعة الصحراء دورا في تناثر وتشتت هذا الشعب وعزل قضيته عن العالم عامة ومالي خاصة، بالإضافة إلى عدم اهتمام الحكومة بهذه القضية، وهو ما أدى بقبائل هذا الشعب إلى الثورات المسلحة ضد حكوماتهم لتغيير هذا الوضع المزري الذي تعيشه، وظلت منطقة الأزواد منطقة تشهد تخلفا واضحا في شتى الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتعليمية، ويركز الطوارق في مطالبهم على خلق بنية أساسية تضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم.[2]

وعلى هذا ظلت علاقاتهم مع معظم الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يوجدون فيها يسودها التوتر، فلا تنظيمات الطوارق حققت أهدافها ولا سلطة باماكو نجحت في السيطرة على مناطقها الواسعة الأرجاء.[3]

فبعد استقلال مالي سنة 1960، كان على الطوارق مواجهة ضغوط السلطات العسكرية والإدارات ذات الطابع المركزي المتشدد التي كانت تحاول إيقاف عملية الهجرة نحو الشمال التي كان يقوم بها الطوارق بقطعان ماشيتهم، في مالي تقوم هذه السياسة بالخصوص على أساس التمييز العرقي ما بين البدو الرحل من العرب والبربر (البيض) والسكان الحضر وهم الأفارقة السود وهو ما عرقل اقتصاد الطوارق وجعلهم مهمشين وأدى بهم إلى ثورة على هذه الأوضاع غير أنهم سرعان ما قمعوا بشدة من طرف الرئيس المالي.[4]

ويمكن إرجاع الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة الطوارق ما يلي:[5]

1. النظم السياسية المتعاقبة لمالي، حيث قام الطوارق منذ بداية الاستقلال بتمرد ضد الحكومة المركزية التي ترأسها الرئيس"ماديبو كايتا" ثم هدأت هذه الثورة في 1964 بفضل تدخل جزائري وظلت هذه الثورات

---

[1] ***المكان نفسه.***

[3] مامين أحمد أحمادو، "المتمردون الطوارق يقولون أن الحكومة غير جادة شمال مالي"، في:
http://www.aljazera.net/index.html/2008.02.02، (2013/10/05)، على الساعة 10.00 سا.

[3] نبيل بوبية، "مسألة الطوارق"، مداخلة مقدمة في: ***الملتقى الوطني حول إشكالية الأمننة في المغرب العربي***، ص. 06.

[4] أحمد الشنة، العاصفة الزرقاء، ***تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية***، (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع،د-س-ن)، ص.31.

[5] أحمد إيدابير، ***التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي***، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص ص 124،125.

تبعث وتخمد لكن بفترات متباعدة، وأثناء الانقلاب الذي حدث بقيادة "موسى تراوري" في 1969، هذا الأخير لم يغير من وضعية الشمال مما اضطر الطوارق إلى الهجرة واعتبرت منطقتهم منطقة متمردة.

2. تهميش القبائل الطوارق، فلا وجود لهم لا سياسيا ولا إداريا.
3. لجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع، التجويع والتعذيب وغيرها من الممارسات ألاإنسانية.
4. غياب برامج التنمية في مناطق الشمال (سدود، مياه، مدارس...).
5. العامل الإثني: يتمثل في المعارضة الدائمة من قبل الطوارق الذين كانوا أسياد الصحراء، للسود الذين كانوا عبيدا خدما لسادتهم الطوارق، الذين أصبحوا يسيطرون على السلطات في البلدان التي يعتبر الطوارق مواطنين فيها.
6. العامل السياسي: لا يعترف الطوارق بوجود الحدود، إذ يرون أنفسهم أسياد الصحراء يجوبونها منذ قرون عديدة، لكنهم واجهوا في السنوات الأخيرة وضعيات جد صعبة بعد رسم الحدود التي قسمتهم على عدة بلدان، وأصبحت الأغلبية منهم لاجئة من حدود لأخرى وضحايا للجفاف في الوقت نفسه.
7. العامل الاقتصادي: المتمثل في النتائج المترتبة عن التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينات التي مست مسار حياة الطوارق في مالي، حيث فقد الآلاف منهم ماشيتهم وأصبحوا دون مورد مالي، وهو ما دفع بالآلاف منهم للجوء إلى الجنوب الجزائري خاصة تمنراست.
8. العامل الثقافي: قامت السلطات المالية كذلك بطمس ثقافتهم بفرض ثقافة أجنبية الأمر الذي رفضه الطوارق الذين ظلوا محافظين على هذه العادات والتقاليد قرونا عديدة.

مع اقتراب نهاية الثمانينات أحس الطوارق بأن شعبهم مهدد بالانقراض، مما جعلهم يفكرون في ضرورة التنظيم المسلح والدفاع عن أنفسهم وهكذا ظهرت مجموعة من الحركات تسمى نفسها تحررية في حين يصفها النظام المالي بالانفصالية، ففي ظل المآسي التي عاشها الطوارق لسنين طويلة بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية المزرية كونت تراكمات دفعت بهم إلى المطالبة بتحسين أوضاعهم، حيث قامت الحركة الأزوادية بتشكيل مناضلين أكفاء ذوي قوة عسكرية، ووضعت أمامها تحديات كبيرة للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والتي بدورها أخذت بعد ذلك منحى سياسيا بحتا، وبدأ الشباب الطارقي بالاتصال بالحركات الثورية المتواجدة بالخارج لتلقي تدريبات وخبرات قتالية، وكان الاتصال الأول بحركة البوليساريو ثم الاتصال بليبيا، مما توج هذا بعقد مؤتمر في 11 سبتمبر 1980 بمدينة الخمس بليبيا لمناقشة القضية الأزوادية، وشارك أولئك الشباب في ثورات كبيرة كالحرب في لبنان،[1] وفي سنة 1982 عادوا إلى ليبيا أين تمت إعادة تنظيم الحركة من خلال مؤتمر ثاني في 1987 نوقشت فيه شؤون الحركة الأزوادية، فليبيا احتضنت الشباب الطارقي وجهزت له معسكرات التدريب وشبكات الدعم، وهو الشيء

[1] الشنة، ***مرجع سابق***، ص.94.

الذي تسبب في حرب مباشرة مع التشاد وأزمات سياسية عالية التوتر مع مالي، النيجر وحتى الجزائر، في فترة 1988-1989 تم تشكيل أول خلايا سرية للحركة في مدن كيدال، غاو وتمبكتو شمال مالي، ثم تأسيس الحركة الشعبية لتحرير الأزواد في 1990 (MPLA) بقيادة "إياد آغ غالي « Iyad Ag Ghaly» "، بالإضافة إلى حركات أخرى والتي تحمل على عاتقها مطالب الفئات والمجموعات التي تعتبر نفسها مظلومة بالمقارنة مع الفئات الأخرى داخل المجتمع.[1]

المطلب الثاني: من بداية التسعينيات إلى غاية 2005

في أوائل التسعينيات، الضغط على النظام الدكتاتوري المالي فسح المجال للوصول إلى الديمقراطية في 1991، وفي هذه الأثناء شهدت مالي تمردين للطوارق اتهما الحكومة بتهميشها للمنطقة الشمالية.

ولعل سبب تنامي مشاعر التمرد عند الطوارق هو العودة الواسعة للاجئ الطوارق من الجزائر تحديدا، حيث هاجر العديد من الطوارق بسبب سنوات الجفاف التي ضربت المنطقة، ففي جانفي 1990، قررت الجزائر إرجاع عدد كبير من الطوارق المقسمين على أراضيها والذي كان يقدر عددهم بحوالي خمسة وعشرين ألف لاجئ (25000)، تجمعوا في "عين قزام" في الحدود بين الجزائر والنيجر لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم.

ولقد كانت سنة 1990 بداية التمرد الحقيقي في مناطق الطوارق، وكانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني في "تشين تبراضين" في 07 ماي 1990 ومنذ ذلك الوقت دخل الطوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دامت حوالي عشر سنوات قادها عدد من الحركات، وبعدها بدأت عمليات مسلحة أخرى بالاستيلاء على مدينة "منكا"« Manca» في 22 جوان 1990 ثم الاستيلاء على قاعدة "تايكاري" وذلك للتزود بالأسلحة، وتمكنت الحركة من بناء ثلاث قواعد عسكرية وهي "**تايكاري**" وهي على بعد 400 كيلومتر من مدينة غاو,Gao، وقاعدة "**بروسا**" على بعد 250 كيلومتر من مدينة كيدال، وقاعدة "**إن أغرغر**" على بعد 200 كيلومتر من مدينة كيدال، وتقول الحركة أنهم استطاعوا إلحاق الضرر بالجيش المالي، وامتدت الحركة حتى شملت كل المدن الأزوادية تمبوكتو وغاو بعدما كانت تشمل قبائل "أضاغ إيفوغاس" لتمتد إلى قبائل عربية وتارقية أخرى، وبعد هذه الهجومات التي قامت بها الحركة أصبح السكان الماليون الأزواد عرضة للقمع، حيث استعملت كل أنواع الأسلحة لإسقاط هذه القواعد.[2]

[1] ***المرجع نفسه***، ص.95.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.96.

للإشارة فإنه من الصعب التمييز بين بداية وتطور التمرد في مالي في الأشهر الأولى نظرا للتكتم والحصار الإعلامي الذي فرضه النظام المالي لكن سرعان ما تطور النزاع حتى تدخل بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا، الجزائر والسنيغال، بالإشراف على توقيع بعض معاهدات السلام بين طرفي الأزمة مثل اتفاقية تمنراست بين المتمردين الطوارق وحكومة "موسى تراوري" في جانفي 1991، والذي استكمل بملحقات سميت بالميثاق الوطني بعد أن تجدد الصراع بين الطرفين بعد الاتفاق الأول.[1]

دعت تلك الاتفاقية إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وإلغاء بعض المواقع العسكرية بالإضافة إلى خلق لجنة لإنهاء العداوات، فالحكومة الانتقالية التي تلت النظام الدكتاتوري في 1991 لـ"موسى تراوري "واصلت المفاوضات مما أدت إلى عقد اتفاق وطني في 1992، اتفاق سلام ثاني في أفريل بين الحكومة الانتقالية المالية برئاسة الملازم الأول الكولونيل – "أمادو توماني توري" وممثلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد (M.F.U.A) التي كانت تطالب بالأساس بوضع خاص مميز في المناطق الشمالية الأزوادية، هذه الاتفاقية أدت في البداية إلى إنهاء التمرد، وضمنت إدماج الطوارق في الجيش المالي والخدمات العمومية، بالإضافة إلى مشاريع خصصت لأولئك الذين لم يرغبوا في الالتحاق بالجيش، لكن على الرغم من هذا إلا أنه كانت هناك عداوات بين القوات الحكومية وبعض المجموعات المتمردة مازالت متواصلة كنتيجة لعدم رضا أحد الأطراف أو تدخل القوى الخارجية وتحريض طرف ضد أخر، وهو ما زاد في عمر القضية وأطال أمدها إلى غاية توقيع اتفاقية سلام في 1995، وهناك من يقول بداية المفاوضات أدت إلى اتفاقية سلام ثالثة سنة 1996 وانتهى التمرد بالكامل وحطمت أسلحة المتمردين في نيران السلام وتم الإعلان عن نهاية الاشتباكات بين الطرفين واستمر الحال هكذا إلى غاية 2005.[12]

المطلب الثالث: مرحلة وساطة الجزائر إلى غاية تداعيات الأزمة الليبية (2006-2011)

ظلت هذه الحالة سائدة إلى غاية 2006 حين بدأت الأحداث هناك تدل على اندلاع تمرد أخر للطوارق في ماي 2006 بعد الهجوم على الموقع العسكري بكيدال ومنكا من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير، وقد جاءت ردا على تدهور الأوضاع وعودة الجيش النظامي لأماكن تواجد الطوارق، من طرف عناصر من قبيلة "كل أضاغ" بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين "ابراهيم أغ باهانغا" Ibrahim« و"الحسن أغ فغاغا" « Al Hassan Ag Faghagha« الحرب من جديد ضد الحكومة المالية، بعد فشل الوساطة غير المعلنة والتي قام بها زعيم طارقي أخر هو "إياد آغ غالي" وفشل فيها بإقناع الرئيس

[1] الحاج ولد ابراهيم، أزمة الشمال المالي، انفجار الداخل و تداعيات الإقليم، ***مركز الجزيرة للدراسات***،(12 فيفري 2012)، ص02.

[2] فريدة لكحل، الأزواد من قبائل مهاجرة إلى قبائل تعلن استقلالها، في:

http://www.echouroukenligne.com/ara/article/126285.html، (2013/10/15)، على الساعة 16.00 سا.

"أمادو توماني توري" بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد في لقاء جمع الاثنين في 22 ماي 2006 في قصر كولوبا الرئاسي.[1]

بدأ التمرد بهروب العديد من زعماء الطوارق السابقين من الجيش المالي وبسرعة انتظم أفراد التحالف الديمقراطي لـ 23 ماي من أجل التغيير في مرتفعات "تغرغار" أين ليس بمقدور الجيش المالي التحرك هناك، وانتهى هذا الفصل من الصراع بعد توقيع اتفاق السلام في الجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد الطوارق، وعلى أية حال هذه الاتفاقية رفضها البعض الذي كان يرى أنها إعادة للميثاق الوطني في سنة 1992 الذي لم ينتج عنه شيئا ولم يدم طويلا، بحيث أنها تدعو إلى التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمناطق الشمالية وأيضا دمج متمردي الطوارق في الجيش النظامي المالي، كما دعا التحالف الوطني إليه، ومن جهة أخرى كليهما تضمنا انسحاب الجيش الشمالي ولكن دون جدوى، ولكن وكما في المرات السابقة اضطر الطرفان أيضا لقبول وساطة ليبية أسفرت عن ما يسمى بـ "بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا، وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للجيش المالي وهو ما شكل خرقا لاتفاقية الجزائر.[2]

في سنة 2007 حملت المجموعة المنشقة التابعة لـ "ابراهيم أغ باهانغا" لحمل السلاح ضد السلطات المالية وشنت هجوما على موقع "تين زواتين" حيث خطفت 23 عسكريا، وقادت قوات الجيش جماعة عسكرية في محاولة لتطهير المناطق الشمالية للبلدين من عناصر الجماعة المتمردة، ما أوقع في كثير من الأحيان خسائر بين المدنيين العزل وهو الوضع الذي حذرت منه مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) في تقرير لها صدر في أوت 2007 نبهت فيه نظام "مامادو كانجا" "Mamado Kanga" من ارتكاب الجرائم في حق السكان المحليين، وفي سنة 2009 سلمت الحركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية بين الطرفين، وفي 2010 أعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية، وبعدها حوالي سنة وفاة "ابراهيم أغ باهانغا" في أواخر صيف 2011.[3]

يقول الخبير في العلاقات الدولية مصطفى صايج "الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة* [...] سواء في مالي، موريتانيا، النيجر أو حتى التشاد، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية، وهي الصفة المشتركة بين جميع هذه الأنظمة السياسية،

---

[1] الحاج ولد ابراهيم، ***المكان نفسه*** .

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص 02،03.

[3] فريد لكحل، ***مرجع سابق***.

* تظهر أزمة الاندماج الوطني حين يعجز النظام السياسي عن بناء الدولة الوطنية، وحين تحبو الرغبة في العيش المشترك بين الجماعات المشكلة للمجتمع بشكل يجعل من الصعوبة بمكان إطلاق مصطلح شعب على تلك الجماعة بل ويجعل من الصعوبة إطلاق مصطلح دولة على ذلك الكيان.

ثم هناك البعد التاريخي السياسي، حيث إن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد بكثير من الهويات أو الأقليات [...] وقد لاحظنا بشكل أساسي في مسألة مالي أن الرئيس "توماني توري" لم يدمج في العملية السياسية الطوارق وأبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي، وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية". ويضيف صايج: "[...] مشكلة الأزواد تصنف حسب الخبراء السياسيين بأنها من النزاعات المجمدة، أي أنها موجودة وخامدة، ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذلك فإن ما يجري في مالي يمكن تلخيصه في أنه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة".[1]

سقوط نظام "معمر القذافي" في ليبيا عقد الوضع في منطقة الصحراء ودفع الطوارق الذين كان يحتضنهم نظام القذافي للعودة إلى بلدانهم مع الانتشار الواسع للأسلحة الخفيفة، فأغلب المسلحين الطوارق يحملون الجنسيتين الليبية والمالية ومنهم من كان في الجيش الليبي ضمن كتائب القذافي وانسحبوا غداة الإطاحة بالنظام الليبي في أعقاب الثورة في 2011 بمعداتهم وعتادهم الحربي مرورا بالنيجر، مالي والجزائر. وقد صرح "حسن فغاغا" أحد قيادات التمرد في مالي بقوله "لقد تدربنا عند القذافي وقال لنا أن نقوم بالثورة في مالي والنيجر ضد الحكومة، الطوارق في مالي والنيجر مجموعة واحدة عند الصراع في مالي بين الطوارق والحكومة على الطوارق وكذلك العكس".[2]

وحسب القائد "عيسى أغ أكلي"”Aissa AG Akly” مسؤول الأمن في "أشرياش" فإن في جويلية 2011 بدأت مؤشرات الأزمة عندما عاد "إبراهيم أغ باهانغا" من ليبيا مع مجموعة مكونة من ثمانين عنصرا من الأزواد منهم عدد من إطارات وممثلي الأزواد لكنه مات فجأة في أوت 2011، إلا أن مبادرته لم تنقطع بعد وفاته، حيث ومع بداية نوفمبر 2011 كان هناك توافق وإجماع حول إنشاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد.[3]

هذه الأزمة كانت أهم تداعيات سقوط نظام معمر القذافي. وتجدر الإشارة إلى أن قرار التدخل العسكري في ليبيا كان بعد تمكن أربعة مسؤولين في واشنطن من إقناع الرئيس باراك أوباما ”Barack Obama” وهم: وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون"Hillary Klinton، المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة "سوزان رايس" Susan Elizabeth Rice، واثنان من الأعضاء في مجلس الأمن القومي هما "سامانتا باور"Samantha Power و"سميث غايل"Smith Ghail وقاموا بحشد التأييد لهذا

[1] محمد سلطان، الخبير مصطفى صايج: اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر، في: ***http://www.algeria360.com/95385***، (2013/10/17)، على الساعة 10.30 سا.

[2] ابراهيم مادي، "الأزمة السياسية في مالي"، ***مجلة آفاق إفريقية***، ع.36،(2012)، ص.110.

[3] Salima Tlemçani, «Entretien avec le commandant Aissa AG Akli, chef de la sécurité Acherbeche», Qoutidien ***El Watan***, n° 6530, p.02.

التدخل مع علمهم بتواجد الطوارق في جيش القذافي وإدراكهم أن الطوارق سيعودون إلى مالي بعد الإطاحة بنظام القذافي.[1]

المطلب الرابع: مرحلة انفجار الأزمة الأخيرة والتدخل العسكري الفرنسي (2012-2013)

تندرج هذه الأزمة في إطار الموجة الرابعة لتمرد الطوارق في سلسلة تمردات أولها تمرد 1963 ضد نظام "ماديبو كايتا " وهو أول رئيس لدولة مالي المستقلة واستمرت الأوضاع إلى غاية 1990 لتعود موجة التمرد ودامت إلى غاية 1996 بفضل الميثاق الوطني الملحق لاتفاقية تمنراست 1991، ثم تجدد التمرد في 23 ماي 2006 بعدما أعلن الزعيمان "إبراهيم أغ باهانغا" و"الحسن أغ فاغاغا" الحرب من جديد ضد الحكومة المالية بعد فشل الوساطة غير المعلن عنها التي قام بها الزعيم "إياد أغ غالي" في إقناع الرئيس "أمادو توماني توري".[2]

البداية الحقيقية للأزمة الراهنة كانت في منتصف جانفي 2012، حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) عدد من المدن المالية يوم 17 جانفي 2012 وهي "منكا" الواقعة قرب الحدود مع النيجر و"تساليت" Tessalit على الحدود مع الجزائر، ثم مدينة "أغلهوك" Aguelhok وطالبت الحركة في بيان صادر عنها يوم 18 جانفي 2012 بتحرير المنطقة مما سمته بالهيمنة المالية، مقدمة نفسها على أنها حركة تحريرية تسعى إلى إقامة دولة مستقلة للطوارق في مناطق تواجدهم وتمركزهم في إقليم الأزواد.[3]

في 17 جانفي 2012 فوجئ مالي وخاصة سكان دائرة "منكا" التابعة لإقليم غاو بدخول هؤلاء المتمردين المدججين بالسلاح مدينتهم وانسحاب الجيش النظامي منها، ثم تتابعت وتيرة الهجمات المسلحة على البلدان الشمالية بشكل ملحوظ وكان من أكثرها تأثرا الهجوم على مدينة "أغلهوك" Aguelhok التابعة لإقليم "كيدال" وما نتج عن ذلك من ذبح عدد كبير من الجنود النظاميين 70-150 حسب الروايات، و ذلك بعد نفاذ ذخيرتهم ثم محاصرة قاعدة "أمشاش" في "تساليت"Tessalit والسيطرة عليها وهي قاعدة إستراتيجية جدا في المنطقة، وقد طالب بها كثير من القوى خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن السلطات المحلية كانت ترفض، بها مطار عسكري دولي، وبعد سقوط تساليت حاصر المتمردون مدينة كيدال لمدة أسبوعين وقطعوا المدد بكل أنواعه عن الجيش النظامي.[4]

---

[1] "أزمة شمال مالي: ثمرة التدخل الأمريكي في ليبيا"، في : ***http://www.albayan.ae***، (20.10.2013)، على الساعة 20.00 سا.

[2] "Northen Mali Conflict", on***: http://en.wikipedia.org/wiki/Northern_Mali_conflict*** ,(02/03/2014), pp.05،06.

[3] ميلاد الحراثي، ***مرجع سابق***، ص. 04.

[4] محمد سعيد باه، "التمرد في مالي... هل يقود إلى دولة طارقية؟"، في:

http://www.maqml.com/index.jsp?inc=5&id=9049&pid=2324، (2013/12/15)، على الساعة 10.30.

يعرض البيان الذي صدر عن وزارة الدفاع المالية إثر المعارك التي دارت بين الجانبين، ما سماه بـ الخسائر الفادحة، فقد تكبد المهاجمون 35 قتيلا، وعددا من الجرحى وتدمير آليات في "أغلهوك" ، بينما بلغت تلك الخسائر في "تساليت" 10 من القتلى وتدمير سيارات المهاجمين، بينما لا تتجاوز خسائر الجيش الحكومي قتيلا واحدا وسبعة من الجرحى في "أغلهوك" ومقتل جندي أخر وثلاثة جرحى في "تساليت" ، أما الجهة التي تقف وراء هذا الانبعاث لأعمال العنف فتقول بعض المصادر في الجيش المالي: أن هذه الهجمات قد وقعت بقيادة ضابط فار من الجيش المالي، وهو القائد "إمبام أغ موسى" IMBAM AG MOUSSA الذي سبق له أن قام بقيادة هجمات مشابهة سنة 2006، وكانت هذه القوات تتمركز في مدينة "منكا"، قرب الحدود الجزائرية إلى جانب عنصر المباغتة، فقد تحدثت التقارير الواردة من مسرح الأحداث عن الدقة والشراسة اللتين صبغتا العمليات، وهو ما دفع العشرات وربما المئات من الجنود الحكوميين إلى الفرار بملابس مدنية واللجوء للبلدان المجاورة لمالي.[1]

بحيث فاجأ تسليح و مستوى تدريب مسلحي جبهة تحرير الأزواد قوات الجيش المالي التي تراجعت في أكثر من جبهة تاركة الأرض والسكان لقوات المعارضة، وأفاد الملازم الأول في الجيش المالي السيد "كوندوكوار" لجريدة الخبر والذي كان ضمن وحدة مشاة تؤمن حراسة الحدود الشمالية مع الجزائر، بأن من المستحيل أن تكون الأحداث الأخيرة مجرد نتيجة لتراكم سياسي طويل، بل عمل تم التخطيط له من قبل وبما لا يقل عن سنة، وحسب المتحدث، فقد كانت الهجمات تتم بطريقة مدروسة جدا، وكان المهاجمون على علم دقيق بكل تفاصيل المواقع العسكرية للجيش المالي، ويجزم الملازم الأول "كوندوكوار" بأن المتمردين حصلوا على صور فضائية دقيقة لثكنات وقواعد الجيش المالي التي تم الهجوم عليها، مشيرا في هذا الصدد، "كنا في موقع عسكري قريب من قرية –مولا– شمال غربي مالي، عندما تهاطلت علينا قذائف الأربيجي والهاون من كل اتجاه، وتعطل الجهاز اللاسلكي القديم الذي كان معنا، واضطررنا للفرار عبر ممر خلفي وأخلينا الموقع وتركنا خلفنا 12 جثة من الزملاء، وذكر أن عناصر حركة الأزواد يستعملون نفس التكتيكات التي سمعنا قبل أشهر من الثوار في ليبيا يستعملونها ضد قوات العقيد القذافي يتحركون في الطرق المعبدة بسيارات دفع رباعي ويظهرون في مكان ثم ينسحبون منه بسرعة ويضربون بقوة نيران شديدة.[2]

هذا التمرد جاء بعد ستة أشهر بالضبط من عودة الطوارق إلى ديارهم من ليبيا، كان التمرد بقيادة "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" وهي فرع من فروع "الحركة الوطنية الأزوادية" والتي تأسست في أكتوبر 2012. منذ إنشائها، قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد على أسس هشة، و كانت عرضة إلى التوترات السياسية، الإيديولوجية والقبلية الصغيرة ، ومع ذلك وحدت المعركة المجموعات المتباينة وهدأت الخلافات فيما بينها، وفوجئ الجيش بالسرعة والحسم اللذين جرت بهما الحملة العسكرية، الأمر الذي تسبب في استياء

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] محمد بن أحمد، "الحرب في شمال مالي منحت للقاعدة مزيدا من القوة"، ***الخبر***، ع.6637، 21 فيفري 2012، ص.03.

وغضب شعبيين من تعاطي "توري" مع الحرب، فضلا عن حدوث تمرد داخل التسلسل الهرمي للجيش، إذ أطاح مجلس عسكري بقيادة النقيب "هيا أمادو سانجو" بالرئيس يوم 22 مارس 2012، قبيل ستة أسابيع فقط من انتهاء فترة ولاية "توري" و دافع "سانجو" عن انقلابه على أساس أن "توري" أخفق في توفير تجهيزات كافية لقوات الدفاع الأمن لانجاز مهمتها في الدفاع عن سلامة أراضي البلاد.[1]

سيطر الانقلابيون على السلطة في باماكو واعتقلوا كبار المسؤولين في الدولة بعد معارك استمرت ساعات، وأعلنوا حل المؤسسات وحظر التجوال وكان هدف الانقلابيين وضع حد لنقص موارد الجيش في مكافحته لمتمردي الطوارق والجماعات الإسلامية في شمال البلاد، غير أن الانقلاب العسكري شكل تصعيدا خطيرا للأزمة في هذا البلد غير المستقر الذي يواجه تمردا للطوارق في الشمال وحضورا قويا لعناصر تنظيم القاعدة، وهذا هو بالضبط مصدر احتجاج القوات المسلحة على الجمود الذي طبع سياسات الرئيس المالي وعشيرته لمواجهة ما يحدث في شمال البلاد، خاصة وأن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها استنكار موقف الرئيس، حيث وقبل شهر كان النساء وأقارب الجنود قد تظاهروا في عدة مدن في مالي لشجب الصمت عن حالة الجنود في الشمال وسياسة القوة الناعمة ضد المتمردين الطوارق، المتمثلين في "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" و"حركة أنصار الدين"، ونتج عن الانقلاب العسكري تأزم الأوضاع أكثر وزيادة قوة الجماعات المسلحة والمتمردين في شمال البلاد، ومثل لها فرصة مثالية للتقدم والسيطرة على مزيد من قواعد الجيش المالي الذي سارع لترك مواقعه في الجبهة مع انتشار نبأ الانقلاب العسكري ضد نظام الرئيس "توري" . حيث قال مسؤول منطقة "كيدال" الكولونيل "ساليفوكوني" SALIPHOKONI: "إن القوات الحكومية تراجعت من الجبهة الأمامية بعد أن سمعت عن الانقلاب في باماكو، نحن محاصرون حاليا... الوضع الراهن في باماكو ساهم أكثر في إضعاف الروح القتالية للجنود على الجبهة "[2].

أظهر الانقلاب تدهور المؤسسات العسكرية على حد تعبير "أميناتا درامان تراوري" AMINATA DRAMAN TRAORE وزير الثقافة والسياحة السابق، فإن "سانوجو" ليس هو المشكلة بل أحد أطرافها.[3]

وقعت مالي والتي كانت في السابق نموذجا وعدا للديمقراطية في غرب إفريقيا في شرك شبكة الإرهاب الإقليمي وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، للأسف قيادتها خضعت لهذه الضغوط، ما أدى إلى عواقب وخيمة على الدولة والمجتمع بعد الإطاحة بـ"أمادو تومانى توري" ، ضغطت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الايكواس" ECOAS التي كان ينظر إليها في البداية بوصفها الاتحاد المناسب للتوسط في النزاع على "سانوجو" للتنازل على السلطة لحكومة مؤقتة بقيادة "ديونكوندا تراوري".

---

[1] "انقلاب عسكري في مالي"، في: ***http://alakhbar.com***، (2014/01/10)، على الساعة 15.30.

[2] عبد الجليل زيد الرهون، "الانقلاب العسكري في مالي"، ***مجلة الشؤون الإفريقية***،ع.4088، 31(جويلية 2012)،ص.15.

[3] Jacques Delcroze, « The malian model falls appart », le monde diplomatique, Septembre 2012, On : ***http://www.mondeplo.com.mali11, (02/03/2014)*** ,AT 9.30.

في شمال مالي، الارتباك سائدا بشأن مدى تقارب أو تداخل الجماعات المسلحة، فقد اضطرت الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي أعلنت استقلال الأزواد في 05 أفريل 2012 بعد أن طاردت القوات الحكومية من كيدال وغاو وتمبوكتو، للتنازل عن الأرض لقوات إسلامية مسلحة بقيادة جماعة أنصار الدين أكثر منها ثراء و أفضل تسليحا، ومع تقدم القوات الثورية جنوبا توصلت الجماعات المسلحة في تمبوكتو وغاو إلى ترتيب مؤقت، وبدأت بإعادة تكوين ديناميكيات السلطة في شمال مالي وهي العملية التي تستمر في التوسع.[1]

وبخصوص الأسباب الكامنة وراء تجديد أعمال العنف بهذه الحدة و في هذا التوقيت:

1. اختارت الحركة هذا التوقيت لتفجير الأوضاع، ودفع الوضع إلى حافة الهاوية على خلفية الانتخابات الرئاسية التي كان ينتظر إجراؤها ما بين 29-30 أفريل 2012، وذلك لإخراج أو إضعاف السيد "أمادو توماني توري" .
2. الربيع العربي وما يمكن أن يؤدي إليه من تحولات سياسية، قد لا تكون بعيدة المدى، وهناك من يعزو دوافع هذا التجدد إلى سوء إدارة الحكومة المالية لملف التمرد في شمال وشرق البلاد وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التنموية التي كانت قد طرحت في حينه.
3. حركة تحرير أزواد اعتبرت استعدادات الحكومة بأنها بمثابة إعلان للحرب.[2]

لهذا أعلنت تمردها لتجدد قوتها وتمددها في منطقة صحراوية شاسعة ما بين مثلث كيدال، غاو وتمبوكتو التي تمثل ثلثي مساحة مالي الإجمالية، عجزت السلطة المركزية في باماكو عن مراقبة هذا الفضاء الصحراوي الذي تصل مساحته إلى 800 ألف كيلومتر مربع، لكن في الوقت ذاته يفتقد للقوة البشرية التي لا تتعدى عشر سكان مالي، وبشكل بسيط فإن الدولة المالية التي تصنف ضمن الدول الفاشلة* والهشة لا تمتلك القدرات البشرية والمادية لمراقبة هذه المساحة الواسعة، ويكفي أن نعلم أن ما بين باماكو العاصمة ومقر القيادة العسكرية الذي يراقب الشمال في منطقة غاو مسافة تتعدى 1400 كيلومتر، هذا الضعف هو الذي جعل مجموعة من الضباط الصغار في ثكنة عسكرية قريبة من العاصمة باماكو بمسيرة احتجاجية تحولت إلى انقلاب عسكري يومي الأربعاء، الخميس 21-22 مارس 2012 على الرئيس "أمادو توماني توري"

---

[1] أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي،أوراق كارنيغي، ***مؤسسة كارنيغي للسلام***، لبنان: بيروت، (2012)، ص07.

[2] سعيد باه، ***مرجع سابق***.

* الدولة الفاشلة حسب تعريف نعوم تشومسكي هي الدولة التي لا تقدر أو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف والدمار وتعتبر نفسها فوق القانون، وبالتالي تطلق يدها في ممارسة العنف والعدوان ضد مواطنيها والآخرين وارتكاب الشنائع الديمقراطية بشكل يجرد مؤسساتها من أي جوهر ديمقراطي حقيقي.

والباعث لهذا الانقلاب هو اتهام الرئيس المخلوع "توري" بالعجز وعدم الصرامة في مقاومة المتمردين واتهامه بالتواطؤ معهم.[1]

التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

تقدمت الحكومة المالية في الاجتماع السابع والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك الأربعاء 26 سبتمبر 2012 بالتنبيه إلى ضرورة إنشاء قوات دولية للتدخل في الأزمة، صرح الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" François Holland أن فرنسا تطالب مجلس الأمن الدولي لدعوتها من جديد وبسرعة للتدخل في الأزمة على اعتبار أن النشاط المتعاظم للجماعات الإرهابية في دولة مالي يشكل تهديدا للعالم.

إن المنطق الواقعي (النظرية الواقعية) لتفسير هذا التدخل هو حماية المصالح الفرنسية المرتبطة بالمناطق الإقليمية المجاورة لدولة مالي (النيجر، موريتانيا، تشاد، بوركينا) لأن سقوطها مرتبط بشكل كبير بسقوط مالي على انتظام لعبة الدومينو.

بناءا على طلب الحكومة المالية والإيكواس قام مجلس الأمن للأمم المتحدة في 12 أكتوبر 2012 وتحت الفصل السابع من الميثاق، بإصدار قرار المقترح الفرنسي يقضي ببعث قوة عسكرية بقيادة إفريقية لمساعدة الجيش المالي في قتاله ضد الميليشيات وأعطى مهلة 45 يوم لإعداد هذه القوة للتدخل تحت إشراف الإيكواس والإتحاد الإفريقي المقدرة بـ 3300 جندي.

بعدما صدر قرار مجلس الأمن الدولي في 20 ديسمبر 2012 بالموافقة على التدخل العسكري في مالي لاحتواء التمرد في شمال البلاد، كان من المنتظر مبادرة القوات الإفريقية وبالتحديد الإيكواس التي من المقرر أن تتولى العمليات العسكرية بقوات قوامها 3300 جندي كما سبق وذكرنا، بالنظر إلى تجربة هذه المنظمة في العديد من النزاعات في إفريقيا وفي إطار الشرعية الأممية غير أن الأزمة اتخذت مسارا آخر بالإعلان المبكر لوزارة الدفاع الفرنسية لمشاركتها العسكرية للجيش المالي في 11 جانفي 2013، بالمقابل نال تأييد دولي واسع سواء من طرف الأمين العام للأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ومجموعة الثمانية، اقترحت تقديم مساعدات لوجيستية، فبالرغم من توقعات وتوصيات وتفاعل المهتمين بالأزمة إلى ضرورة الاعتماد خاصة في ظل قبول جماعة أنصار الدين وهي الأطراف العامة في التمرد على التفاوض والحوار مع الحكومة المالية غير أن فرنسا نجحت في الإقناع بضرورة التدخل العسكري بحجة الحرب على الإرهابيين الإسلاميين وإعادة الحكومة المالية ومنه فرنسا نجحت في اكتساب الشرعية للتدخل من خلال شرعية المحلية المتمثلة في الطلب الرسمي

[1] مصطفى صايج، "الحسابات الجيوبوليتيكية في الساحل"، في: ***http://www.facebook.com/notes***، (2014/01/20)، على الساعة: 11.00.

للحكومة المالية وكذا الشرعية الأممية من خلال القرار **2085** وإقناع المجتمع الدولي على أنها حرب عالمية ضد الإرهاب تعمل فيها على استئصال نموذج أفغاني في إفريقيا، ومنه جاء التدويل العسكري والسياسي كمصلحة إستراتيجية لفرنسا.[1]

جاء التدخل الفرنسي في أعقاب حالة الطوارئ وبناءا على طلب رسمي من الحكومة المالية، لم يكن هذا التدخل العسكري مفاجئا إذ كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في 2012 عبر إستراتيجية تدويل الأزمة فهي من كانت وراء إصدار مجلس الأمن ثلاث قرارات تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (2056 – 2071 – 2085)، ويكمن تفسير هذا التدخل بمجموعة من العوامل:

1. الارتباط التاريخي لفرنسا بإفريقيا عبر الحركات الاستعمارية ثم تدخلها منذ 1960 في أكثر من 40 نزاع وأزمات داخلية في بلدان إفريقيا كانت مستعمرات لها.
2. الحضور الدائم لفرنسا في منطقة غرب إفريقيا كمنظمة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيه من خلال علاقاتها بأنظمة دول المنطقة وحركات سياسية محددة فيها بإطار Afrique– France.
3. التدخل الفرنسي في الشأن المالي على طول العقود الماضية بدعم فرنسا للأنظمة السياسية تارة ولدعم المعارضة تارة أخرى.
4. المصالح الاقتصادية الفرنسية في غرب إفريقيا، ورغبتها في استغلال الأوضاع الدولية لتعويض خسائرها على إثر الأزمة الاقتصادية.
5. إثبات التواجد الفرنسي الدائم في إفريقيا، حيث أعلن الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" في خطاب له ألقاه خلال زيارة إلى السنيغال في أكتوبر 2012 أن زمن سياسة فرنسا المهمينة على القارة الإفريقية قد ولى ومواجهة التنافس الدولي على مواردها خاصة الدور الأمريكي في إطار السياسة التوسعية المتعاظمة عبر مشاريع اقتصادية، تنسيقات أمنية، قانونية، عسكرية.[2]

بناءا على أبحاث قامت بها شركة توتال الفرنسية فإن إقليم الأزواد يحتوي على تريليون مكعب من الغاز الطبيعي ومخزون ملحي يكفي 50 سنة، وتعتبر مالي دولة ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيجيرية التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية النووية التي تقع مباشرة على حدود النيجر مع مالي.[3]

---

[1] د–ا– ، أزمة مالي و التدخل الخارجي ، ***المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات***، ع.28، (2005)، ص.07.

[2] عبد النور بن عنتر، "التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي"، ***مركز الدراسات الإستراتيجية***،(2007)، ص08.

[3] Bernard Adam , «de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'état , groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité», **Rapport du GRIP 2013**, (GPIP), p.16.

إذا كانت فرنسا قد لجأت إلى التدخل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحل الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها و مصالحها، فالملفت للانتباه هو عدم وجود ممانعة دولية أو إقليمية لهذا التدخل، فبالنظر إلى غياب الحد الأدنى من التفاهم بين الدول الكبرى بشأن التدخل في أزمات مختلفة في العالم، كان من المتوقع أن يثير التدخل الفرنسي في مالي نوعا من المعارضة أو على الأقل التردد لدى أقطاب المجتمع الدولي أو الإقليمي، فقد حظي التدخل بالدعم، بل أن روسيا عرضت تقديم دعم عسكري للتدخل الفرنسي؛ لكن هذا التصور الجيوسياسي جعل من عملية تحديد طبيعة الأزمة أكثر تعقيدا، ليس أزمة هوية وليس أزمة أمنية فقط بمعنى وجود فواعل غير دولاتية عنيفة أو إجرامية.[1]

ما رأيناه أنه منذ جويلية 2012 هو النزعة الفرنسية نحو العمل العسكري، حيث رأينا أن الإتحاد الإفريقي قدم تصورا على خلفية القرار 2071 الصادر يوم 12 أكتوبر 2012 عن مجلس الأمن من خلال التبني الإستراتيجي لحل الأزمة المالية، من خلال بناء تصور يقوم على الحل السياسي، بالحوار وتنظيم انتخابات ديمقراطية دون استثناء، فقرار فرنسا بالتدخل العسكري هو قرار فرنسي وليس بطلب من مالي بقدر ما أن الطلب المالي هو غطاء من هذا القرار الفرنسي، كما أن التدخل العسكري في الأزمة المالية هو بمثابة صب الزيت على النار، وهي بهدف دفع الأزمة إلى مستويات أعلى، ليس فقط من خلال توسيع محتمل لمجالات التشابك بين الجماعات المختلفة والجيوش المالية، الإفريقية أو الأخرى، ولكن أيضا سوف يجعل الضبابية واسعة بين الإرهاب والمقاومة التي سوف تستخدم كغطاء أخر من أجل التجنيد.[2]

لكن المشكلة الأخرى أننا سنبقى أمام الجيوش الإفريقية غير المؤهلة، وأكثر من ذلك سنجد أنفسنا أمام مجموعة من جيوب المجابهة العسكرية التي ستدخل المنطقة في دوامة من العنف قد تجعل الإرهاب الموجود في مالي إرهابا منتشرا وفق أربعة سيناريوهات:

1. انتشارا داخل مالي من خلال انتشار في كيدال، تمبوكتو إلى غاو ومناطق أخرى مما يجعل من الصعب التحكم فيه داخل مالي.
2. الانتشار نحو موريتانيا بحكم وجود تجربة للجماعات الإرهابية في موريتانيا واحتمال انتشاره في النيجر.
3. احتمال لجوء بعض الجماعات الإرهابية نحو الجنوب الجزائري.
4. الأخطر وهو انتقال كل هذه الجماعات نحو كل المنطقة بما فيها ليبيا.[3]

---

[1] محند برقوق، "التدخل الفرنسي في مالي سيحول المنطقة إلى مستنقع و سيخلف أزمة إنسانية غير مسبوقة"، يومية النصر، 2013/01/13، في: ***http://www.jazairess.com/annasr/45087*** ، (2014/01/20)، على الساعة 18.30.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] ***المكان نفسه .***

المبحث الثالث: أطراف الأزمة المالية

يوجد بالأزمة المالية أكثر من طرف، تتكون أساسا هذه الأطراف من الحركات المسلحة المتمثلة في الحركة الوطنية لتحرير أزواد، حركة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والقاعدة في بلاد المغرب العربي، الدول الإقليمية والكبرى بداية بالحكومة المالية، ليبيا، المغرب والجزائر كقوى إقليمية، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كقوى كبرى، المنظمات الإقليمية "الإيكواس" ومنظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية.

المطلب الأول: الحركات الانفصالية والجماعات الإرهابية

منذ بداية النزاع في مالي ظهرت عدة حركات مسلحة تطالب باستقلال إقليم شمال مالي الذي يضم كل من تمبوكتو، غاو وكيدال أهم هذه الحركات:

1. الحركة الشعبية لتحرير أزواد،
2. الجبهة الإسلامية العربية للأزواد،
3. الجبهة الشعبية لتحرير أزواد،
4. الجيش الثوري لتحرير أزواد،
5. الحركات و الجبهات الموحدة للأزواد،
6. حركة 23 ماي/التحالف الديمقراطي من أجل التغيير.
7. المؤتمر الوطني لتحرير أزواد.[1]

أما الأزمة المالية الراهنة (من جانفي 2012 إلى اليوم)، فقد اشتعلت بفعل تركيبة جديدة من الحركات انبثق بعضها عن الحركات السابقة وبعضها نتيجة تفشي الفكر الجهادي، هذه الحركات يمكن تمييزها إلى فرعين:

1. الحركة العلمانية "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" Mouvement National De (MNLA) Libération de L'Azawad

هي حركة محلية معارضة مسلحة، ظهرت في تومبوكتو في نوفمبر 2010، ذات طابع قومي، تضم ليبراليين ومستقلين، لها جناح مدني وآخر عسكري، غالبية قادتها "طوارق" تعرف نفسها على أنها حركة تسعى لتحرير أرض أزواد (تمبوكتو، غاو، كيدال) وضمان حق تقرير المصير للأمة التي تسكن أساس في المنطقة الواقعة شمال مالي والتي تضم أيضا أجزاء معتبرة من الجزائر، النيجر وموريتانيا.[2]

---

[1] نبيل بوبية، ***المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء*** ، رسالة ماجستير،(الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011)، ص ص 34،35.

[2] حنان فهمي، "مستقبل مالي: بين المصالح الإستراتيجية وأطماع التنظيمات الدينية"، في: ***http://www.alwafd.org***، (02.02.2014)على الساعة 15.00 سا

هذا التنظيم يضم أسماء جديدة ليس من القيادات التاريخية للمتمردين الطوارق، مثل "بلال أغ شريف"، الأمين العام للحركة، و"محمود أغ غالي" رئيس مكتبها السياسي، و"عبد الكريم أغ متافا" رئيس مجلسها الثوري من العناصر الجديدة للحركة المتمردة.[1]

قادتها العسكرية الميدانية فهي بيد ضابط سابق في الجيش الليبي هو العقيد "محمد أغ ناجم" وتضم في صفوفها مئات المقاتلين العائدين من ليبيا وبعض أنصار الزعيم الطارقي الراحل "إبراهيم باهانغا" ، في شهر أوت 2011 لقي مصرعه إثر حادث سير قبل أن تكتمل رحلة نقل السلاح الليبي إلى معاقل المتمردين في شمال مالي وبات لزاما على أنصاره التأقلم السريع مع وفاة زعيمهم من خلال التحالف فضلا عن بعض المستقلين وعشرات الضباط والجنود المنشقين عن الجيش النظامي في مالي.[2]

هذه الحركة التي أطلقت شرارة الحرب في 17 جانفي 2012 من مدينة "منكا" حتى ضواحي "أغلهوك"، بعد استفادتها من التحاق وحدات كاملة من الجيش النظامي الليبي بعد انهيار نظام القذافي مدججة بالعتاد والسلاح، وهو الأمر الذي حذرت منه الجزائر منذ اندلاع الحرب في ليبيا وما نتج عنها من فوضى انتشار السلاح بعد نهاية الحرب في منطقة الساحل الإفريقي.[3]

تعتمد هذه الحركة عقيدة سياسية وطنية، ترفع هدفا واحدا تسعى لتحقيقه، وهو استقلال إقليم أزواد عن شمال مالي، تصنف الحركة الجيش المالي كجيش احتلال، تسعى لتسويق خطابها للعالم باعتبارها حركة تحرر لا علاقة لها بتنظيم القاعدة الذي ينتشر في منطقتها.[4]

ترتكز هذه الحركة على عدة مكونات رئيسية تشكل القوة العسكرية الضاربة لها وهي:

أولا: المجندون الطوارق في مالي والنيجر الذين كانوا يخدمون في جيش العقيد القذافي في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها خميس القذافي، وكانت أخر مجموعة من هؤلاء قد عادت في أكتوبر 2011، واضطرت السلطات الإقليمية في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.[5]

ثانيا: المجندون الطوارق السابقون في حركة 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه "إبراهيم أغ باهانغا" سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقيات السلام والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة

---

[1] ولد ابراهيم ، ***مرجع سابق*** ، ص. 05.

[2] محمد محمود ابو المعالي، "الحرب بين مالي والتوارق.. هل يحرق شررها المنطقة برمتها؟"، في: ***http://www.swissinfo.ch/ara/index***، (2014/02/08)، على الساعة 12.30.

[3] بوخرص،الجزائر والصراع في مالي، ***مرجع سابق***، ص.10.

[4] ولد ابراهيم، ***مرجع سابق***، ص.06.

[5] ***المكان نفسه.***

أو من تمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006، وينحدر غالبية قادة وأفراد هذه الحركات من قبيلة "ايفوغاس" وهي قبيلة طارقية.[1]

تلقت الحركة ضربة على يد الإسلاميين المتشددين في شمال مالي وحلفائهم نتج عنها فقد الحركة السيطرة على شمال البلاد بتاريخ 27 جوان 2012 في معركة بينها وبين حركة أنصار الدين وحلفائهم "حركة التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا المنشقة عن تنظيم القاعدة، الحصيلة الأولية عشرين قتيلا وعشرات الجرحى من بينهم "بلال أغ شريف" الذي أصيب بطلقات في ظهره، وأذنه وتم تحويله إلى "واغادوغو" لتلقي العلاج.[2]

خسارة غاو، أدت إلى اختفاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي وجدت نفسها مضطرة للتنازل ليس عن عاصمتها المؤقتة فقط، بل وحتى على معقلها الوحيد في شمال مالي، حيث انسحبت من كيدال ومنكا وتمبوكتو إلى الصحراء وتركت الشمال تحت سيطرة الإسلاميين.[3]

لكن الجزائر لا تثق بالحركة الوطنية لتحرير أزواد وذلك بسبب صلات الحركة بالجماعات الانفصالية المرتبطة بالقوميين البربر الجزائريين في فرنسا، حيث قدم النشطاء القبائلوين الذين يحرضون من أجل حصول البربر على حق تقرير المصير في الجزائر مساعدة لوجيستية كبيرة للنشاط الانفصالي لحركة تحرير أزواد، هذه الأخيرة ترى بأن دعم الجزائر لمسعى الحركة البوليساريو لاستقلال الصحراء الغربية عن المغرب غير صادق، في حين تحرم شعب الطوارق من فرصته المناسبة في تقرير المصير، كما تشتبه الحركة بنوايا الجزائر وتضمر مشاعر استياء تجاه إستراتيجية الوساطة التي اتبعتها الجزائر في الماضي وكيفية اختيارها للمحاورين الأمر الذي حد من تأثير الجزائر على الحركة.[4]

2. الجماعات الإسلامية (حركات ذات طابع جهادي سلفي) أبرزها

1.حركة أنصار الدين: حركة محلية معارضة مسلحة إسلامية، حسب مؤسسيها هي حركة شعبية جهادية سلفية، أسسها الزعيم التقليدي "أياد أغ غالي"* ، هي تنظيم أخر من الطوارق، دشن نشاطه العسكري بالهجوم على مدينة "أغلهوك" في أقصى الشمال المالي حيث توجد قاعدة عسكرية محصنة تابعة للجيش

[1] ***المكان نفسه.***

[2] Malika Groga Bada, «Mali: le MNLA perd le nord», ***Jeune Afrique***, n° 2686, du 1er au 17 juillet 2012, p.16.

[3] ***Ibid***.

[4] أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، ***مرجع سابق***، ص.11.

*أياد أغ غالي هو من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل "الايفوغاس" التارقية، قاد تمردا ضد الحكومة المالية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وكان عندها قائدا قوميا أقرب إلى الفكر اليساري القومي الوطني منه إلى الفكر الإسلامي.

المالي سيطر عليها، كما أعلن عزمه تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركته، حيث أسس مجالسا محلية تسير شؤون المدن والبلدان التي سقطت في يد مقاتليه.[1]

نظمت الجزائر منذ انفجار الأزمة الأخيرة في مالي مفاوضات مع عدد من أعيان أزواد وشخص مقرب من أمير حركة أنصار الدين "إياد أغ غالي" في مدينة تمنراست الجزائرية، حيث سعت هذه الأخيرة إلى التوصل إلى اتفاق يمتنع بموجبه مقاتلي حركة أنصار الدين تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد وكتيبة الملثمين، مقابل وقف مطاردة القوات الدولية لقيادات وعناصر هذه الحركة، كما سعت الجزائر إلى استثمار اتصالاتها القديمة مع عدد من المحيطين بـ "إياد أغ غالي" لتكرار تجربة الوئام والمصالحة الجزائرية التي أسفرت عن استسلام ألاف المسلحين قبل سنوات، وهذا بهدف سحب المقاتلين من أبناء إقليم أزواد عن التنظيمات المسلحة المقربة من القاعدة والتنظيمات المتحالفة معها، لذا يذهب بعض المراقبين إلى حد الاعتقاد بأن الجزائر سمحت عمدا لجماعة أنصار الدين بالسيطرة الكاملة على الشمال لأن من شأن ذلك أن يضعف حركة تحرير أزواد ومشروعها الانفصالي وعرقلة قاعدة تجنيد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.[2]

2.حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا:

هي حركة إقليمية أسسها وقادها الموريتاني "حمادة ولد محمد الخير"، هذا الأخير تحرر من سيطرة كل من أبو زيد ومختار بلمختار القياديان الجزائريان في تنظيم القاعدة، وذلك لتأسيس حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي تضم الجهاديين من غرب إفريقيا.[3]

يقود الحركة إلى جانب "حمادة ولد محمد الخير" المكنى أبو القعقاع "سلطان ولد البادي" وإليهما انضم عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي، لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بأزواد، تماما كما تشكلت حركة أنصار الدين الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعة الطوارقية، وقد أعلنت الحركة عن نفسها في أكتوبر عام 2011، بعد أن أفادت تقارير بانفصالها عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، لكي تنشر فكر الجهاد في غرب إفريقيا بدلا من أن تكتفي فقط بمنطقة الساحل، وفيما تقول مصادر أمنية جزائرية أن الحركة انشقت عن القاعدة بسبب صراع حول الزعامة ونفذت الحركة عملية اختطاف لثلاثة رعايا غربيين إيطاليين واسباني من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تندوف الجزائرية في الجنوب الجزائري في أكتوبر 2011.

---

[1] الجزيرة أخبار، "حركة تحرير أزواد.. استرجاع قرار مغيب"، في: ***http://www.aljazerra.net/news/pages***، (2014/02/15)، على الساعة 14.00.

[2] بوخرص، ***مرجع سابق***، ص. 10.

[3] Nord Mali ce djihadiste qui nargue Alger ***, jeune Afrique*** , N 2686 , du 1 au 17 juillet 2012, p 08.

أفادت التقارير أن الحركة طلبت 30 مليون دولار مقابل إطلاق سراحهم، كما طلبت الحكومة الإسبانية التدخل للإفراج عن مواطنين صحراويين اعتقلتهما موريتانيا ثم نفذت الحركة "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" في 03 مارس 2012 تفجيرين انتحاريين استهدفا أحدهما مقرا للدرك الوطني الجزائري بتمنراست وآخر بمدينة ورقلة.[1]

مرة أخرى قامت الحركة باختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين منهم قنصل الجزائر ومساعده، وخمسة دبلوماسيين آخرين في مدينة غاو بمالي في أفريل 2012، وذلك إبان احتلالها لشمال البلاد، وقد أفادت مصادر صحفية بأن الحركة طالبت بفدية قدرها 15 مليون دولار مقابل إطلاق سراحهم، وكانت الحركة قد هددت الجزائر بإعدام نائب القنصل "الطاهر التواتي" والقيام بهجمات انتقامية ضد منشآت جزائرية بعد انتهاء المدة التي كانت قد حددتها للإفراج عن المقاتلين الإسلاميين الذين تم اعتقالهم في منتصف أوت على يد الجيش الجزائري ومن بينهم: عبد الرحمن أبو إسحاق، رئيس اللجنة القضائية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي اعتقل مع زملائه في منطقة بريان بولاية غرداية جنوبي الجزائر وحملت الحركة السلطات الجزائرية عواقب قراراتها بعد تراجعها عن إتمام صفقة تحرير الدبلوماسي في اللحظة الأخيرة، ولكن بانتهاء المهلة نفذت الحركة تهديدها بإعدام الدبلوماسي الجزائري، محملة في بيان وقعه أميرها "أبو الوليد الصحراوي" مسؤولية الإعدام للحكومة الجزائرية قائلة: إن عليها أن تتحمل عواقب عنادها وقرارات رئيسها وجنرالاتها الخاطئة واللا مسؤولة، بعدما وضعت الجهة الجزائرية المفاوضة القرار في اللحظات الأخيرة في أيديهم للموافقة على إتمام الاتفاق.[2]

3.القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: يتمتع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، المنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، بوجود قواعد خلفية له في مناطق الصحراء الكبرى، ومن بينها شمال مالي منذ سنوات، يعد التنظيم المسلح الأقدم في المنطقة والأكثر خبرة، إذ يرتبط التنظيم الذي يتزعمه عبد المالك دروكدال (الملقب بأبو مصعب عبد الودود) بعلاقة متشابكة مع سكان المنطقة من الطوارق والعرب ويحتفظ بعلاقة قوية معهم.[3]

تشير مصادر إلى أن العناصر التي تعمل بين صفوف أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد ليسوا إلا مقاتلين سابقين لدى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، يقول التنظيم أنه يعطي لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي (الفرنسي والأمريكي تحديدا) وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية وإقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية.

---

[1] إيمان أحمد عبد الحليم، "تأثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي على الجزائر"، في: ***http://www.siyassa.org.eg***، (2014/01/15)، على الساعة 21.00.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] فهمي، ***مرجع سابق.***

انتشعت قوة التحكيم بعد تدفق الأسلحة التي خلفتها فوضى تدخل حلف الناتو Nato في ليبيا، وبعدما استولت القاعدة والطوارق العائدون من ليبيا على كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة من مستودعات القذافي ومن الإمدادات الأمريكية، وهذا ما جعل خبراء الدفاع يسمون التدخل الفرنسي في مالي بحرب ليبيا الثانية، هذا التنظيم اعتبر نفسه الراعي الرسمي للجهاد في أزواد بين جماعة أنصار الدين السلفية الطارقية وحركة الجهاد والتوحيد السلفية العربية.[1]

المطلب الثاني: القوى المحلية، الإقليمية والدولية

أولا، الحكومة المالية: تميز النظام السياسي في مالي منذ الاستقلال بالدكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة وإقصاء الطوارق من الحقل السياسي، مما كرس الخوف داخل النظام والعنف والفساد السياسي والإداري داخل حكومة تراوري الذي قوض الشعبية في النظام السياسي وفتح الباب أمام ممارسة الجماعات الإجرامية والجهادية في الشمال لأنشطة هدامة، كما أضعف الفساد مؤسسة الجيش، وهو ما كانت له انعكاسات سلبية على شمال البلاد، إذ لم يترك "توري" سوى عددا قليلا من الجنود بعد اتفاق سلام عام 2009.[2]

هذا بالإضافة إلى طغيان مفهوم الدولة البوليسية نظريا وعملي، غير المراقبة في صلاحياتها وغير المحترمة لحقوق مواطنيها بناءا على هذا تم تكريس الانقلابات العسكرية كآلية للتداول على السلطة، فنتيجة لقيام أول رئيس مالي بعد الاستقلال "موديبو كايتا" بتصفية معارضيه رد الجيش عام 1968 بانقلاب عسكري بزعامة الملازم موسى تراوري، وبعد إزاحة "كايتا" تم تعطيل الدستور، وفي عام 1974 صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي بزعامة "توري" ، لكن عام 1991 تم إنهاء الحكم الدكتاتوري بحكومة انتقالية وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس "ألفا كوناري" سنة 1992، ولدى إعادة انتخابه سار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد، وفي 2002 خلفه بانتخابات ديمقراطية الرئيس "أمادو توماني توري" حتى شهر مارس 2012، حيث أطاح به "أمادو هيا سونج" في انقلاب عسكري، منشأ بعد ذلك مجلس يعرف باللجنة الوطنية للإنقاذ الديمقراطي وتأهيل الدولة.[3]

مع تعدد الجماعات الإسلامية المسلحة والتي تنبثق الواحدة من الأخرى وعدم قدرة الجيش المالي على مواجهتها والسيطرة على الإقليم الشمالي في مالي، إلا أن الانقلاب الذي قاده النقيب "أمادو سانوغو" كشف عن حجم فساد النظام وعجز الجيش الذي غض الطرف عن تهريب الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية وسمح للكتائب التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي للعديد من الحركات والتنظيمات

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] فريدوم أنوها، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، فيفري 2013،ص.06.

[3] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، 2010، ص.07.

وأولها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث مثلت عمليات خطف الأجانب وطلب الفدية لهم مصدرا كبيرا للإثراء، في ذات الوقت تعلن عن نفوذهم بالمنطقة.[1]

ثانيا، القوى الإقليمية: تلعب بعض القوى الإقليمية دورا ملموسا في قضية الطوارق، حيث تتنافس من أجل كسب ولاء الأطراف الأساسية في الأزمة المالية. أبرز هذه القوى:

أ- **ليبيـــا**: استمر الدعم الليبي للطوارق من خلال توفير الأسلحة والمساهمة في تكوين ما أصبح يسمى "الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الكبرى"، مع بداية الوساطة الجزائرية وبعد تأزم الوضع بين الحكومة المالية والطوارق، قام النظام الليبي بتنويع أساليب تحقيق أهدافه في المنطقة، إذ أعلن القذافي في ماي 1991 عن رغبته في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في المناطق الطارقية في كل من مالي والنيجر، كما حاولت لعب دور وسيط في النزاع بدل الوسيط التقليدي الجزائري.[2]

كما أن الخلاف الليبي-الجزائري برز حول منطقة شمال مالي مع إقدام الجماهيرية الليبية على فتح قنصلية لها بمدينة كيدال على الحدود الجزائرية-المالية، وزادت حدة الخلاف بعد خطاب القذافي بتمبوكتو ودعا فيه قبائل الطوارق إلى التوحد في إطار فيدرالية، كما أعلن عن انطلاق مجموعة من المشاريع التنموية بتمويل ليبي، مما زاد شعبيته إذ كان يستعمل الطوارق كأداة لتطويع الأنظمة المجاورة (الجزائر، مالي، النيجر) فقد قام أحد المرات بدعوتهم للهجرة إلى ليبيا حيث التنمية وفرص الشغل، ومع الإطاحة بنظام العقيد القذافي إلا أنه بقي المسؤول عن فوضى السلاح في المنطقة وانتشارها مع عودة المقاتلين الطوارق الموالين له، إلى بلدانهم خاصة إلى مالي التي عاد إليها المئات من المسلحين الطوارق، الذين أعلنوا عن قيام دولة أزواد بعد الإطاحة بنظام "أمادو توماني توري" .[3]

ب- المغـــرب: حاولت المملكة المغربية توظيف القضية الطارقية لإدارة علاقاتها التنافسية مع الجزائر، إذ أن استخدامها كورقة يمكن من خلالها إضعاف الجزائر أو خلق مشاكل لها، كما أن الجزء الأكبر من المنطقة الذي يوجد فيها الطوارق تندرج في إطار ما يسمى بـ "المغرب الكبير" الذي مازالت بعض القوى السياسية المغربية متمسكة به، وقد صرح الملك الراحل الحسن الثاني: "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم"، كما اتهم المغرب الجزائر بإرغام الكثير من شبان الطوارق على الانخراط في صفوف القوات المسلحة لجبهة تحرير الساقية الحمراء والبوليساريو. ولقد سجل المغرب حضوره بكثافة في الكواليس الإفريقية من أجل مناقشة الأزمة في مالي، سواء من خلال مشاركته الرسمية أو غير الرسمية في اجتماعات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، إذ

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] حسين بوقارة، "مشكلة الأقليات التاريخية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، العالم الاستراتيجي، ***مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية***، ع.07،(نوفمبر 2008)، ص ص 08،09.

[3] بوبية، مسألة الطوارق، ***مرجع سابق***، ص ص 140،141.

حضر المغرب وشارك رسميا على مستوى وزير الخارجية في القمة الإفريقية العشرين وهنا وعد المغرب بتمويل نشر قوة إفريقية في مالي وإعادة تنظيم الجيش، وأعلن وزير الخارجية الدكتور "سعد الدين العثماني" خلال اجتماع عن تقديم دعم مالي بمبلغ خمسة (05) مليون دولار، يبرز المسؤولون المغاربة أن مجلس الأمن في قراره رقم 2085 الذي سمح بالتدخل الدولي والإفريقي في مالي، اتخذ بمبادرة مغربية أثناء رئاستها للمجلس العشرين، أصدر بيانا رئاسيا لدعم هذا التدخل، لكن المغرب لديه تخوف قوي من ردة فعل انتقامية بسبب سماحه للطيران الفرنسي بعبور أجوائه ومساهمته المالية في دعم هذه الحرب، وقام بنشر قواته المسلحة على الحدود مع موريتانيا وعلى كل الشريط الحدودي الجنوبي، ويعود تخوف المغرب إلى تزايد عدد المغاربة الذين انضموا للقتال مع الجماعات المسلحة وضبط الأمن المغربي لجماعات تشتغل على تجنيد الشباب المغربي للجهاد ضد فرنسا في الساحل.[1]

ج- الجزائـر: الجزائر تواجه تحديا جديدا على الحدود الجنوبية نتيجة لإعلان الانقلابيين عن تبنيهم لخيار الحسم العسكري ضد الطوارق، وإن هذا قد يؤدي إلى ترحيل المزيد من السكان المحليين وهي ولا شك فرصة للجماعات الإرهابية لتعزيز وجودها ومناسبة لعصابات الجريمة المنظمة والمهربين لتكثيف نشاطاتهم، وهذا كله يجعل من المنطقة الرمادية بركانا متحركا يصعب الوقوف في وجهه، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية عمار بلاني: "الجزائر تتابع الوضع في مالي ببالغ القلق، انطلاقا من موقفنا السياسي وانسجاما مع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ندين استخدام القوة ونرفض رفضا قاطعا التغيير غير الدستوري."[2]

ثالثا،القوى الكبرى: إضافة إلى الحكومة المالية، القوى الإقليمية هناك أيضا قوى كبرى لاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أطرافا غير مباشرة في الأزمة المالية:

أ- **فرنســـا**: تعود جذور المشروع الفرنسي في منطقة الصحراء الكبرى إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بنهايتها تبنت فرنسا في أكتوبر 1946 دستورا جديدا ضم موادا متعلقة بإفريقيا معدة سلفا ومنها مادة منشئة للإتحاد الإفريقي، ويعني مجموعة مشكلة من الجمهورية الأم من جهة ومن جهة أخرى أقاليم ودول أخرى، وفي هذا الإطار قررت باريس تجميع مختلف أقسام الصحراء المنقسمة بين الجزائر، إفريقيا الغربية الفرنسية، إفريقيا الشرقية الفرنسية في وحدة إدارية، وبعد نيل مالي استقلالها عن فرنسا عملت هذه الأخيرة على المشاركة كطرف غير مباشر في الأزمة التي ظهرت بين الحكومة المالية والطوارق، وذلك بالعديد من المبادرات بهدف التوسط مستعملة في ذلك:

---

[1] محمد المختار ولد أحمد ناه، "العدوان الفرنسي على مالي وانعكاساته على بلدان المغرب العربي"، في: ***http://hespress.com***، (2014/01/08)، على الساعة 20.30.

[2] عمر جمل، "انقلاب مالي يعرض أمن الساحل لتهديد جديد"، في:

http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/feature-012013/04/06، (2014/02/25)، على الساعة 11.00.

- تقديم مساعدات مالية،
- معارضة الوساطة الجزائرية في النزاع خاصة اتفاقية تمنراست،
- إنشاء جمعيات للتضامن.

ومن خلال الأزمة الراهنة، يبدو أن فرنسا تعتبر كطرف داعم للحكومة المالية على حساب الحركات المسلحة، حيث عملت فرنسا على مساعدة الجيش المالي، من جهة أخرى فإن الموقف الفرنسي جاء على لسان وزير الدفاع، حيث قال أن فرنسا ستدعم التدخل العسكري للقوات الإفريقية في مالي، وأضاف الوزير أن هذا التدخل "لا مفر منه" من أجل ضمان الاستقرار السياسي في باماكو.[1]

ب- الولايات المتحدة الأمريكية: واشنطن بحثت في البداية عن حليف طارقي تتعامل معه من القيادات ذات الوزن الثقيل لتحد الزعيم النيجيري "مانودياك" Manoudiak الذي كان أحد أقوى حلفائها في المنطقة ورسم معها سياسة إضعاف النفوذ الجزائري هناك، وهذا ما يؤكد على أن واشنطن أرادت بأن يكون الطوارق حلفاء لها في شمال مالي مثل حلفها مع الأكراد، إلا أن تسارع الأحداث وعدم إيجادها لحليف قوي من الطوارق أدى بها إلى التحالف مع النزاع المالي الذي فتح لها الأبواب على مصراعيه لدخول منطقة الساحل، ومع بداية الأزمة الراهنة، كان هناك تردد أمريكي في اتخاذ موقف ثابت، حيث كانت أمريكا تكتفي بالتعبير عن تخوفها من تسارع الأحداث وتزايد نشاطات الحركات الإرهابية بالاشتراك مع الحركة الوطنية لإقليم أزواد وكذا التخوف من انتشار السلاح الليبي في المنطقة، وفي مداخلة بعنوان "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي" ألقاها الأستاذ سالم برقوق في ندوة حول مواقف الدول الكبرى من الأزمة المالية بمركز الشعب للدراسات، ومفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية أقرت صراحة بالدور الريادي للجزائر في أمننة منطقة الساحل بعدما اعترفت بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب ومساعي تواجدها في المنطقة عبر عدة مبادرات ابتداءا من مبادرة الساحل 2002 ومكافحة الإرهاب سنة 2004[2]. بعد انهيار النظام الليبي، حيث كان الطرح الأمريكي يتوافق مع الطرح الجزائري القاضي بحل الأزمة سلميا عن طريق المفاوضات والحلول السياسية، لكن بعد مدة قصيرة نسبيا شهد الموقف الأمريكي تغيرا لصالح الطرح الذي يقضي بالتدخل العسكري لإنهاء الأزمة نتيجة عدة لقاءات بين الفاعلين الدوليين المهتمين فعليا بالأزمة وخاصة فرنسا، إذ أصبحت أمريكا تدفع هي الأخرى بالجزائر، لكي تغير موقفها من التدخل العسكري، وقد نجحت في ذلك ولو جزئيا بعدما تم الإعلان عن فتح الجزائر لمجالها الجوي للطائرات الحربية التي شاركت في العمليات في شمال مالي، ويأتي ذلك بعد الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية(سابقا) هيلاري كلينتون يوم الإثنين 29 أكتوبر 2012، حيث تحدثت

[1] Anis Z., « le président malien achève ses consultations», ***El Watan,*** n° 6634 , 06L08L2012 , p.07.

[2] محمد صالح، "ندوة سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي: أمريكا تقر بالدور الريادي للجزائر وفرنسا لم تغير من سياستها"، في: ***http://www.el-massa.com/ar/content/view/27370*** ، (2014/01/15)، على الساعة 11.00.

مع مسؤولين جزائريين عن تداعيات التدخل العسكري في شمال مالي بعد سيطرة الجماعات المسلحة على المنطقة منذ أفريل 2012.[1]

المطلب الثالث: المنظمات الإقليمية والدولية

إضافة إلى الفاعلين الإقليميين والدوليين، هناك أيضا منظمات كان لها هي الأخرى مساهمة في الأزمة المالية.

المنظمات قد تكون ذات طابع عالمي أو منظمات إقليمية، وهذه الأخيرة نشأت في إطار محاولات تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والبحث عن أشكال وتنظيمات دولية تستطيع أن تحد من مخاطر عدم الاستقرار، وقد أحاطت بهذه المنظمات على تحقيق هدفها الرئيسي، بحيث يمكن الحديث عن تيارين رئيسيين: الأول دعا إلى بناء تنظيم دولي قائم على أساس عالمي وليس إقليمي، ويستند في ذلك إلى مخاطر إيجاد مجالس إقليمية تقوم على ميزان القوى الأمر الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين؛ والثاني تبنى فكرة الإقليمية. ورغم نجاح أصحاب التيار الأول في فرض أرائهم في موسكو الذي عقد عام 1943، إلا أن أصحاب التيار الإقليمي ما لبثوا أن حصلوا على الاعتراف بحق إقامة التنظيم الإقليمي في 1944، وإن كان اعترافا مشروطا.[2]

I. المنظمات الإقليمية: يقصد بها المنظمات الدولية غير العالمية، أي المنظمات التي تكون العضوية فيها تحمل مواصفات خاصة وليست مفتوحة لجميع الدول، إذ يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية بعض المواصفات:

- قد يؤخذ بالمجال الجغرافي للدول، فهي تجمع بين الدول المجاورة جغرافيا (الاتحاد الإفريقي)،
- قد يؤخذ في تعريف المنظمة الإقليمية ببعض الخصائص التي تحملها دول معينة (منظمة الدول المصدرة للنفط)،
- قد يؤخذ في تعريفها ببعض الروابط التي تربط مجموعة من الدول كالروابط الدينية أو التوجهات السياسية (منظمة المؤتمر الإسلامي)،
- قد يؤخذ في تعريفها بالمصالح التي تجمع بعض الدول (الحلف الأطلسي).[3]

- المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا: "الإيكواس" **المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)** بالفرنسية (Communauté Économique des États de l'Afrique de l'Ouest) اختصار (CEDEAO) هي

[1] وكالات الأنباء، "هيلاري كلينتون تصل إلى الجزائر لبحث تداعيات التدخل العسكري في شمال مالي"، في: ***http://gate.ahram.org.eq***، (2014/01/20)، على الساعة 16.30.

[2] المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية، في: ***http://etudiantdz.com/vb/t43186.html***، (2014/01/05)، على الساعة 09.30.

[3] سهيل فتلاوي، ***المنظمات الدولية***،(لبنان: دار الفكر العربي، ط1، 2004)، ص.258.

منظمة اقتصادية تهتم بتطوير الاقتصاد في منطقة الغرب الإفريقي. تم تأسيس المنظمة في ماي 1975 ورئيسها هو عمر يارادوا، يقع مقر المنظمة في أبوجا بنيجيريا، اللغات الرسمية للمنظمة هي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، كانت موريتانيا من الدول الأعضاء ولكن انسحب في ديسمبر من سنة 2000، وفي العام 2008 تم فصل غينيا. ولها خمسة عشر عضواً .[1]

طلبت الحكومة المالية المؤقتة في سبتمبر 2012 مساعدة المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا لمواجهة تهديد الحركات المسلحة والمساعدة على قمع التمرد في شمال البلاد، وقد اعتمدت المجموعة الاقتصادية على:

1. كلفت الرئيس البوركينابي "بليز كومباوري" Blaise Compaoré بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين على أمل إقناع هذه المجموعة بقطع علاقتها مع القاعدة بالمغرب الإسلامي والقبول باتفاق مع الحكومة المالية، وقد تعهد أنصار الدين بعد محادثات السلام في نوفمبر 2012 في واغادوغو بنبذ التطرف والإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة في مالي.
2. ضغط الايكواس دبلوماسيا من أجل التدخل العسكري حال فشل المفاوضات، وفي هذا الإطار أحالت الإيكواس طلب الحكومة المؤقتة في مالي لمساعدتها في قمع التمرد إلى مجلس الأمن الدولي .

وفي 12 أكتوبر 2012 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2071 الذي يفوض الجماعة الاقتصادية والاتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوما.[2]

وافقت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الإيكواس" في قمتها الاستثنائية، التي عقدت بأبوجا في 11 نوفمبر 2012 وبصورة نهائية، على إرسال قوات عسكرية تابعة لها إلى مالي من أجل الإسهام في تسوية الأزمة التي تشهدها البلاد منذ الانقلاب العسكري الذي حدث في 21 مارس 2012 ، هذه القوات يبلغ قوامها 3300 جندي، معظمهم من نيجيريا، النيجر وبوركينافاسو، فضلا عن قوات دول أخرى من أعضاء المنظمة البالغ عددها 15 دولة، علاوة على إمكانية مشاركة دولتين أو ثلاث غير إفريقية في هذه القوات، ومن المقرر أن تعمل هذه القوات لمدة عام واحد، كما صدقت الجماعة على خطة انتشارها، بعد فترة جدل كبير بينها وبين حكومة مالي برزت خلال اجتماعات الايكواس على مستوى رؤساء الأركان في كل من أبيدجان وباماكو في أوت 2012، وهو ما تأكد في اجتماع 17 سبتمبر 2012 لوزراء خارجية

[1] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "الإيكواس"، في: ***http://www.wekipedia.org***، (2014/02/25)، على الساعة 20.30.

[2] أنوها، ***مرجع سابق***، ص.07.

ودفاع الايكواس ومجلس الوساطة والأمن التابع لها في أبيدجان، هذا التباين بين حكومة مالي وأعضاء الايكواس تمثل في مناطق انتشار قوات الجماعة، فقد رغبت الأولى في نشر هذه القوات في شمال البلاد فحسب، وهذا ما تضمنته الدعوة التي وجهها الرئيس المالي أوائل سبتمبر 2012، وفي المقابل، فإن قادة الجماعة يرون أنه لكي يتم تنفيذ مثل هذه العملية فلا بد من إقامة قاعدة لوجيستية في العاصمة باماكو في الجنوب تشمل فريقا مدنيا وعسكريا أيضا، فتصور خطة الايكواس يقوم على أساس التدخل عبر مجموعة من المراحل، تبدأ الأولى بإرسال قوات إلى العاصمة باماكو من أجل تقوية الحكومة الانتقالية، ثم المساعدة في إعادة تنظيم وقيادة الجيش الوطني، أما المرحلة الثالثة، فتشمل إرسال قوات هجومية مشتركة بين الجانبين لاستعادة الشمال، وقد انتصرت وجهة نظر الجماعة في نهاية المطاف، لاسيما وأنها جاءت متطابقة مع الخطة الفرنسية التي كشفت عنها صحيفة "لوفيجارو" Le Figaro الفرنسية، نقلا عن وزير الدفاع الفرنسي "جون إيف أودريان" Jean Yves Odrian، الذي أشار إلى الخطة الفرنسية المعدة للتدخل العسكري شمال مالي مبنية على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تقضي باستقرار جنوب مالي وحماية باماكو مع نهاية شهر نوفمبر 2012، المرحلة الثانية هي وضع القوات الإفريقية التي ستقاتل الجماعات المسلحة في أماكنها شهر جانفي 2013، أما المرحلة الثالثة، فهي بدء العمليات العسكرية شهر مارس 2013 كأقصى تقدير.[1]

II. المنظمات الدولية: لقد اختلف الدارسون للمنظمات الدولية في تحديد مفهوم خاص بها، فالتعاريف متعددة و متنوعة. نأخذ على سبيل المثال التعريف القائل بأنها: هيئة تنشئها مجموعة من الدول بهدف التعاون والتنسيق فيما بينها في مجال واحد أو مجالات عدة، وتحقق أهدافا مشتركة للدول الأعضاء، ومهما تعددت المنظمات وتنوعت، فهناك أهداف رئيسية مشتركة بين جميع المنظمات، تنحصر في أربعة محاور تقريبا وهي:

- التضامن بين الدول والأمن الاجتماعي،
- التعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية،
- بحث مشكلات الاستقرار والتحرير الوطني.[2]

إذن يمكن تلخيص عناصر المنظمات الدولية في:

- ضرورة وجود مجموعة من الدول،
- الإرادة الذاتية الخاصة والمستقلة للمنظمة،
- تحقيق مجموعة من الأهداف،

[1] بدر حسن الشافعي، "التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة شمال مالي"، ***السياسة الدولية***، ع.191، (جانفي 2013)، ص ص 121،122.

[2] عاكف يوسف صفوان، ***المنظمات الإقليمية والدولية***، (القاهرة : دار الأحمدي للنشر، ط1، 2004)، ص.05.

- عنصر الصفة الدولية للمنظمة،
- هناك من يضيف عنصر الميثاق.[1]

• منظمة الأمم المتحدة: جاءت مساعي وقرارات الأمم المتحدة لتسوية النزاع في مالي، في دعوتها إلى انتهاج لغة الحوار لحل مشكلة تمرد الطوارق في مالي وتدعيمها للقمم المنعقدة لمناقشة المشكلات المتعلقة بالأمن والتهريب في منطقة الساحل الإفريقي، وجاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا "سعيد جنيت" في داكار بعد اجتماع لقادة بعثة السلام الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية أن حل مشكلة الطوارق في نهاية المطاف يكمن في الحوار، وأضاف أن الأمم المتحدة، أيدت إقتراحا للرئيس "توماني توري" أثناء فترة من رئاسته لدولة مالي باستضافة قمة في باماكو أوائل يوليو 2012، لزعماء دول غرب ووسط الساحل (موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد، بوركينافاسو، الجزائر وليبيا) للبحث في سبل الوصول لحل لهذا المشكل، وشدد على أن المنظمة الدولية على استعداد لتقديم الدعم الكامل لجهود المنطقة، وكان الرئيس "أمادو توماني توري" قبل الإطاحة به عرض التفاوض مع المتمردين، لكن حكومة النيجر المجاورة استبعدت إجراء محادثات مع متمردي النيجر الذين يقودهم الطوارق في شمال مالي.[2]

جاء القرار الأممي بشأن الأزمة في مالي تحت رقم **2056**، الصادر في 05 جوان 2012 بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا، وتشمل عدة فقرات عن الوضع في مالي، حيث يشير القرار إلى تأكيد سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويدين محاولات الانقلاب كما يثني على الجهود التي تقوم بها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي، وكذا تعاون بلدان الجوار ودول أخرى، كما جاء القرار الأممي ليشدد على ضرورة الحوار بين مختلف الأطراف ويدين هجمات الجماعات المسلحة والمتمردين ضد القوات المسلحة المالية والمدنيين، وكذا يؤكد رفضه لبيان الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمتعلق بما يسمى باستقلال شمال مالي ويعتبرها باطلة.[3]

ثم جاء القرار رقم **2071** بشأن مالي الصادر في 12 أكتوبر 2012، وأهم ما جاء فيه هو إعراب مجلس الأمن والأمم المتحدة عن استعدادهما لتقديم الدعم اللازم لوضع حد للتدهور الأمني والأخطار الأمنية والإنسانية في شمال مالي، وهذا من خلال دعم جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب

---

[1] سهيل فتلاوي، ***مرجع سابق***، ص.55.

[2] "الأمم المتحدة تدعوا للحوار لإنهاء تمرد الطوارق"، في: ***http://aljazeera.net/news/pages/2db69ae3***،(2014/02/28) على الساعة 10.30 .

[3] قرار مجلس الأمن رقم 2056 (2012)، 2012/07/05، في: ***http://www.diplomatie.gouv.fr***، (2014/03/01)، على الساعة 10.30 سا.

إفريقيا وكذا طلب السلطات المالية الذي ينص على نشر قوات عسكرية دولية بعد دراسة هذا الطلب في أجل لا يتجاوز 45 يوما.[1]

أما القرار رقم **2085** بشأن مالي، والصادر يوم 20 ديسمبر 2012 و تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص باللجوء إلى كافة الوسائل الضرورية لحماية المدنيين وتحقيق استقرار المدن الرئيسية في مالي وخاصة شمال البلاد، نص القرار على تدريب القوات المالية لكي تؤدي جميع مهامها في الدفاع عن وحدة البلاد، كما حث الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على القيام بصورة منسقة بتقديم المساعدة والخبرة الفنية والتدريب، كما ركز القرار أيضا على التزام الأطراف بإعادة بناء قدرات مالي بما في ذلك نشر بعثة عسكرية أوروبية للتدريب والمشورة ، ونشر بعثة دولية بقيادة إفريقية لفترة أولية مدتها عام واحد، وقد كان المقرر البدء في تلك الإجراءات ابتداءً من شهر أكتوبر 2013 .[2]

[1] قرار مجلس الأمن رقم 2071 (2012)، 2012/10/12 ، في: ***http://www.diplomatie.gouv.fr***، (2014/03/01)، على الساعة 10.30 سا.

[2] قرار مجلس الأمن رقم 2085 (2012)، 2012/12/20،في: ***http://www.diplomatie.gouv.fr***، (2014/03/01)، على الساعة 10.30 سا.

استنتاجات الفصل الأول:

1. السودان الفرنسية سابقا والجمهورية المالية حاليا، المستقلة عن الاستعمار الفرنسي في 22 سبتمبر 1960، دولة إفريقية داخلية تقع في الجنوب الجزائري، من أفقر الدول الإفريقية، نظامها ديمقراطي، اتخذت من الانقلابات العسكرية آلية للتداول على السلطة في العاصمة باماكو، من "ماديبو كايتا" إلى "ابراهيم أبو بكر كايتا"، دولة مركبة عرقيا.

2. النزاع المالي هو نزاع داخلي كبير عنيف، أطرافه داخلية وأخرى خارجية واستخدام الأسلحة، نزاع سياسي واقتصادي.

3. يستقر سكان الطوارق في الشمال على مثلث "تمبكتو، كيدال وغاو"، يعانون مختلف أنواع التهميش السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وحتى الثقافي.

4. شهدت مالي تمرد الطوارق في الشمال على العاصمة في الجنوب منذ الاستقلال، هذا التمرد تطور وأصبح مسلحا بفعل الحركات التي ترى نفسها تحررية وتصنفها الحكومة على أنها انفصالية، أول تمرد في 1959 قاده "محمد الطاهر" لكنه قمع عسكريا وفشل بعد تدخل جزائري لصالح حكومة كايتا، ثاني تمرد في بداية التسعينيات بعد تشكيل الحركة الوطنية لتحرير أزواد أدى إلى اتفاقية تمنراست والمتبوعة بملحقات، ثالث تمرد على الحكومة المالية في 2006 بعد الهجوم على الموقع العسكري في كيدال ومنكا بعد فشل الوساطة الغير معلن عنها، رابع تمرد وهو الذي فجر الأزمة المالية لاسيما بعد سقوط نظام معمر القذافي وعودة الطوارق مدججين بالأسلحة المطورة من ليبيا، أدى هذا التمرد إلى تدخل عسكري بعد طلب الحكومة المالية وإلحاح فرنسا بالتدخل، ما جعل مجلس الأمن يقوم ببعث قوة عسكرية مرفوقة بقيادة إفريقية.

5. الأطراف في الأزمة المالية كثر، منهم من هو مباشر، ونقصد في هذا المقام الحركات المسلحة منها من هي علمانية وهي الحركة الوطنية لتحرير أزواد، ومنها الجهادية السلفية وهي حركة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إضافة إلى الحكومة المالية، أما الأطراف غير المباشرة فهي ليبيا، المغرب والجزائر إقليميا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دوليا، منظمة الإيكواس التي ضغطت دبلوماسيا من أجل التدخل في حال فشل المفاوضات وبالطبع وافقت هذه المجموعة في قمتها بأبوجا على التدخل العسكري، وقام مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة بطرح ثلاث قرارات متعلقة بالأزمة المالية وهي القرارات 2056 ، 2071 و2085 .

الفصل الثاني

أدوات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية كتكريس للمبادئ

الفصل الثاني: أدوات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية كتكريس للمبادئ

تمهـيد

المبحث الأول: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: الأدوات السياسية والدبلوماسية

المطلب الأول: الأدوات السياسية

المطلب الثاني: الأدوات الدبلوماسية

المبحث الثالث: الأدوات الأمنية والعسكرية

المطلب الأول: الأدوات الأمنية

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية

المبحث الرابع: الأدوات الاقتصادية، الاجتماعية (الحضارية) والثقافية

المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية

المطلب الثاني: الأدوات الاجتماعية

المطلب الثالث: الأدوات الثقافية

استنتاجات الفصل

***تمهيد*:**

اعتمدت الجزائر منذ بداية التمرد في مالي على مقاربة تتبنى فيها دائما الموقف السياسي المستمد من مبدئها المعروف في سياستها الخارجية والمتمثل في حل النزاعات بالطرق السلمية. غير أن الجزائر، وبحكم مجاورتها لدولة مالي التي شهدت تدخلا عسكريا أجنبيا على أراضيها، عدّلت من موقفها تجاه الأزمة المالية، مستعملة في هذا الشأن عدة أدوات مع الدولة المالية من اللجان السياسية إلى اللقاءات الدبلوماسية، ومن التعاون الأمني العسكري المشترك إلى تعزيز التضامن في المجال الثقافي الاجتماعي وحتى الاقتصادي.

و سنرصد من خلال هذا الفصل أدوات السياسة الخارجية للجزائر في التعامل مع أزمة مالي بعد التطرق إلى أهم المبادئ الموجهة لسياستها الخارجية.

المبحث الأول: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية

تبنت الجزائر العديد من المبادئ في سياستها الخارجية، وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقة حسن الجوار، كما اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال.

ولقد أصبحت هذه المبادئ والسمات تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي، ويرجع تبني الجزائر لهذه المبادئ إلى التجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد وحتى تجاربها مع المحيط الخارجي لها.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

ينص الدستور الجزائري على جملة من المبادئ في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93.

تعتمد الجزائر على جملة من المقومات، المبادئ، السمات والثوابت الدستورية والقانونية التي شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي، ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا: تحقيق الاستقلال الوطني:

هذا المبدأ يعد أهم مبدأ على الإطلاق، يتجسد من خلال "الدفاع عن السيادة الكاملة والوحدة التامة الإقليمية وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار"[1].

المادة 91 دستور 1976: "لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني".[2]

تمت المطالبة بهذه المبادئ أثناء حرب التحرير الوطني عن طريق إصرار جبهة التحرير الوطني (FLN) على تحرير التراب الجزائري بأكمله ورفض أي تقسيم أو تجزئة له، وكذلك من خلال تمسك الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بنفس المبادئ أمام المطالب الإقليمية للدول المجاورة، كما يتوقف الاستقلال أيضا من خلال المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يضمن لكل الدول حق المساهمة في تسوية المشاكل الكبرى المطروحة، ممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية، الدعم الغير المشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحررها الوطني، الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار، استقلالية القرار السياسي ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية.[3]

---

[1] المادة 91 من دستور 1976 ***الجريدة الرسمية*** ،ع.94، 02 ذو الحجة 1396 هـ الموافق لـ29 نوفمبر 1976.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**.

[3] خالفة معمري، ***خطاب الرئيس هواري بومدين*** في مؤتمر السفراء لـ20 أكتوبر 1969، الجزائر، 1993، ص.227.

ثانيا: محاربة الاستعمار والامبريالية

نصت المادة 92 من الدستور نفسه على ما يلي: "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ".[1]

ثالثا: السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية

تم التصريح علانية بهذا المبدأ في النصوص المذهبية لحزب جبهة التحرير الوطني وتم تكريسه في الميثاق الوطني لعام 1976، المادة 88 أشارت إلى أن تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا: "إن سياسة الجزائر الخارجية مرآة لسياستها الداخلية وهي تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته"، **مثال:** الإرادة الجزائرية في استرجاع الموارد الطبيعية والمحروقات التي تمت بداية مع الشركة البترولية الأمريكية ثم الفرنسية 24 فيفري 1971 الأمر الذي دفع العديد من الدول المصدرة للبترول إلى انتهاج سلوك الجزائر.[2]

رابعا: المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد

أكدت الجزائر وبإصرار على دمقرطة العلاقات الدولية وبلورة قواعد قانونية تشارك فيها البلدان النامية. "إن خوض المعركة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في الوقت الراهن هو إحدى المهام الأساسية في كفاح الشعوب من أجل استقلالها وتحررها الاقتصادي والاجتماعي [...] إن الانتصار في هذا الكفاح يتوقف على سياسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية [...] إنه يستلزم تنظيما ديمقراطيا للعلاقات الدولية ويفترض توفر إرادة حقيقية في إجراء تغيير عادل على العلاقات بين البلدان المصنعة وبلدان العالم الثالث."[3]

أكسب هذا المبدأ الجزائر سمعة تفوق إمكانياتها المادية على المستوى الدولي.

خامسا: عدم الانحياز

ينص دستور 1976 على أن انتماء الجزائر إلى حركة عدم الانحياز يدخل في إطار الرغبة في الحصول على الاستقلال، وذلك طبقا للمادة 90 منه: "إن عدم الانحياز خط سياسي دائم تلتزم به الجزائر وهي سياسة تمثل على المستوى الخارجي أصدق تعبير عن سياسة الاستقلال الوطني"، ويواصل الميثاق: "تشكل سياسة عدم الانحياز قاعدة صلبة لعمل تضامني تخوضه ضد أي تسلط أجنبي كل بلدان العالم الثالث".[4]

سادسا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1976***.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الميثاق الوطني***، 1976، ص. 142.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.145.

[4] ***المكان نفسه***.

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار، لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، اتفاقية تلمسان يوم 27 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط يوم 15 جوان 1972 بهذه الاتفاقية التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 06 جانفي 1970 واتفاقية أخرى يوم 19 ماي 1983، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 13 ديسمبر 1983 ومع مالي يوم 8 ماي 1983.[1]

سابعا: التعاون بين الدول المجاورة

تم إعطاء لهذا المبدأ أهمية إلى جانب المبدأ السابق لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم التعاون والقانون الداخلي للدول، وفقا لهذا المبدأ وقعت الجزائر اتفاقية الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب.[2]

ثامنا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائرية لعلاقات حسن الجوار لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقة حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والاقتصادية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها.[3]

المادة 92 من الباب الأول الفصل السابع من الدستور الجزائري جاء فيها ما يلي "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ويشكل تضامن الجزائر مع كل

---

[1] محمد قجالي، ***ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار. الحالة الجزائرية – التونسية***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 1990)، ص.302.

[2] ***المرجع نفسه***، ص303.

[3] ***المرجع نفسه***، ص304.

الشعوب في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية".[1]

تاسعا: حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء على القوة

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات، التحقيق، الوساطة، التحكيم، التوفيق والتسوية القانونية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم، لهذا فإن مبدأ حل النزاع بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المجموعة الاقتصادية أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون التجاوري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزاعات.[2]

وهنا يبرز بأن الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة (مالي) موقفا مبدئيا في السياسة الخارجية الجزائرية، ولكنه في الوقت نفسه ناتج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل إلى نتيجة عسكرية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية، إضافة إلى ذلك يمكن لأي تدخل أجنبي أن يزعزع الاستقرار في المنطقة المضطربة على الحدود الشاسعة للجنوب الجزائر.[3]

وقد حاولت الجزائر تفعيل هذه المبادئ في تفاعلها مع الأزمة في مالي منذ اندلاعها وحتى الفترة الراهنة من خلال تفضيل الحل السياسي القائم أساسا على التفاوض بين مختلف أطراف الأزمة والحرص على حل الأزمة في إطارها الإفريقي منعا لأي تدخل أجنبي قد يؤدي إلى استعمال القوة.

عاشرا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1976***.

[2] بلقاسم لحلوح، ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة***، رسالة ماجستير (رسالة غير منشورة)، (البليدة: جامعة البليدة، 2004)، ص ص55،56.

[3] يحي زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، في: ***http://studies.aljazeera.net***، (2014/03/10)، على الساعة 20.00.

الاقتصادية والاجتماعية فيها غير متجانسة ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها.[1]

كما أشارت المادة 93 إلى ذلك: "يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الدولية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية".[2]

السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتتقيد بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها (كما سبق وذكرنا)، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدول المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدول المجاورة، لأن الاعتراف بحي التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدول المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقة حسن الجوار.[3]

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بعدة سمات، منها ما هي موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من المسار الممارساتي بعد نيلها للاستقلال، من هذه السمات نجد:

- سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس) في السياسة الخارجية،
- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية،
- طابع الحياد في المواقف الجزائرية تجاه النزاعات مما أكسبها ثقة الأطراف المتصارعة مثل: أثيوبيا واريتريا، إيران والعراق وحتى النزاع الأخير في مالي.

أولا: العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:[4]

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، منذ الاستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد

---

[1] قجالي، ***مرجع سابق***، ص ص172-175.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1976***.

[3] قجالي، ***مرجع سابق***، ص.175.

[4] عديلة محمد الطاهر، ***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004***، رسالة ماجستير، (قسنطينة : جامعة منتوري، 2005)، ص.82.

وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين (58) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد،واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها،وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم، والشيء نفسه نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77. وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل المهمة في السياسة الداخلية لكنها في صناعة السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري، وسيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغير للرؤساء، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار،حيث الاهتمام المتزايد لصناع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تنظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك.[1]

ثانيا: الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 يونيو 1965 وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب لأن الرئيس أحمد بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية التي كانت تمثل صحوة تحريرية ثورية لدول العالم الثالث، ولذلك فإن العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بالتجاهل والترتيب، ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، ومع تنفيذ سياسة التأميمات تكون قد دخلت في أزمة عميقة مع الغرب، حيث وظفت كل طاقاتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها، وبفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر

[1] *المكان نفسه.*

مجموعة الـ77 عام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، بل سيدة العالم الثالث وصانعة قراراته.[1]

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها جراء طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج وكل مناطق العالم تقريبا وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الاتحاد الإفريقي وانعقاد القمة الـ35 لها في الجزائر ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا.[2] وكذلك الوساطة في النزاع الداخلي لمالي بين الطوارق والحكومة المالية تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية.

ثالثا: طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورة في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية ولم تشغل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية، ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ولم تخص في الخلافات العربية–العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية.[3]

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها وتوجت بحل النزاع والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، بين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية وحتى بين الطوارق والحكومة المالية، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر تتسم سياستها الخارجية

---

[1] محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاثيوبية–الإريتيرية***،(بيروت : دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص ص.31–39.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.39.

[3] عمار بوحوش، التاريخ ***السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962***، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص.265.

بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية ولم تتهم بأنها غير محايدة، وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل النزاع، وكان قبولها من طرف طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، ومرة أخرى تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا، ووقفت معظم الدول العربية وراء الصومال في حربه ضد إثيوبيا دفع هذه الأخيرة إلى التعاون مع إسرائيل في معاداة العرب لكن الجزائر ظلت على الحياد جراء ما يحدث في القرن الإفريقي، بل كان هذا الموقف يتسم بالمرونة لكون الحركة الاريترية هي حركة تحررية، هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائر مكنتها من قبول وساطتها في القارة الإفريقية.[1]

إذن هذه هي مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائر التي ميزتها وتميزها في محيطها الإقليمي وحتى المحيط الدولي، هي مبادئ تمسكت وتتمسك بها الجزائر هي سمات بارزة تميز السياسة الخارجية الجزائرية.

[1] سليم العايب، ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي***، رسالة ماجستير (غير منشورة)،(باتنة : جامعة الخاج لخضر، 2011)، ص40.

المبحث الثاني: الأدوات السياسية والدبلوماسية

يمكن من خلال هذا المبحث رصد أهم الأدوات الناعمة من أدوات سياسية وأخرى دبلوماسية، وذلك كالتالي .

المطلب الأول: الأدوات السياسية

تتمثل الأدوات السياسية التي لجأت إليها الجزائر في سياستها تجاه الأزمة المالية في :

أولا: إقامة اللجان المشتركة

تهدف هذه اللجان إلى تطوير العلاقة بين البلدين في إطارها السياسي سعيا لزيادة التعاون والتنسيق بين الأطراف فيما يخص القضايا ذات الاهتمام المشترك، في هذا الصدد نجد:

1. اللجنة المشتركة للتعاون:

هدف هذه اللجنة هو تعزيز الحوار السياسي وزيادة التعاون بين البلدين، فقد أدانت الجزائر اللجوء إلى القوة والتغيير المخالف للدستور اتجاه الانقلاب الأخير في دولة مالي حيث شددت الجزائر على ضرورة عودة النظام الدستوري في مالي، وتابعت الجزائر باهتمام الوضع في مالي، وبحكم موقفها المبدئي، وطبقا لأحكام العقد التأسيسي للاتحاد الإفريقي أدانت اللجوء إلى القوة ورفضت بشدة التغييرات المخالفة للدستور، وترى أنه يجب حل كل المسائل الداخلية في مالي في إطار المؤسسات الشرعية لهذا البلد، وفي إطار احترام القواعد الدستورية، وكترجمة لقواعدها تلك المتبعة اتجاه التغييرات المنافية للدساتير قامت الجزائر بتجميد كل أنواع التعاون العسكري والأمني مع مالي وأوقفت المساعدات الإنسانية التي كانت تنقل للمناطق المتضررة في شمال البلاد وهي عبارة عن رحلات تحمل مساعدات إنسانية.[1]

بالإضافة إلى هذا، تقوم الجزائر بتبادل تجاربها في إطار الإصلاحات السياسية والإدارية مع الدولة المالية، حيث صرح وزير الداخلية الجزائري السابق "دحو ولد قابلية" في ختام الدورة الحادية عشر للجنة الحدودية الجزائرية المالية بأن "مالي تحضر كذلك مشاريع قوانين متعلقة بالأحزاب السياسية والجمعيات ومراجعة الدستور، وكذا الانتخابات الرئاسية "، كما عرضت الجزائر على الطرف المالي وثائق متعلقة بالإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر على أن تلتزم دولة مالي كذلك بتسليم وثائق للجزائر تتضمن مشاريعهم في إطار الإصلاحات السياسية في المستقبل القريب، وذلك دون الضغط على الدولة المالية بإتباع نفس الإصلاحات لأن ذلك في نظر الجزائر يعود إلى سلطات مالي في اختيار ما يتماشى مع وضعهم السياسي والاجتماعي من مشروع الإصلاح في الجزائر.[2]

---

[1] "الجزائر تغلق حدودها مع مالي وتجمد تعاونها العسكري"، ***الشروق اليومي***، ع.5987، 23 مارس 2012، ص.03.

[2] "الجزائر و مالي تلتزمان بتبادل التجارب في مجال الإصلاحات السياسية"، ***المساء***، ع.4385، 16 جويلية 2011، ص03.

لكن بالنظر إلى الصفحة الإلزامية المفروضة على الدولة المالية بتقديم تلك الوثائق، يتضح أن الجزائر هي من طالبت السلطات المالية بإدخال إصلاحات سياسة واجتماعية واقتصادية بغية التكيف مع التحديات الجديدة التي تهدد الأمن الإنساني في المنطقة، خاصة في الشمال المالي أين يتواجد عنصر الطوارق الذين يعيشون أوضاع مزرية حتى لا تتفاقم طالبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشروعة إلى حد المطالبة بالانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي، وذلك ما حدث عند إعلان قبائل الأزواد عن تأسيس دولتهم دون أن يلقى ذلك اعترافا من الدول الأخرى ومع التوقيع أثناء انعقاد هذه الدورة يوم 19 نوفمبر 2011 على اتفاقات هي:

- اتفاق حول عمليات البحث والإغاثة في حوادث الطائرات،
- اتفاق يشمل المجال الثقافي،
- مذكرة تفاهم في مجال البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- مذكرة تفاهم في مجال الصناعة التقليدية.[1]

2. المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر–مالي:

تأسست في فيفري 2008، تتلخص أهدافها أساسا في تعزيز قنوات الحوار والتشاور بين المجلس الشعبي الوطني والمجلس الوطني المالي من خلال تبادل زيارات الوفود والخبرات في المجال التشريعي، وكذا السعي إلى التنسيق بين مواقف المؤسستين التشريعيتين في المحافل البرلمانية القارية والدولية، بخصوص كبريات القضايا المطروحة في الساحة الدولية وفي مقدمتها تلك التي تهم المنطقة الجغرافية التي تشكل قاسما مشتركا بين البلدين.[2]

3. اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية–المالية:

تقرر إنشاء هذه اللجنة الثنائية الحدودية سنة 1988 قبل مراجعتها بولاية أدرار يوم 16 افريل 1995، خلال اجتماع جمع وزيري داخلية الجزائر ومالي آنذاك، ليتم تعزيز هذا المسعى خلال الدورة العاشرة للجنة المختلطة الجزائرية المالية التي انعقدت بالجزائر العاصمة أيام 16 إلى 20 نوفمبر 2007. تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز الحوار والتشاور القائم بين البلدين وتنشيط التعاون بينهما من أجل تمتين روابط الأخوة وعلاقات حسن الجوار العريقة القائمة بينهما، وتندرج في إطار الاستجابة لإمكانيات البلدين من أجل تحقيق أهدافهما التنموية التي تضم البعد الخاص بالجوار وواجب التضامن بين البلدين الجارين.[3]

تم خلال اجتماع اللجنة في جويلية 2011 تنصيب أربع لجان فرعية متخصصة وهي:

---

[1] أنظر الملحق رقم (1)

[2] أنظر الملحق رقم (2)

[3] "اجتماع اللجنة الثنائية الخاصة بالحدود اليوم"، ***المساء***، ع.3260، 20 أكتوبر 2007، ص.02.

- لجنة التعاون الاقتصادي،
- لجنة التعاون الإداري والاجتماعي والثقافي والرياضي،
- لجنة التعاون الفلاحي والصحي والبيئي،
- اللجنة الفرعية المكلفة بالمسائل المتعلقة بالأمن والتنقل الحر للأشخاص والممتلكات.

4. اللجنة العليا المختلطة الجزائرية–المالية:

تأسست بالجزائر العاصمة يومي 16 و20 نوفمبر 2007، وهدفها القيام بتقييم موسع للتعاون الثنائي ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيزها وتنويعها وتكييفها مع واقع وأولويات البلدين.[1]

وقد توجت الدورة المنعقدة في سبتمبر 2011 بالإمضاء على ثمانية اتفاقات شراكة وهي:

- اتفاق تعاون بين غرفتي التجارة الجزائرية والمالية،
- مذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي،
- بروتوكول اتفاق في مجال التكوين والتعليم المهني والتقني،
- مذكرة تفاهم حول التعاون في قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- برنامج تنفيذي في مجالات الرياضة والشباب (2012–2014)،
- برنامج للتبادل الثقافي (2012–2014)،
- اتفاق تعاون بين المركز الوطني للمخطوطات بأدرار ومعهد الدراسات الإعلامية العليا أحمد بابا بتومبوكتو[2].

إن التوقيع على هذا الكم من الاتفاقيات يترجم حقيقة واقعية هي أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه مالي تشهد في السنوات الأخيرة حركية جديدة تجسدت بزيادة التعاون الثنائي الذي يدل عن التطور الإيجابي للعلاقة القائمة بين البلدين، فقد تميزت العلاقة بين الجزائر ومالي دوما بالتضامن والأخوة وحسن الجوار وهذا ما أكده وزير الداخلية السابق دحو ولد قابلية "بتأكيده على جودة العلاقة الثنائية بين الجزائر وباماكو، وأن مالي بلد شقيق يشكل أكبر سند للجزائر في المنطقة الصحراوية الساحلية".

ثانيا: العمل على وحدة واستقلال دول مالي

يدخل ضمن ما كرسته الجزائر في سياستها تجاه دولة مالي من خلال الوقوف معها ضد الحركات المنادية بالانفصال، ونجد ذلك من خلال قيامها باتخاذ موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية

[1] وثيقة ***تنصيب اللجنة العليا المختلطة الجزائرية – المالية***، الجزائر يوم 16 و20 نوفمبر 2007.

[2] أنظر ملحق رقم (2) .

لمالي مع ضمان عدم إقصاء وتهميش سكان الطوارق، كما دعت الجزائر إلى تضافر جهود كل قوى الوساطة من أجل مساعدة مالي على تسوية الأزمة التي تواجهها، في هذا الصدد نشير إلى أن الجزائر ترى أن الأزمة في مالي لها ثلاثة أبعاد:

أ. بعد داخلي وهو ما يستوجب استعادة النظام الدستوري الديمقراطي حقوقه في باماكو،

ب. بعد له صلة بمطلب هوية شرعية في شمال مالي مع التعبير عنها بشكل لا تؤديه الجزائر والمتمثل في التقسيم والانفصال،

ت. بعد يشمل التهديد الإرهابي، وترى الجزائر في مالي بلدا مجاورا وشقيقا تربطه بالجزائر علاقة إنسانية اقتصادية، سياسية، جيولوجية وإستراتيجية عميقة.[1]

كما رفضت الجزائر مبدئيا التدخل العسكري في مالي ورافعت كثيرا لصالح الحل السياسي إيمانا بأن الحل السياسي هو المناسب والأقدر على حفظ الوحدة الترابية للدولة المالية، حيث رأى الرئيس المالي السابق "أمادو توماتي توري" أثناء زيارته الجزائر في 2011، ضرورة تغليب حل سياسي يحفظ الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي حيث قال: "مالي لن يقبل بأي حال من الأحوال تواجد قوة عسكرية أجنبية فوق ترابه حتى وإن كان الهدف من ذلك يندرج في إطار مكافحة الإرهاب"، وأضاف السيد تومانى توري "بأن مالي الغيور على استقلاله وأمنه – شأنه في ذلك شأن الجزائر – لن يقبل بأية حال من الأحوال تواجد قوة أجنبية فوق ترابه حتى وإن كانت تلك القوة قد قدمت للمساعدة في مكافحة الإرهاب".[2]

كذلك تصريحات الوزير الأول السابق إبراهيم بو بكر كايتا، وهو الرئيس الحالي لجمهورية مالي،عندما صرح عند تواجده بالجزائر للمشاركة في فعاليات مؤتمر تأسيس "جبهة المواطنة الإفريقية الديمقراطية ضد عودة الاستعمار إلى إفريقيا" أن مالي تجتاز في الوقت الحالي أزمة غير مسبوقة باتت تهددها في وحدتها الترابية، مشيرا إلى أن بلاده محل أطماع غربية بسبب الثروات التي تتوافر عليها،وشدد أيضا على رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي في بلاده، وأبدى دعمه الكامل لمبادرة الجزائر في إيجاد حل سلمي بين الماليين، كما أبدى تقديرا كبيرا لمواقف الجزائر إزاء الأزمة وقال "بدأنا نقتنع بأن كل الخطوات والأفكار والآراء والمواقف التي تبنتها الجزائر كانت صادقة وإيجابية وصحيحة ومؤسسة على معطيات الواقع"، مؤكدا أن الجزائر ترغب في أن يكون هناك حل مالي داخلي بين الماليين أنفسهم.[3]

---

[1] مؤتمر حول أهمية تكييف تشريعات البلدان الإفريقية مع الأجهزة القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب، ***المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب***، الجزائر، 04 جوان 2012.

[2] "رئيس مالي : لن نقبل بتواجد قوة أجنبية في بلادنا"، ***القدس العربي***، ع.2658، 28 أكتوبر 2011، ص.03.

[3] تصريح الوزير الأول المالي السابق إبراهيم بو بكر كايتا، ***خلال فعاليات مؤتمر تأسيس جبهة المواطنة الإفريقية الديمقراطية ضد عودة الاستعمار إلى إفريقيا*** ، الجزائر 2012.

هذا الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول واحترام قرار كل شعب نابع من سيادته الوطنية وكذا حقه المشروع في تقرير المصير يبين أن مواقف الجزائر تنبع من المبادئ التي تسير عليها دبلوماسيتها منذ سنين على غرار دعم الشعوب في تقرير مصيرها عدم التدخل في الشؤون الداخلية ودعم القضايا العادلة.

المطلب الثاني: الأدوات الدبلوماسية

تعتبر الوساطة أداة من الأدوات الدبلوماسية المستعملة في حل النزاع لاسيما النزاع المالي، فقد لجأت الجزائر إلى هذه الأداة باعتبارها مبدأ أساسيا من مبادئ سياستها الخارجية، فالجزائر تدعو دائما إلى حل النزاع بطرق سلمية ونبذ الأدوات العسكرية.

لهذا، فقد أدرك الساسة في الجزائر منذ السنوات الأولى لبداية تمرد الطوارق في شمال مالي على السلطة المركزية في باماكو أن ترك الأمور وعدم الاهتمام بما يدور في الحدود الجنوبية الجزائرية من شأنه أن يؤثر على الأمن الداخلي الجزائري ويزعزع الاستقرار ومنه يفتح المجال للتدخلات الأجنبية، وتجنبا لزعزعة الأمن والاستقرار قامت الجزائر بالعديد من المجهودات لتسوية نزاع الطوارق، فبحكم مكانتها الإقليمية القارية وما تحظى به من اهتمام دولي كان لزاما عليها حل النزاع على طول حدودها خاصة النزاع بين الطوارق وحكومة مالي، إذ بدأ التحرك الملموس للدولة الجزائرية في المنطقة مع تجدد التوتر بين الطوارق في بداية التسعينيات خصوصا حول مناطق كيدال، غاو وتمبوكتو، وتوجهت الجهود الدبلوماسية الجزائرية في هذا الاتجاه بعقد قمة رباعية ضمت الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي في مدينة جانت الجزائرية يومي 09/08 سبتمبر 1990، حيث أكدت الدول المشاركة على عدم استعمال القوة لحل المشكل الطارقي، وتعهدت الأطراف المشاركة في هذا اللقاء على ضرورة تنمية المناطق الحدودية للمنطقة ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان، فقد تم تشكيل لجنة وزارية دائمة تشمل وزراء داخلية تلك البلدان، من جهة ثانية أكد وزراء البلدان الأولى المجتمعون في جانت عزمهم على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى ضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة بينهم في إطار إعادة إدماج السكان المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية، كما أكد رؤساء الدول الأربعة عزمهم على احترام مبادئ منظمة الإتحاد الإفريقي، خاصة تلك المتعلقة بالمعالجة الهادئة للنزاع واحترام السيادة الترابية الدولية.

لقد كان عقد لقاء جانت ضرورة من أجل المعالجة الهادئة والنهائية للمشكلة، غير أن تماطل الدول في تطبيق هذه الإجراءات وغياب صوت موحد للطوارق جعل المشكلة في هذه القمة أمرا مؤجلا

خصوصا بعد تطورات القضية فيما بعد والتي دفعت بالجزائر إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية في كل الاتجاهات لتدعيم السلم في المنطقة.[1]

لقد خاضت الجزائر من منطق حسن الجوار في النزاع الطارقي المالي وفق مبدأ الوساطة النزيهة لكنها مجموعة من الشروط من أجل قبول وساطتها وتتمثل هذه الشروط في:

- ألا تقوم أهداف الطوارق على مطالب استقلالية/انفصالية،
- قبول كلا الطرفين وساطتها.
- الموقف الجزائري المبدئي تجاه الأزمة كان يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي.[2]

ويمكن إجمال الخطوات التفاوضية التي أشرفت عليها الجزائر فيما يلي:

1. اتفاق تمنراست 1991:[3]

التقى ممثلو الحكومة المالية في الخامس والسادس من جانفي 1991 بتمنراست مع وفد ضم الحركة الشعبية لتحرير أزواد والجبهة العربية الإسلامية. تمخض عن هذا اللقاء توقيع اتفاق يشمل 13 مادة تضمنت:

- وضع حد للعمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي ابتداء من السادس جانفي في الساعة الثانية زوالا،
- تعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام واستبعاد عناصر المساعدة من الخارج،
- استقرار كل قوات المقاتلين التابعين للحركتين في أماكنها وكل تنقل خارجها يتم دون سلاح،
- مطالبة القوات العسكرية بوقف كل العلميات تجنبا لأي اشتباك مع المقاتلين الأزواد،
- انسحاب العناصر المالية المسلحة من تسيير الإدارات المحلية مع إلغاء بعض المناصب العسكرية.
- دعوة القوات العسكرية لتجنب أماكن الرعي والأماكن الآهلة بالسكان،
- تفرغ القوات المالية المسلحة لمهنة الدفاع عن التراب الوطني،
- إمكانية التحاق المقاتلين الأزواد بصفوف القوات المالية المسلحة وفق شروط يحددها الطرفان،

---

[1] Pierre Robert Baduel, «Le territoire d'état entre imposition et subversion: exemples Saharo-Sahéliens», ***Cultures et Conflits***, (printemps-été 1996), pp.45-51.

[2] شنة، ***مرجع سابق***، ص ص.172-174.

[3] ***Accord*** de Tamanrasset, 1991.

- إنشاء لجنة مكافحة بإنهاء العمليات المسلحة ومتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها وسيطا،
- تشكيل لجنة إنهاء العمليات من الطرف الجزائري الوسيط وعدد متساو من الطرفين،
- مقر اللجنة مدينة غاو المالية،
- إطلاق سراح كل الرهائن المدنيين والأسرى والسجناء في حوزة الطرفين في مدة أقصاها 30 يوما ابتداءً من تاريخ التوقيع،
- تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع 06 جانفي 1991.

غير أن هذا الاتفاق عرف عدة نقائص والتي كان على رأسها عدم احتوائه لكل طوارق مالي، وهو الأمر الذي أدى إلى عودة العنف إلى شمال مالي وخرق وقف إطلاق النار، حيث قام المتمردون بحوالي 07 هجومات راح ضحيتها قتيلان و05 جرحى وبعض الخسائر المادية.[1]

رفضت فرنسا اتفاقية تمنراست 1991 بحجة عدم مشاركتها في صياغته ولم يتم تطبيقه، وأعادت الجزائر القيام بوساطة جديدة بين حكومة مالي والحركات والجبهات الموحدة للطوارق التي توجت بالاتفاق الوطني المالي بباماكو في 11 أفريل 1992، وعرف هو الآخر صعوبات في التطبيق (سيتم الحديث عنها في لقاء العاصمة الثالث).

2. لقاء العاصمة الأول:

نتيجة لعودة العنف في شمال مالي، بدأت أطراف النزاع في أشواط جديدة من المفاوضات وعلى هذا الأساس التقى ممثلون عن الحكومة المالية وممثلون عن الحكومة الجزائرية في لقاء أولي يومي 29-30 ديسمبر 1991 من أجل تحديد وتحضير إطار المفاوضات والتأكيد على أهمية الوساطة الجزائرية في هذا النظام.[2]

تمت سلسلة لقاءات بين الحركات المتمردة والحكومة المالية والوسيط الجزائري بالجزائر العاصمة بين ديسمبر 1991 ومارس 1996 أبرزها:

3. لقاء العاصمة الثاني:

لقاء الجزائر العاصمة الثاني في 24 جانفي 1992 أين توصلت فيه الأطراف إلى:

- توقيع الهدنة،

---

[1] Edmond Bernud, «Etre Touareg au Mali», sur le site : ***http://www.politique-africain.com***, (le 18/03/2014), à 12.30h.

[2] نبيل بويبية، "آليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي والنيجر"، ***مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني "سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية"***، قالمة، جامعة 08 ماي 1945، أفريل 2011 ، ص.09.

- تعيين لجنة مستقلة للتحقيق،
- الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين،
- ضرورة متابعة المفاوضات.[1]

4. لقاء العاصمة الثالث:

كان في مارس 1992 حيث اعتبر بمثابة الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع على "الميثاق الوطني" بالعاصمة باماكو بتاريخ 11 أفريل 1992 والذي قيل في وقته على أنه معلم لانجاز عظيم بالنظر إلى أنه ميثاق شامل للعديد من القضايا انطلاقا من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية، باختصار فهو يعتبر نتيجة لإجماع ونقاش وطني صادق.[2]

5. لقاء تمنراست من 10 إلى 20 أفريل 1994:

تعلق الأمر في هذا اللقاء بـ:

- التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني،
- تحديد الطرق والوسائل الممكنة التي تعجل في عملية تطبيق الاتفاق،
- بعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلا لمباشرة العمليات التي تسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني في أبعاده الأمنية العسكرية والمؤسساتية، بالإضافة إلى تقدير عدد مقاتلي الجبهات والحركات الموحدة للأزواد المتبقي من أجل إدماجهم في مختلف أسلاك الدول بهدف الغلق النهائي لها،
- عملية الإدماج الوظيف العمومي للمقاتلين مع تقدير رتبهم،
- الغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين في المناصب الإدارية والسياسية وفي مجال التنمية، كما تم تحديد تاريخ 10 ماي 1994 للتطرق للمسائل الأخرى المرتبطة بالاتفاق والتي تخص صفوف القوات المسلحة.[3]

[1] ***المكان نفسه.***

[2] ***المكان نفسه.***

[3] ***المكان نفسه.***

6. لقاء العاصمة من 10 إلى 15 ماي 1994:

مكن الأطراف من التفاهم حول عملية إدماج المقاتلين في الأسلاك العسكرية للدولة، المشاريع السوسيو اقتصادية، الوظيف العمومي مع تفكيك قواعد الحركات والجبهات ووضع جهاز لحماية الأفراد والممتلكات.[1]

7. لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جوان 1994:

والذي جاء في خضم عودة العمل المسلح على إثر الأحداث التي راح ضحيتها 09 طوارق في شهر ماي 1994 والتي تبنتها الحركة الشعبية الغنداكوي MPGK* وهو ما أدى بعناصر الجماعات الإسلامية العربية لتحرير أزواد للانتقام من السكان الماليين، وعلى هذا الأساس أدان هذا اللقاء الانحرافات الأخيرة عن مسار السلم، كما أكد على مباشرة إدماج المتمردين في جو من الثقة المتبادلة ومحاربة العصابات التي تنتهز الوضع، وقد قام الطرفان في هذا اللقاء بتحليل الأوضاع من خلال استعراض العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني، وقد استمر هذا إلى غاية 26 مارس 1996 حيث نظمت الحكومة المالية بتمبوكتو حفل سمي " شعلة السلام" تم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمال مالي، وقد شاركت الجزائر بوفد هام يقوده وزير الداخلية والجماعات المحلية محملا ببرقية تهاني وتضامن من رئيس الجمهورية الجزائرية إلى رئيس جمهورية مالي.[2]

8. إتفاق الجزائر لاسترجاع الأمن والسلم في كيدال في 2006:

في جويلية 2006، وبإشراف من رئيس الجمهورية الجزائرية قاد سفير الجزائر بباماكو السيد عبد الكريم غريب اتفاقا سمي اتفاق الجزائر. نص هذا الاتفاق على هدنة طويلة الأمد وتضمن:

- ضرورة ترقية التنوع الثقافي في البلاد مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الشمال،
- ضرورة تكفل أهالي كل منطقة بتسيير شؤونهم المحلية،
- إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضاؤه بطريقة متفق عليها يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

لكن وبسبب مناوشات حدثت بشأن سوء فهم الطرفان لبعض بنود الاتفاق تم إلحاق هذا الأخير ببروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق في 20 فيفري 2007.

- الوثيقة الأولى: إجراءات تطبيقية عالقة في اتفاق جويلية 2006،
- الوثيقة الثانية: جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم،

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.10.

*حركة مسلحة تطلق على نفسها "ملاك الأراضي" ترفض بشدة وجود الطوارق في الصحراء الكبرى.

[2] ***المكان نفسه.***

- الوثيقة الثالثة: شروط وطريقة تنظيم منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، غاو، تمبوكتو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد يومي 23-24 مارس 2008.[1]

ومع عودة النزاع مرة أخرى في مارس 2008، وهذه المرة بسبب الاتهامات المتبادلة بعدم تطبيق بنود الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر وعلى مدار 04 أيام (24-25-26-27 جويلية 2008) بالرجوع إلى طاولة المفاوضات بصفة الوسيط حيث تم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار ومراقبته إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق سراح مساجين كل طرف عند الطرف الآخر، وإيجاد الحلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود. ولتطبيق هذا، تم إنشاء لجنة متخصصة للمراقبة تتكون من نحو 200 عضو من الطرفين بالتساوي، تطرقت إلى قضايا الوحدات الخاصة وحل المشاكل الاقتصادية وإدماج الشباب في هذه المنطقة في إطار برنامج مسطر.

ما يمكن الإشارة إليه أن الجزائر استطاعت أن تلعب دور المسهل للمفاوضات بامتياز وهذا نظرا للثقة التي تحظى بها من طرفي النزاع. في هذا الإطار، صرح الرئيس المالي أمادو توماني توري "أن الجزائر واكبت كل المبادرات الهادفة إلى حل المشاكل الأمنية في شمال مالي، والجزائر هي من رعت واحتضنت وشهدت على ما يسمى باتفاق الجزائر، وهي الآن مستمرة في تأدية هذا الدور ونحن نشكر الرئيس الجزائري ونشجعه على الاستمرار في هذا المسعى الذي يصبو لتحقيق سلام شامل في هذه المنطقة التي يؤثر عدم الاستقرار فيها حتما على كل واحد من بلدينا".[2]

ونتيجة لانفجار الأزمة في 2012 إثر استئناف قادة الجماعات المسلحة النزاع ضد الحكومة المالية مع بداية جانفي، وبعدما شهدت مالي انقلابا عسكريا أطاح بالرئيس "أمادو توماي توري" يوم 21 مارس 2012 وإعلان الجماعات قيام دولة أزواد في شمال مالي يوم 06 أفريل 2012، ظلت الحكومة الجزائرية ترعى بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، كما حاولت مبكرا ربط اتصالات مباشرة ومتكررة مع الجانبين لوقف إطلاق النار ودعتهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وهذا ما استجابت له الحكومة المالية سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير خارجية مالي السابق "سومايلو بوباي مايغا" Popeye Soumeylon Maiga إلى الجزائر العاصمة في 2 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومعهم ممثلون عن تحالف 23 ماي والحركة الوطنية لتحرير أزواد.[3] كما قامت الجزائر بتقريب وجهات النظر بين فصيلين تارقيين في الشمال هما "حركة تحرير أزواد" و"حركة أنصار الدين"، الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2012، وهو الأمر الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية لبنة في اتجاه الوصول إلى حل سياسي

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص12.

[2] ***المكان نفسه***.

[3] ولد ابراهيم، ***مرجع سابق***.

شامل مع سلطات باماكو، فضلا عن كون هذا الاتفاق الذي سعى إلى عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي اختطفت دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في "غاو" شمال مالي في 05 أفريل 2012، وذلك بعد سيطرة المتمردين على مقر القنصلية بعد فترة قصيرة من حصول الانقلاب العسكري في هذا البلد وتراخي القبضة المركزية على منطقته الشمالية لفائدة الفصائل المتمردة، حيث قام مسلحو حركة التوحيد والجهاد باقتياد القنصل الجزائري في مالي رفقة ستة موظفين آخرين إلى وجهة مجهولة، وفي فترة لاحقة، أطلقوا سراح ثلاثة منهم وتم إعدام نائب القنصل "الطاهر التواتي" بعد رفض الجزائر التفاوض مع الخاطفين.[1]

[1] معاد الدهيسات، "شمال إفريقيا جمر تحت الرماد.. الفوضى القادمة من رحم الانقلابات"،في: ***http://www.revfacts.blogspot.com*** ، (2014/03/10)، على الساعة 08.00.

المبحث الثالث: الأدوات الأمنية والعسكرية

تشمل مجمل الأدوات التي تبنتها الجزائر ومالي في المجال الأمني والعسكري.

المطلب الأول: الأدوات الأمنية

تمتلك الجزائر أكبر ميزانية دفاع (09.5 مليار دولار في عام 2011) في القارة السمراء وقدرات قوية لعرض القوة العسكرية بفضل أسطولها الكبير من الطائرات، وخبرة معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

من أولويات وزارة الدفاع الجزائرية تأمين الحدود البرية مع دول الساحل وهذا لتفادي وتجنب تهديد الجماعات الإرهابية وتدخل القوات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، كلفت وزير الأشغال العمومية بوضع مشروع حول توزيع شبكة طرقات في الصحراء على الحدود الجنوبية لتسهيل عمل الجيش في السيطرة التامة على المعابر والمنافذ وتم تقديم المشروع لشركة سوناطراك الجزائرية لتأمين الحدود عبر إليزي وتمنراست للوقاية من خطر الجنوب.[2]

قامت الحكومة المالية، التحالف الديمقراطي والوسيط الجزائري بعقد اجتماع في جويلية 2006 بباماكو هدفه التنسيق بين التحالف والحكومة المالية من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب ومواجهة تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي، وتم وضع عدة معايير مهمتها تدعيم مسار السلام في شمال مالي من بينها إنشاء وحدات خاصة للأمن في شمال مالي، وقد باشرت مالي بالقيام بحملة توعية تشمل 10 آلاف الأشخاص من سكان الشمال أغلبهم طوارق. ووفقا للهبة التي قدمتها الجزائر المقدرة بـ 10 ملايين دولار يتضمن الشق الأمني المرسوم التنفيذي الذي وقعه الرئيس "أمادو توماني توري" لقاء هذه الهبة وكشف منسق البرامج في شمال مالي "محمد أغ أغلق أفا" الشق الأمني في المشروع يتضمن بناء مراكز للشرطة ولرجال الدرك ومعسكرات كبرى للحرس الوطني، وسيتم مستقبلا تشكيل فرق وحدات مشتركة مع قوات الجيش الجزائري. وتسعى حكومة مالي للوصول إلى 10 آلاف شخص من القبائل العربية والطارقية في عملية تحسيسية لمكافحة التطرف الإسلامي، وتعليم الناس الفهم الصحيح للقرآن الكريم والصلاة، ومن الشروط التي وضعتها الجزائر لقاء هذه الهبة دفع الحكومة المالية الإسراع في وضع مخططات لتقليص الأعباء الجزائرية تجاه المناطق الحدودية.[3]

تلعب الجزائر دورا هاما في مجال مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل منذ مبادرة عموم الساحل في عام 2002 والتي توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء

---

[1] بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، ***مرجع سابق***، ص.15.

[2] "الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي"، في: ***http://detense.arab.com***، (2014/03/20)، على الساعة 15.30.

[3] عاطف قدادرة، "أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية: باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل"، في: ***http://www.lkhabar.com***، (2014/03/20)، على الساعة 10.00.

لمكافحة الإرهاب عام 2005، عرفت بقيادة إفريقيا 2007 (أفريكوم AFRI COM) التي تتخذ من مدينة شتوتغارت في ألمانيا مقرا لها، وقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس والجريمة المنظمة ، كما تم بدعم أمريكي تأسيس مركز المراقبة في 2003 بمالي لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة وحركات التطرف الديني وضمان تأمين آبار النفط في الجنوب الجزائري ولتدعيم التنسيق بين دول المنطقة.[1]

ومن أهم الأدوات الأمنية نجد:

- **وحدة الدمج والاتصال:**

تعتبر الجزائر عضوا بارزا ومؤسسا في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب. وتستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل (CEMOC) ووحدة الدمج والاتصال (FLU) وهما آليتان مؤسسيتان تمثلان المحافل المفضلة بالنسبة للجزائر لتشكيل المعركة الإقليمية ضد الإرهاب في الوقت الذي تمنعان فيه التدخل الأجنبي.[2]

قررت دول الميدان في 2010/09/15 تكوين خلية استخباراتية مقرها تمنراست وهي بمثابة العقل المدبر للجنة الأركان العملياتية المشتركة. وتهتم الخلية الاستخباراتية برصد نشاط القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجريمة العابرة للحدود عن طريق التنصت على اتصالاتهم وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أمكانهم والطرق التي يسلكونها في الصحراء ومن بين المهام الموكلة لها نجد:[3]

1. التأكيد على مدى قدرة التنظيم المسلح على دعم صفوفه من قبائل الصحراء في ضوء معلومات عن التحاق شباب من قبائل عرب الطوارق بكتيبة الفاتحين بقيادة "حمادو عبيدو"،
2. التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين. ويوجد هؤلاء البائعون في موريتانيا، النيجر ومالي،
3. بعد جمع المعلومة وتحليلها والتدقيق فيها تتولى لجنة الأركان العملياتية المشتركة شن عمليات عسكرية ضد مواقع مفترضة للتنظيم والجريمة المنظمة.

ويشكل محور محاربة الجريمة العابرة للحدود إطارا للتعاون الجواري في مجال الأمن الاستراتيجي اعتبارا بأن الأمن هو الأولوية من أجل انطلاق وتكثيف نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان وازدهار واستقرار المناطق الحدودية. ويشكل غياب الأمن سببا في توسع المناطق

---

[1] بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، ***مرجع سابق***، ص.17.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.18.

[3] خالد بشكيط، ***دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص ص.138-140.

الخارجة عن القانون وما ينتج عن ذلك من تمركز الجريمة بأنواعها وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي للدولة المعنية . هذا السبب سعت قيادة الأركان المشتركة لدول الساحل في 05 جويلية 2010 إلى توسيع التنسيق بين الدول عن طريق فتح الحدود المشتركة للدول الأربعة المشكلة لها وللقيام بعمليات عسكرية. في هذا الصدد اتفقت الجزائر ومالي عند زيارة الرئيس السابق لمالي "أمادو توماني توري" للجزائر في 24 أكتوبر 2011 والتي دامت 04 أيام على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب وتوجت بالتوقيع على خارطة طريق تحدد معالم التعاون الثنائي في عدة قطاعات. كما أعلن رئيسا الدولتان عن استخدامهما للتعاون مع السلطات الليبية الجديدة وهذا حفاظا على مصالح شعبيهما ومساهمة في تقرير الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي السياق نفسه، قال وزير الوزراء المالي " ديانغو سيسوكو" Diango sissoko في تصريح أدلى به للصحفيين عقب المباحثات التي أجراها مع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في زيارة له إلى الجزائر والتي دامت يومين (14-16 جانفي 2013) "لقد بحثنا تطورات الأزمة في مالي وهناك توافق لوجهات النظر بشأن مظاهر تسيير هذه الأزمة". وأكد سيسوكو "حرص البلدين على البحث عن الوسائل الكفيلة لتعزيز تعاوننا للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل أكبر تهديد لاستقرار وأمن منطقة الساحل".[1]

لكن "وحدة الدمج والاتصال FLU " والتي توفر آلية للتشاور بين أجهزة الاستخبارات في البلدان الأساسية إلى إستراتيجية منسقة، ناهيك عن الثقة المتبادلة المطلوبة بين المشاركين لتبادل المعلومات الاستخباراتية، إذ يشكو الأعضاء الآخرون من أن الجزائر تجمع المعلومات الاستخباراتية وتحتكر المعلومة، بينما تشتبه الجزائر في أن مالي تسرب المعلومات الاستخباراتية وفقا لمقابلات أجريت في الرباط ونواكشوط.[2]

فقد كثفت الجزائر عمليات رصد اللاجئين الضخمة قرب تيندوف في جنوب غرب البلاد، فقد تسللت إلى هذه المخيمات في عدد من المناسبات السابقة جماعات متطرفة وعصابات بهدف خطف غربيين للحصول على فدية. في هذا الصدد، أرسلت اسبانيا طائرة عسكرية في 29 جوان 2012 لإجلاء عمال الإغاثة التابعين لها من المخيمات في الأراضي الجزائرية وهذا بسبب وجود أدلة ثابتة عن زيادة خطيرة في انعدام الأمن في المنطقة.[3]

وقد اتخذت الجزائر منذ أن بدأت الاضطرابات في مالي إجراءات لحماية نفسها ضد تداعيات هذه الأزمة، فقد عززت بشكل ملحوظ وجودها العسكري على حدودها الجنوبية، إذ عمدت الجزائر إلى إرسال

---

[1] وليد رمزي، "إتفاق جزائري-مالي لتعزيز التعاون"، في: ***http://www.magharebia.com***، (2014/03/25)، على الساعة 17.30.

[2] Bérangère Rouppert ,"the European Strategy For The Sahel", GRIP, 16 January 2012, in: ***http://www.grip.org/fr***, (21/03/2014), at 14h.

[3] بوخرص ، الجزائر والصراع في مالي، ***مرجع سابق*** ، ص. 19.

ما يزيد عن 10 آلاف جندي لإغلاق المنافذ الحدودية الفاصلة بينها وبين مالي مع مهمة خاصة بتطويق المسالك الصحراوية المهجورة.[1]

كما زادت عدد نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية لتتبع حركة تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة من المناطق كما جرى التشديد على المعابر الحدودية وإخضاع نقل البضائع للرقابة والسيطرة، وهذه هي التدابير التي ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الجزائر لاتخاذها على مدى سنوات.[2] حيث شكا كبار مسؤولي مكافحة الإرهاب الأوروبيين والأمريكيين على مدى سنوات من أن الجزائر لا تفعل ما يكفي لمراقبة حدودها الجنوبية والسيطرة على الموارد التي تساعد مختلف الجماعات المسلحة على النمو والازدهار، إذ أن السيطرة على هذه الحدود ضرورية لإضعاف قدرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وتعطيل عملياته اللوجستية، وفي الصراع الحالي إذا ما تم قطع المميزات التي يحصل عليها تنظيم القاعدة وحلفاؤه من الجزائر فسيواجهون صعوبة في إطالة أمد القتال، فالدفاع القوي للرئيس "فرنسوا هولاند" عن الهجوم الفتاك الذي شنه الجنوب الجزائري لتحرير الرهائن في عين أميناس نابع من الحاجة إلى الحصول على مساعدة الجزائر في السيطرة على الحدود، لذلك ليس من المستغرب أن نرى مسؤولي مكافحة الإرهاب الفرنسيين الذين كانوا يشتبهون في أن الجزائر تلعب لعبة مزدوجة في مالي، يثنون على قرارها بإغلاق حدودها الطويلة مع مالي يوم 14 جانفي 2013.[3]

[1] عبد الله مامادو باه، أفاق الوضع الأمني والسياسي شمال مالي، في : ***http://www.studies.aljazeera.net***(28 مارس 2014)، على الساعة 12.00

[2] بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، ***مرجع سابق***، ص.20.

[3] أنوار بوخرص، ما الخطوة التالية بالنسبة لمالي، بيروت : ***مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط***، مركز الأبحاث العالمي، 2014.

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية

1. الاتفاقية العسكرية الثنائية مع مالي:

وقعت الجزائر مع دولة مالي عدة اتفاقيات ثنائية في المجال العسكري، وهو ما أبرز الدعم الذي تقدمه الجزائر لمالي، وهو ليس بأمر حديث وإنما قديم. تتضمن هذه الاتفاقية عدة نقاط مهمة منها تدريب قوات الجيش المالي، تطوير قدراته القتالية والدفاعية وتقديم الدعم اللوجستي.

مثـــال ذلك:

- اتفاق حول التعاون العسكري في باماكو يوم 2001/12/16،
- مذكرة تفاهم حول الطيران المدني في مالي يوم 2007/10/17،
- إتفاق حول عملية الإنقاذ الجوي في الجزائر يوم 2011/05/11.

أما المساعدات العسكرية التي قدمتها الجزائر لمالي من 1990 إلى 2013 فتتمثل في دفوعات من الخيم، اللباس العسكري، السيارات العسكرية، الوقود، قطع الغيار.

أما التعاون العسكري في مجال التكوين فنجد ما يلي:[1]

طبيعة التكوين	عدد المتربصين				
دورة الأركان	2	3	2	4	5
دورة الإتقان	/	3	3	6	8
دورة التكوين الأساسي الضباط	4	4	6	6	8
دورة التكوين صف الضباط	4	5	6	6	8

جدول(1) : يوضح التعاون العسكري في مجال التكوين

من خلال الجدول، تبين أن التعاون الجزائر في الميدان العسكري مكثف ومستمر ودائم وقد استعملت الجزائر هذا البعد العسكري للضغط والتأثير على دولة مالي التي كثيرا ما خضعت لتوجهات الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا، وذلك بقطع التعاون العسكري معها، وهو ما حدث مع الرئيس المالي السابق "أمادو توماني توري" بعد تدهور علاقته مع الجزائر، على خلفية خضوعه لضغوط فرنسية متعلقة بتحرير الرهائن، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على مالي ما دفعها إلى محاولة التكفير عن خطئها وترميم علاقتها مع الجزائر، حيث أبانت باماكو أولى نواياها في هذا من خلال تصريح بمقر "سوناكوم" للرئيس المالي أن بلاده ترغب في إرساء المزيد من التعاون مع الجزائر، مؤكدا أن باماكو تعتزم شراء مركبات

[1] "رئيس مالي يطلب شراء شاحنات عسكرية جزائرية لمواجهة زيادة التهديدات الأمنية"،في: ***http://www.defense-arab.com/vb/threads/47166***، (2014/03/30)، على الساعة 11.00.

عسكرية إضافية بعد أن اقتنت ما قيمته ملياري أورو من المركبات العسكرية من الشركة الوطنية للسيارات الصناعية "سوناكوم"، بينما أشارت رغبة مالي في اختيار الجزائر كممون بالعتاد العسكري وهو موقف يندرج في محاولة كسب تفهم الجزائر على الخطأ الذي أرتكب عام 2010.

2. اتفاقية تمنراست والجانب الأمني:

انعقد هذا الاتفاق في 13 أوت 2009 تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد بباماكو في نوفمبر 2008، ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة الإطار الخاص بالتشاور والتعاون الجهويين فيما يخص التكيف مع التحديات الأمنية للساحل الإفريقي والذي يؤكد على أسبقية مبدأ مسؤولية دول المنطقة وتملكها حق التكفل بالمشاكل والتحديات التي تواجه المنطقة. وقد انبثق هذا الاتفاق عن مجلس رؤساء الأركان، وفي هذا الصدد نجد تأكيد وزير الخارجية الجزائري السابق "مراد مدلسي" أن التعاون على المستويين الثنائي والجماعي يشكل إطارا لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة منسقة وفعالة وشاملة ودون أي تنازلات أو مساومات. ويعتبر هذا الاتفاق تجسيدا للتعاون المشترك في الميدان الأمني لدول الساحل حيث تناول مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الموجودة (الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها) وتدويل القضية والتي تهدد الجهود الرامية إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي. ولإعطاء صيغة عملياتية لمجلس رؤساء الأركان المنبثق عن اجتماع تمنراست تقرر تجسيد مشروع إنشاء قوى مشتركة مكونة من دول المنطقة فقط قوامها 25 ألف جندي منهم 05 آلاف من طوارق مالي لملاحظة عناصر القاعدة والجريمة المنظمة إلى ما وراء حدود دول مجموعة الساحل والصحراء، وذلك خلال لقاء عقد بمدينة "سيرت" الليبية بتاريخ 22 جويلية 2009 ضم كلا من مالي، النيجر، ليبيا والجزائر، وقد تقرر تفعيل هذه القوة الأمنية المشتركة بعد اجتماع رؤساء أركان دول الساحل بالجزائر في أفريل 2010.[1]

3. لواء شمال إفريقيا:[2]

في إطار التعاون بين الدول الإفريقية، ارتأت الدول الشمالية للقارة إنشاء قوة عسكرية إفريقية تسهر على حفظ الأمن والسلم في المنطقة، قوة تتألف من خمسة عشر ألف (15000) جندي تكون ليبيا مقر الأمانة العامة لها والجزائر، وقد لمح العقيد قدور بن جميل رئيس أركان القوات البرية عن كيفية التنسيق بين دول الإقليم أن لواء الشمال الإفريقي سيستفيد من نظام الإنذار السريع التابع لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وتشارك الجزائر بكتيبتين من الجيش وأخرى من الشرطة العسكرية في حين تحتضن مصر قيادة اللواء وليبيا الأمانة التنفيذية.

---

[1] بشكيط، ***مرجع سابق***، ص.138.

[2] حميد بيس، "قادة أربع دول يلتقون غدا بالجزائر لبحث آلية جديدة"، ***الخبر***، العدد 6116، 2010/09/14، ص.03.

إن التصدي لهاته التحديات الأمنية في الساحل يتطلب إرادة سياسية وحزما قويا من طرف دول المنطقة، وهو ما دفع وزير الخارجية في الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل والمنعقدة بالجزائر يومي 16 و17 مارس 2010، وبعد أن لاحظت الجزائر وجود تراخي إزاء التصدي لهاته التحديات من طرف بعض دول الساحل سواء للضغوطات الخارجية أو لأهداف داخلية، إلى القول "إنني على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح، والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون تنازل وكذا واجب التضامن الذي يحدو توجهنا نحو مواطنينا الأكثر حرمانا هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا ويتوجب علينا احترامها".

بالإضافة إلى تأكيده أن مواجهة هذه التحديات يتطلب مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة على جميع المستويات. "إن التحرك بكل حزم من خلال تدابير ملموسة بتفعيل آليات التعاون الثنائي الجهوي، الإقليمي والدولي والتي يجب تحسينها وتكييفها إن اقتضى الأمر ذلك".

وقد تجلى ذلك من خلال تعزيز التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتعاون بين مصالح الأمن الحدودية، وحركة الأشخاص والممتلكات والتعاون بين ولاة ومحافظي المناطق الحدودية، حيث أكد وزير الداخلية الجزائري السابق "دحو ولد قابلية" أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه مالي لطالما تميزت بالحرص على ترقية السلم والاستقرار والأمن والتضامن والرفاهية والتنمية لفائدة الشعبين لاسيما سكان المناطق الحدودية.

المبحث الرابع: الأدوات الاقتصادية–الاجتماعية (الحضارية) والثقافية

تتمثل في مختلف الأدوات والأليات الاقتصادية من مشاريع تنموية، اجتماعية حضارية وثقافية تعليمية

المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية

وتتمثل هذه الآليات في المشاريع التنموية التي مولتها الجزائر في منطقة شمال مالي والجهود التي قامت بها لتنمية الجنوب الجزائري والمناطق الحدودية، هي سياسة وقائية تبنتها الجزائر، وذلك بتوفير البديل الاقتصادي للطوارق المتواجدين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه السياسة لم تكن كافية لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي لم تقدم وبشكل مواز لما قامت به الجزائر أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة.[1]

يمكن توضيح المقاربة الجزائرية الاقتصادية في التعامل مع الأزمة المالية فيما يلي:

1. تنمية الجنوب الجزائري:

استجابت الجزائر لنداء الطوارق من خلال تقديم مساعدة هامة لهم وتوفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم من العودة إلى بلدانهم في إطار من الأمن والكرامة حسب التعبير الرسمي، وهكذا قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في مدن جانت، عين قزام وتيميمون، ووفرت فيها الشروط الضرورية للحياة (الأكل والشرب، الصحة، بناء المدارس) وهي مراكز هيئت من أجل تجنب الاختلاط بين الطوارق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين يلجؤون للجريمة المنظمة بجميع أنواعها، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الحصول على المساعدات من السلطات الجزائر، كما قامت الجزائر بانشاء الطريق العابر للصحراء الذي يعتبر همزة وصل بين الجزائر وجيرانها في الجنوب والذي قدرت كلفته بـ 64 مليار دينار جزائري.[2]

2. مشروع تنمية المناطق الحدودية:

بين الجزائر ومالي، حيث يتم التعاون مع وزارة الفلاحة والموارد المائية لتمويل البدو الرحل في المناطق الحدودية بالجنوب الجزائري بـ100 مليار سنتيم، وتستفيد ولاية تمنراست وإليزي من حواجز مائية وآبار سطحية، مدارس وعيادات في الحدود في خدمة الجزائر وغيرهم، وهذا في إطار برامج تنمية شمال مالي، كما تقوم وزارة الصحة بتوفير تجهيزات لعيادات متنقلة، كما قدمت اقتراحا لإنشاء صندوق خاص

[1] بوبيبة، ***مرجع سابق***، ص.15.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 1.

بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية في الساحل إضافة إلى السعي لتوفير مناصب الشغل بقيام المؤسسات الاقتصادية بفتح المزيد من فروعها بإليزي وتمنراست.[1]

هذه المشاريع هدفها هو تنمية المناطق التي تعاني من تهميش اقتصادي، لكن المشكل المطروح هو مدى تطبيق هذه المشاريع على أرض الواقع، كون الطوارق دوما يشتكون من عدم تطبيق الاتفاقيات التي تبرمها مع الحكومة المركزية لمالي بحضور الوسيط الجزائري.

- إنشاء محطة توليد الكهرباء طاقتها تقدر بـ100 ميقاواط تضمن تزويد أكثر من 10 آلاف مشترك بكل من دائرتي عين صالح وعين قزام لتدعيم أسس البنى التحتية الطاقوية،
- تخصيص أكثر من 4 ملايير دينار تضاف للميزانية السنوية العادية وإلى الميزانية المرصودة في إطار برنامج دعم الجنوب،[2]
- قيام الجزائر ومالي سنة 2007 بتجهيز مليار ونصف مليار فرنك فرنسي FCFA وهذا من أجل تنمية مناطق الشمال (غاو، تمبوكتو، كيدال) قدمت فيه الجزائر 500 مليون ومالي 650 مليون فرنك إفريقي .

3. مشروع نقل المياه من عين صالح إلى تمنراست:

يعرف هذا الانجاز بمشروع القرن، حيث يعد حدثا بالنسبة للسكان المحليين الذين عانوا من العطش وانعدام النشاط الفلاحي بسبب نقص الموارد المائية. يندرج هذا المشروع ضمن قيام الجزائر باستغلال حصتها من المياه الجوفية بالصحراء التي تتقاسمها مع تونس وليبيا، وتبلغ حصتها 40 مليار متر مكعب ولا تستغل منها سوى 5,3 مليار متر مكعب سنويا، يقضي المشروع بتحويل المياه من عين صالح إلى ولاية تمنراست عبر 750 كلم، ويقدر حجم المياه المحولة بـ100 ألف متر مكعب لتزويد 300 ألف نسمة في المنطقة، كما تم إنجاز محطة لمعالجة المياه وتم توظيف 2533 عامل، هذا المشروع كلف الدولة 197 مليار دولار.[3]

أعطى الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في 07 أفريل 2011 بتمنراست إشارة بدء توزيع المياه الصالحة للشرب انطلاقا من آبار عين صالح على مسافة 750 كلم، لكن المياه لم تصل للبيوت بسبب

---

[1] ع يونسي، "تمنراست نموذج التنمية الصحراوية"، ***المساء***، ع.5248،2010، ص.03.

[2] ***المرجع نفسه***، ص .03.

[3] رياض معزوزي، "جهود كبيرة لتحويل الجنوب الجزائري إلى جنة استثمار من منطلق البيئة: مشروع القرن الإفريقي في تحويلات المياه وإنتاج الطاقة البديلة"، ***مجلة الأهرام***، ع.(180، 2011/05/05)، ص 10.

غياب شبكات توزيع المياه في المدينة في معظم الأحياء واهتراء تلك الموجودة في الأحياء العتيقة وهذا ما يؤدي إلى تسريبات.[1]

4. المشاريع التنموية للشمال المالي :

قدمت الجزائر هبة تقدر بـ10 ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أمني وتنموي شامل، ووقع الرئيس المالي السابق "أمادو توماني توري" على المرسوم التنفيذي لهذا المشروع.[2] قدم هذا المبلغ من أجل مباشرة مشاريع تنموية في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشاريع البنى التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب، كما تم الإعلان عن نهاية الدراسات حول الطريق العابر للصحراء في إطار الخطة الخماسية 2010-2014 .[3]

إتفاق بين شركة سوناطراك ومالي حول التنقيب عن البترول في حوض "تودیني" وقبول الطوارق المساعدة في البحث عن قواعد متطرفي الإسلام السياسي الجزائري.[4]

وباشرت مالي بمشروع مبني على تنفيذ برامج تخفيف تجارة الأسلحة مقابل دفع مكافآت مالية وإيجاد فرص العمل لمن يقبل من أفراد وعائلات تسليم سلاحه. ويحصي البرنامج إدماج 10 ألاف شخص اجتماعيا ومهنيا بتمكينهم من الاستفادة من مشاريع تنموية جديدة، وقدرت التكلفة الأولية بـ226 مليار فرنك إفريقي ما يعادل 50 مليون دولار، وتم بلقاء مع أعيان القبائل في الشمال دام أسبوعا جمع بين كل من تمبوكتو، كيدال وغاو لتوعية وتحسيس البدو الرحل بهذه العملية.[5]

تساهم الجزائر بدعم قدرة 10 ملايين دولار، كما تشرف على تكوين قوة عسكرية مشتركة تتألف من 75000 جندي. تعمل هذه الخطوة على توفير 300 نشاط لكل 500 فرد من النساء والشباب بدعم بقيمة 1,30 مليون فرنك إفريقي لتمويل 85 محل و5 مراكز تجارية.[6]

---

[1] عثمان لحياني، "شبكة توزيع المياه تؤجل فرحة سكان الأهقار بالمياه: مياه عين صالح وصلت إلى تمنراست لكنها لن تسيل في الحنفيات"، ***http://www.elkhabar.com***، (2014/03/25)، على الساعة 11.00.

[2] قدادرة، ***مرجع سابق.***

2 ***المكان نفسه.***

[4] ***المكان نفسه.***

[5] عبد النور بو خمخم، "50 مليون دولار لتجفيف شمال مالي من السلاح"، في : ***http://www.elkhabar.com***، (2014/03/27)، على الساعة 12.00.

[6] جمال عمر، "مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة"، في : **http://www.magharebia.com**، (2014/02/26)، على الساعة 13.00.

المطلب الثاني: الأدوات الاجتماعية

تتضمن عدة أدوات يمكن حصرها فيما يلي:

1. الطريقة الكونتية القادرية:

تعود هذه الأخيرة لمؤسسها محمد المختار الكونتي الكبير الجزائري المولود والمدفون بمالي، وهي سائدة بالجنوب الغربي للجزائر والمنتشرة بقوة بمالي خاصة، إذ يمكنها لعب دور مهم في حفظ الاستقرار داخل هذه البلدان وخصوصا عند الحدود الجزائرية التي تحظى بالحضور العسكري والتكافل الاجتماعي وأيضا بـ"الحضور الروحي". وتعد الكونتية السائدة بالتحديد في مثلث صحراء عين صالح، تمنراست، أدرار والقنادسة وبشار، أكبر فرع للطريقة القادرية بالجزائر وهي تمثل عامل وحدة كبير لدى سكان هذه المناطق ورابطا ثقافيا مهما يجمعهم بشعوب المنطقة، كما أنها لعبت عبر التاريخ دورا كبيرا في نسج العلاقة الثقافية والاجتماعية بين الجزائر وجيرانها في الجنوب، وعادة ما تلجأ الجزائر إلى تفعيل ما يسمى الدبلوماسية الشعبية والاجتماعية من خلال تكليف بعض أعيان القبائل التي تنتمي لهذه الطرق الصوفية بتمرير رسائل سياسية أو الضغط عن طريقهم لما لهم من دور روحي كبير على سكان مالي.[1]

2. الطريقة الصوفية "التيجانية":

رغم ادعاء المغرب بأنه مهد التيجانية، إلا أن جل مشايخ التيجانية يرون أن الجزائر مهد لهذه الطريقة الصوفية، حيث أن أول نشأة لها كانت على يد الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن مختار التيجاني (1850هـ-1230 هـ/1737-1815م) المولود بعين ماضي بولاية الأغواط الجزائرية، ويعتبرون زيارة أماكن التيجانية في كل من عين ماضي وقمار مقدسة. ونجد أن التيجانية لها امتداد إفريقي هام خاصة في دول الساحل كما نجد أن رؤساء مالي، بوركينافاسو، السنغال وغيرها من الدول الإفريقية ينتمون إلى الطريقة التيجانية.[2]

لقد زاد اهتمام الجزائر بالطرق الصوفية، ولاسيما التيجانية، منها بعد الحملة الدولية على الإرهاب ومجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" للحكم الذي أعطاها دفعا قويا، ويتجلى ذلك من خلال تعيين وزير الشؤون الدينية منتسب للطريقة التيجانية بالإضافة إلى عقد الملتقى الأول والثاني للطريقة التيجانية في الجزائر، حيث تم عقد الملتقى الأول للتيجانية من 23 إلى 25 نوفمبر 2006 بإشراف الدكتور محمد بن بريكة، حيث صدرت توصية رئاسية ووثيقة عن المؤتمر بأن عقد هذا الملتقى وبشكل منتظم كل سنتين، أما الملتقى الثاني فعقد في نوفمبر 2008 تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية وبإشراف الدكتور محمد العيد التيجاني شيخ الطريقة التيجانية في زاوية تماسين، حيث للمرة الأولى في تاريخ الطريقة التيجانية تم افتتاح زاوية تيجانية تأسست في قمار في سنة 1789 م.

---

[1] "الطرق الصوفية بإمكانها حفظ الاستقرار على الحدود الجنوبية"، ***الشروق اليومي***، ع.265، 2012/04/19، ص.03.

[2] بوبية، ***مرجع سابق***، ص.112.

وقد استغلت الجزائر انتماء القيادات والزعامات الروحية للتيجانية في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه مالي، خاصة وأن أغلب قيادات مالي ينتمون إلى التيجانية، وفي هذا نجد استنجاد الجزائر بالتيجانية لمحاربة الإرهاب، حيث حاربت الإرهاب في هذه المناطق عن طريق دور التوعية والتوجيه والتربية سواء داخل المساجد، المدارس، أو الزوايا، وقد اكتشف أحمد التيجاني نجل الخليفة العام للطريقة التيجانية عن أن الزاوية التيجانية على اتصال دائم مع مشايخ دول الساحل والصحراء من أجل قطع دابر الإرهاب ومكافحة المذاهب الدخيلة على وطننا والتي تعتز بأبناء دول المنطقة.[1]

3. دور المسجد:

حيث يعتبر أكبر تجمع إعلامي وأهم مجال اتصالي في الجزائر ودول الساحل، وهاته الأخيرة التي تعيش وضعا مزريا اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب التطرف الديني والحروب الأهلية، فالمسجد يمكن أن يساهم، من خلال الخطاب الدارك للأخطاء والآفات المحدقة بالفرد والمجتمع، في القيام بدور إيجابي نحو نفسه وعائلته ومجتمعه وبلده.[2]

4. إنشاء إذاعة القرآن الكريم:

اعتمدت الجزائر أداة جديدة ممثلة في إذاعة القرآن الكريم التي تبث ويمكن التقاط برامجها في دول الساحل، وذلك لمخاطبة الشعوب في منطقة الساحل، وخاصة شعب مالي من خلال العمل على التوعية والتحسيس خاصة لدى الشباب المغرر بهم في العمليات الإرهابية خاصة مع إعلان الجماعات الإرهابية الجزائرية الإنطواء تحت لواء القاعدة والتحول إلى ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تنشط بصفة أساسية في الحدود الجنوبية للجزائر.[3]

المطلب الثالث: الأدوات الثقافية

يمكن حصرها في:

1. التعاون الثقافي والعلمي:

منذ الاستقلال وقعت الجزائر على العديد من الاتفاقيات المهمة في المجالين الثقافي والعلمي مع دولة مالي منها: بروتوكول اتفاق حول إنشاء لجنة ثنائية حدودية في أدرار يوم 1995/02/16 وأخرى في باماكو يوم 1996/07/11.[4]

2. تكوين الإطارات والأساتذة:

---

[1] "الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا"، في: ***http://www.alarabia.net/articles/29482.html***، (2014/02/28)، على الساعة 08.00.

[2] أحمد عظيمي، "استراتيجية مواجهة الإرهاب"، ***الخبر***،ع.5941، 2010/03/20، ص04.

[3] ***المكان نفسه.***

[4] ***المكان نفسه.***

عقدت الجزائر عدة اتفاقيات مهمة مع مالي فيما يخص تكوين الإطارات وفي هذا الصدد نجد تخصيص الجزائر منح معتبرة للطلبة الجامعيين مع الدولة المالية لإكمال دراستهم في الجامعات الجزائر والاستفادة من الخبرات والكفاءات الجزائرية في مختلف الميادين العلمية السياسية منها والثقافية والعلمية، وتم عقد الدورة الأولى للجنة المختلطة القطاعية للتعاون الجزائر–المالي في مجال التكوين المهني، وتم التوقيع بالجزائر العاصمة في سبتمبر 2011، على أحكام بروتوكول التعاون في مجال التكوين المهني الخاص بالتكوين.[1]

السنوات	عدد الطلبة
من 1995 إلى 1999	185 طالب
من 1999 إلى 2004	430 طالب
من 2004 إلى 2009	670 طالب
من 2009 إلى 2012–2013	500 طالب

جدول (2) : يبين عدد الطلبة الذين تحصلوا على منح في الجامعات الجزائرية

وهذا ما يعكس مدى التطور الإيجابي الذي تشهده السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية على المستوى الثقافي، إذ ارتفع عدد الطلبة الذين يدرسون بالجزائر من 185 إلى 500، وهذا ما يبين أن السياسة الجزائرية تجاه مالي في المجال الثقافي حيوية،إذ بلغ عدد الطلبة في سنة 2012 حوالي 1031 طالب مالي يدرس بالجزائر، وهو ما تؤثر على ديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولة مالي وعلى حيوية التعاون والإرادة المشتركة بين البلدين. من جهة أخرى وفقت الجزائر إلى جانب الدولة المالية في قضية تدمير الأضرحة شمال مالي، حيث أدانت الجزائر تدمير الأضرحة بشمال مالي الذي يستهدف تراثا ثقافيا إسلاميا يعتبر جزءا من الذاكرة الجماعية للماليين، وتراثا مشتركا تتقاسمه الجزائر ومالي اللذان تجمع شعبيهما علاقات قديمة تقوم على مبادلات ثقافية، وترى الجزائر أن هذه الأضرحة تشكل تكريما وعرفانا من طرف السكان المحلين لأولياء صالحين وعلماء ساهموا في نشر وازدهار الإسلام بالمنطقة، وعلى هذا الأساس دعت الجزائر بإلحاح كل الفاعلين في مالي إلى الحفاظ على هذه الثروة من التراث.[2]

[1] تصريح الوزير الجزائري للتكوين المهني السيد الهادي خالدي بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة المختلطة القطاعية للتعاون الجزائري المالي في مجال التكوين، ***موقع وزارة التكوين المهني***، (2014/04/10) على الساعة: 10.30

[2] موقع وزارة الشؤون الخارجية، تصريح الناطق باسم وزير الشؤون الخارجية، التعاون الجزائري المالي، في : ***http://www.mae.gov.dz/news_article/2132.aspx***، (2014/04/02)،على الساعة 12.30 .

هذه المواقف كلها مواقف تعبر عن تضامن وأخوة تطبع وتميز السياسية الجزائرية تجاه مالي، وكذلك تعبر عن علاقة حسن الجوار والتعاون اللذان ترتكز عليهما السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية، فهي وقفت ولا تزال تقف معها في الكثير من القضايا الدولية.

استنتاجات الفصل :

1. تستند الجزائر في تعاملاتها محليا، إقليميا، قاريا ودوليا إلى جملة من المبادئ المستمدة من الدستور الجزائري والمتمسكة بها منذ الثورة الجزائرية إلى فترة الاستقلال وما بعد الاستقلال . تقوم بتكييفها وقف المستجدات والتغيرات في الساحة الدولية .
2. السلوك الخارجي الجزائري يتمتع بسمات تميزه عن غيره، فالجزائر معروفة بسيطرة مؤسسة الرئاسة على مجال السياسة الخارجية، تعرف هذه الأخيرة حركية في وقت الأزمات، وتتسم بطابع الحياد وعدم الانحياز لأي طرف مهما كان.
3. اعتمدت الجزائر في مقاربتها تجاه الأزمة المالية على عدة أدوات تدرجت من ناعمة إلى صلبة من سياسية دبلوماسية إلى أمنية عسكرية و حتى المجال الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي .
4. تدل هذه الأدوات على حركة السياسة الجزائرية تجاه مالي خاصة في وقت الأزمة التي عرفتها ولا تزال تعرفها دولة مالي .

الفصل الثالث

تحديات وآفاق السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية

الفصل الثالث : تحديات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية

تمهيد :

- ✓ **المبحث الأول : التحديات الداخلية**

المطلب الأول : تراجع الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني : صعوبة الفصل بين العنصر السياسي والإرهابي

المطلب الثالث : تغيير الموقف الجزائري من السياسي إلى تبني فكرة الحل العسكري

- ✓ **المبحث الثاني : التحديات الإقليمية**

المطلب الأول : الدول الإقليمية بين التنافس، التعاون ودعم التدخل العسكري

المطلب الثاني : ضعف نفوذ المنظمات الإقليمية في المنطقة (الإيكواس)

- ✓ **المبحث الثالث : التحديات الدولية**

المطلب الأول : تنافس فرنسا بطرح التدخل العسكري

المطلب الثاني : تراجع الدعم الأمريكي والأوروبي للمقاربة الجزائرية

- ✓ **المبحث الرابع : أفاق السياسة الجزائرية في مالي**

المطلب الأول : مستقبل السياسة الجزائرية

المطلب الثاني : توصيات ومقترحات

استنتاجات الفصل .

تمهيـــد :

بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في إطار سياسة محكمة تجاه الأزمة في مالي، وبالرغم من التحقيقات والنتائج الإيجابية المنجزة إلا أن العديد من الصعوبات والتحديات التي حالت ولا تزال تحول دون تحقيق السياسة الجزائرية في منطقة شمال مالي تحديدا باعتبارها مدخل للجنوب الجزائري.

هذه التحديات تعددت في كافة الأصعدة وعلى جميع المستويات، هي معوقات مباشرة للمقاربة الجزائرية في الأزمة المالية، منها ما هو داخل الدولة الجزائرية بحد ذاتها ومنها ما هو إقليمي وحتى على المستوى الدولي . كل هذا وأكثر سنحاول من خلال مضمون هذا الفصل تقديم صورة دقيقة – قدر المستطاع – عن تحديات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية وماذا عن أفاقها المستقبلية .

المبحث الأول : التحديات الداخلية

عرفت السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية تحديات داخل الدولة الجزائرية، من تراجع للجهود الدبلوماسية مرورا بصعوبة التمييز بين العنصر السياسي والإرهابي وصولا إلى تبني فكرة التدخل العسكري لاسيما عندما تعلق الأمر بالمساس بوحدتها الترابية .

المطلب الأول : تراجع الدبلوماسية الجزائرية

يرى بعض المتخصصين في مجال الوساطة أن حل النزاع على مستوى معين أو إبرام اتفاق لا يعني بالضرورة الحل النهائي للنزاع، لأن الحل الجذري يأخذ بعين الاعتبار كل المصالح لجميع الأطراف وعلى جميع المستويات، ومادامت فرنسا رفضت الاعتراف باتفاقية تمنراست 1991 المبرمة بإشراف جزائري بين الحكومة المالية والطوارق بحجة أنها ليست طرفا فيها، فإنه يبقى (الاتفاق) ناقصا كمبادرة لحل النزاع ما لم يتبع الطرف الثالث الاتفاق بإشرافه ودعمه المادي والمعنوي لتطبيقه ومراقبة مدى التزام الأطراف ببنوده، وهذا ما يفسر إمكانية استدعاء الوسيط في حال سوء تفاهم بين أطراف النزاع المتفقة؛ كما أن تعزيز الوساطة في إطار هياكل ومؤسسات ومنظمات إقليمية أو جهوية يزيد من فعالية الوساطة وإصرار الجزائر على أن يبقى الحل داخل البيت الإفريقي، وتحييد الأطراف الأجنبية الأخرى استدعى من الجزائر تطوير الهيئات والهياكل داخل الاتحاد الإفريقي الذي ظلت إمكانياته محدودة رغم كل الجهود المبذولة لتطوير آلياته في حل النزاعات وحتى جهود المنظمات الإقليمية الأخرى التي تتقاسم الدور مع الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات والمتمثلة على وجه الخصوص لا الحصر في المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا.[1]

لكن ما يعاب على الجزائر منذ السنوات الأخيرة تركزت مجهوداتها لاسيما الدبلوماسية في إفريقيا في شكلها الجماعي على حساب العلاقات الثنائية، وهذا ما أكده مصدر موثوق فيه أن الرئيس المالي " توري " ظل يطلب لمدة ثلاث سنوات الحضور إلى الجزائر لكنه قوبل بالرفض من الجزائر، بسبب تقربه من الغرب خاصة فرنسا، مما أعطى الفرصة لفواعل أخرى من أجل التقرب لمالي وكسب ثقتهم، بينما كانت الجزائر لفترات طويلة هي محل ثقة غير أنه ما يعاب على السياسة الجزائرية أو بصيغة أخرى المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة المالية طول مدتها، فبقدر ما أفاد بقدر ما أنقص من مصداقيتها.[2]

كانت السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا عامة ومالي خاصة دوما تتسم بالصبغة التضامنية والتطوعية إلى جانب دعم حركات التحرر وهذا ما هو متواصل إلى حد اليوم، وهذا ما بقي عالق في ذاكرة الأفارقة والدليل على تراجع الصوت الجزائري تجاه الأزمة المالية خطاب الرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كايتا

---

[1] حسين بوقارة، ***تحليل النزاعات الدولية*** ، (الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص 64،65 .
[2] ***المرجع نفسه***، ص.66.

في حفل الترسيم الذي اقتصر على الإشادة بالثورة الجزائرية وتاريخها القديم متجاهلا الدور الراهن في الأزمة الحالية .

فأكبر عائق يواجه الجزائر باعتباره الوسيط هو اصطدامه بواقع صعوبة تنفيذ الاتفاق أو إقناع الأطراف بالتنفيذ، زيادة على عدم إلزامية القرارات المتوصل إليها وهذا عيب للوساطة نفسها .

وما هو مستحيل في الوساطة الجزائرية هو أن المصلحة الوطنية والأمن القومي الجزائري رهين تداعيات النزاع المالي (السياسية– الأمنية– الاقتصادية– الاجتماعية) على غرار التهديد الأكبر والمتمثل في هاجس انتقال العدوى الناجم عن طبيعة النزاع بحكم وجود طوارق في الجنوب الجزائري، ليبقى الاهتمام الأكبر هو تأمين الحدود ذو التكلفة الباهظة وتهدئة الطوارق على الحدود وتنظيم دخولهم وخروجهم، إضافة إلى ذلك الحراك الإقليمي والحصار الذي تعاني منه الجزائر من جميع الجهات نظرا لموقعها الجيواستراتيجي، والتحدي الكبير التواجد الغربي (الحلف الأطلسي) في ليبيا وتعري الحدود الليبية الجزائرية والتي تمثل عازلا بالنسبة للجزائر، ويبقى التحدي الكبير هو عودة فرنسا إلى الواجهة في إفريقيا وفي النزاع المالي على وجه الخصوص، والذي عرقل حقا مسار السياسة الجزائرية في طرح مقاربتها وضرب المقترح الجزائري بالتدخل العسكري الذي جاء بدعم إقليمي وتزكية دولية والدخول باسم مكافحة الإرهاب ، ظلت الجزائر تحاول مواصلة التفاوض لإيجاد حل سلمي .[1]

وما يعاب أيضا على السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية صعوبة وضع آليات فعالة في مكافحة الإرهاب الدولي بصفة خاصة، وفي ضل هذه الصعوبة تظل هذه الآليات والأدوات الجزائرية نسبية في ظل مجتمع دولي تتضارب فيه المصالح.[2] إلى جانب العجز عن تقديم حلول مباشرة وسريعة للإشكاليات الأمنية الساحلية مما يقود في كل مرة إلى اللجوء إلى حل التدخل العسكري المباشر بتفويض أممي، إذ الاستعصاء الذي تواجهه الجزائر في هذا السياق هو عدم طرحها لبدائل فعالة تحول دون التدخل الأجنبي في حدودها الجنوبية، إذ لا يمكن للجزائر في نظام معولم أن توقف اهتمام الفواعل الدولية بالتبعات الإنسانية للأزمات الإقليمية الساحلية عامة والأزمة المالية خاصة إلا إذا قدمت حلولا مباشرة وفعالة وسريعة وهي شروط غير متوفرة في المقاربة الجزائرية الحالية عامة والأمنية خاصة.[3]

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.67.

[2] سمية بلعيد، دوافع المواقف الجزائرية تجاه الأزمة المالية : بين احتواء التهديدات الإقليمية وصناعة دور إقليمي، ***ملتقى دولي حول دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد***، يومي 28-2014/04/29، ص .13.

[3] حسام حمزة، الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية : المهمة المستعصية، ***ملتقى دولي حول دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد***، يومي 28-2014/04/29، ص .08.

المطلب الثاني: صعوبة الفصل بين العنصر السياسي والإرهابي

بحكم الحدود الجزائرية مع إقليم أزواد (1300كلم) المشتركة، تعتبر الجزائر ما يحدث في مالي تهديدا لأمنها القومي وتتخوف من انتقال الجماعات المتعددة الجنسية إلى راضيها لتنفيذ هجماتها. ولمواجهة التداعيات الأمنية لهذه الأزمة، اتخذت الجزائر جملة من التدابير الأمنية والعسكرية والتعاون العسكري والاستخباراتي إقليميا، تكمن الأولى في الإجراءات الأمنية التي تنخرط فيها قوات الجيش، الدرك، حرس الحدود... والقاضية بنقل قوات برية وجوية إضافية إلى المناطق الحدودية وتشديد الرقابة على تنقل الأشخاص والبضائع في المناطق الحدودية التي أعلنت منذ بداية الحرب مناطق عسكرية، الثانية تتمثل في تعزيز قواتها في أقصى الجنوب(إرسال المزيد من العدة والعتاد...) لرفع قدرات التحرك السريع للجيش ودرجة تأهبه وجاهزيته لتدعيم التغطية الجوية للحدود، ويندرج هذا في خطة عسكرية متكاملة، بينما يمكن الثالث في تدعيم التعاون العسكري والتنسيق الاستخباراتي .[1]

قامت المقاربة الجزائرية حيال الأزمة المالية حتى إعلان فرنسا الحرب على معارضة أي تدخل أجنبي مهما كانت الحجة وتفضيل الحل السلمي مع المناداة بضرورة التفاوض وعودة الشرعية الدستورية في مالي ؛ وقد اعتبرت الجزائر حركة أنصار الدين الطارقية من مكونات العنصر السياسي لا الإرهابي، ومن المحتمل أن يكون عدم إدراجها ضمن قائمة الحركات الإرهابية في القرار الأممي بشأن مالي مرده الموقف الجزائري، وقد توسطت الجزائر لإجراء مفاوضات شاركت فيها هذه الحركة الأخيرة غير أن المقاربة الجزائرية القائمة على الفصل بين العنصرين السياسي والإرهابي، والتي كانت صحيحة في البداية فقدت معناها فيما بعد، بل أن الجزائر أخطأت التقدير لأن انخراط أنصار الدين في التفاوض لم يمنعها من المشاركة في الزحف نحو الجنوب المالي، وبالتالي التدخل الأجنبي الذي كانت الجزائر تسعى لتفاديه، ولأن هذه الحركة غير متجانسة ومنه تفاوضت الجزائر مع حركة دون معرفة توجهاتها وموازين القوى بين التيارات المتنافسة داخلها، وجاء انقسام هذه الحركة ليبين الخطأ في التعامل الجزائري معها، وعليه فقد سقطت إستراتيجية الفصل الجزائرية بين العنصرين السياسي والإرهابي بمجرد سيطرة التنظيمات الإرهابية على الشمال المالي على حساب الحركات الأزوادية، وبالتالي فقد الحل السلمي مبررات وجوده، لأن المشكلة أصبحت محاربة تنظيمات جهادية تهدد كل دول المنطقة، هكذا لم يأت دفاع الجزائر على رؤيتها لتسوية سلمية وعقد لقاءات تفاوضية بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأنصار الدين، بل فتح المجال للأخريين. [2]

[1] عبد النور بن عنتر، الاستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي، ***مركز الجزيرة للدراسات***، المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة فيفري 2013، ص.04.

[2] ***المكان نفسه***.

فشلت خطة الجزائر لاحتواء الإرهاب حيث لم يكن لمبادرة دول الميدان أثر على أرض الواقع، هذا من جهة ومن جهة أخرى فشلت في تفادي الحرب.

إن فشل مبادرة دول الميدان* في محاربة الإرهاب كان متوقعا لعدة أسباب متداخلة:

1. لا يمكن لدولة منهارة أو فاشلة كليبيا ومالي أن تنجح في مثل هذه العملية، فهي دول عاجزة حتى على مراقبة إقليمها وترابها عدا الجزائر.
2. هي دول تفتقر للإمكانيات الضرورية عدة وعتادا لمحاربة الإرهاب .
3. إن دول الساحل المنخرطة في هذه المبادرة لديها ارتباطات وتحالفات إستراتيجية لها الأولوية على العلاقة الإقليمية.
4. غياب الثقة بين الدول الشريكة يحول دون التعاون الجدي ودون تبادل المعلومات الإستخباراتية .
5. هذه المبادرة قصد منه لاسيما من المنظور الجزائري الحيلولة دون التدخل الخارجي في شؤون الساحل.

في المحصلة النهائية فشلت المقاربة الجزائرية في تفادي الحرب على أكثر من صعيد : أولا على مستوى الوساطة بين الأزواد والحكومة المالية لم تتمكن الجزائر من إيجاد تسوية نهائية للصراع رغم اتفاقيتي تمنراست 1991 والجزائر 2006، خاصة أن وساطتها تعود إلى عقدين من الزمن، أي قبل وصول عناصر إرهابية إلى المنطقة بأكثر من عقد، طبعا لا يمكن إرجاع الفشل للجزائر وحدها فقط، حتى دولا كليبيا خاصة عملت على إسقاط الوساطة الجزائرية. ثانيا على مستوى التنسيق والتعاون الساحلي، لم تنجح المبادرة، كذلك ثالثا حركة أنصار الدين التي كانت تعتبرها الجزائر تنظيم سياسي وفرنسا تعتبرها تنظيم إرهابي، اتضحت فيما بعد أنها غير ذلك كما أنها شاركت في عملية الزحف نحو الجنوب مما سرع التدخل الفرنسي، بينما كانت تتفاوض في الجزائر وفي بوركينافاسو على حل سلمي، أما رابعا فرغم أنها حاولت انتهاج سياسة متزنة متفادية الانحياز لطرف من الأطراف، فإنها تبدو قد خسرت كل شيء، فهي لم تربح الحكومة المالية لأنها لم تعد خيار الحرب رغم أنها فتحت مجالها الجوي للسلاح الجوي الفرنسي، ولم تربح الحركات الأخرى غير الإرهابية (حركة تحرير أزواد تحديدا) لمراهنتها على أنصار الدين، أما الحركات الإرهابية فحاولت الانتقام منها –من الجزائر– بدعوى فتح المجال الجوي، بشن هجوم على مجمع عين أميناس الغازي.[1]

* مجموعة ظهرت في 2010 وتتكون من الجزائر، النيجر، مالي، وموريتانيا والتي وافقت على التعاون العسكري بإنشاء هيئة أركان مشتركة مقرها بتمنراست جنوب الجزائر ووحدة التعاون الإستراتيجي .

[1] ***المرجع نفسه***، ص.07.

المطلب الثالث : تغيير الموقف الجزائري من السياسي إلى تبني فكرة الحل العسكري

إن دوافع الجزائر للتدخل في الأزمة المالية والتخلي ولو جزئيا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية تعود إلى محاولة احتواء التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب من جهة، وصناعة دور إقليمي جديد من جهة أخرى في ظل وجود فواعل يريدون بعثرة التراتبية الإقليمية لصالحهم وانطلاقا من العلاقة الراسخة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية فإن ذلك يعني تبني سياسة تدخلية كلما تعاظمت التهديدات الأمنية للدول المعنية، وهذا ما يجب أن تفعله الجزائر وعليه تكون الانطلاقة لإعادة بعث الدبلوماسية الجزائرية من جديد بدءا بمعالجة القضايا الإقليمية القريبة إلى القضايا البعيدة المدى بتفعيل سياسة خارجية تدخلية توظف المصلحة وبعيدا عن سياسة ردود الأفعال.[1]

اتسم الموقف الجزائري بمفارقتين، تكمن المفارقة الأولى في : استناده إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الجزائر عاجزة عن فرض حل سلمي في مالي وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي، وهذا يعني بالطبع التدهور الأمني والسياسي في هذا البلد، وعليه لا يمكن للجزائر أن تستمر على ذات الموقف لأنه مضر بمصالحها الأمنية... هكذا صار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بحد ذاته خطرا على الأمن القومي الجزائري وعقبة أمام قراءة متجددة للتهديدات الجديدة في المنطقة، فباسم هذا المبدأ عارضت الجزائر التدخل في ليبيا وبقيت متفرجة على أزمة ثم على حرب على حدودها، واليوم تقول بذات المبدأ إزاء الأزمة في مالي على حدودها الجنوبية، ثم إن المشكلة في مالي تحديدا هي غياب الدولة وإلا تمكنت حركات جهادية من الاستيلاء وفي ظرف قياسي على ثلثي التراب المالي تقريبا، وعليه فإن المبدأ غير قابل للتطبيق في الحالة المالية.[2]

أما المفارقة الثانية فتكمن في رفضها التدخل من جهة، وفتح مجالها الجوي من جهة أخرى للقوات العسكرية الفرنسية(وهي سابقة في العقيدة الأمنية الجزائرية) المشاركة في الحرب على مالي، هذا يعني أنها أصبحت ولو هامشيا طرفا في الحرب وبالتالي مستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية في الساحل، ما يجعلها في موقف دفاعي بدل من موقف هجومي، وهكذا تركت المبادرة لهاته الجماعات كما تجسد ذلك في عملية احتجاز جزائريين وأجانب في المجمع الغازي في عين أميناس بالقرب من الحدود مع ليبيا، كان الأجدر ضرب هذه الحركات في معاقلها من خلال عملية استباقية تحمي التراب الجزائري وتحول دون نقل المعركة المالية داخل ترابها. وهنا يبدو أن الجزائر تتعامل مع هذا التهديد الغير دولاتي وكأنه تهديد دولاتي، فلو كان التهديد من طرف دولة لا تتحرك ولا تختفي بين عشية وضحاها، بينما التهديد الإرهابي لو تركته يبادر بالضربة الأولى فإنه من الصعب الرد عليه بنجاح، لأنه تهديد منتشر، متنقل غير مستقر، فضلا عن قابلية

---

[1] بلعيد، ***مرجع سابق***، ص 14.

[2] بن عنتر، الاستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي، ***مرجع سابق***، ص.05.

تنقل عناصره من التسلل والاختفاء وسط الشعب. فضلا عن ذلك فإن الجزائر كانت مستهدفة أصلا من الحركات الإرهابية في الساحل والتي نفذت عمليات على أراضيها واختطفت دبلوماسييها في غاو المالية .[1]

بقي الموقف الجزائري رافضا للخيار العسكري مفضلا للحوار رغم محاولات فرنسا إقناعها بضرورة الحل العسكري، لكن حدث تطور في موقفها بدخول الأمريكيين على الخط، فعند زيارة وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون نهاية أكتوبر 2012 أعلنت الجزائر أنها ستشارك في التخطيط العملياتي للعملية العسكرية والدعم اللوجيستي لكن دون إرسال قوات إلى مالي، هكذا تنتقل من الرفض التام للتدخل إلى تبنيه كفكرة.[2]

[1] ***المكان نفسه*** .
[2] ***المكان نفسه.***

المبحث الثاني : التحديات الإقليمية

نظرا لكون النزاع المالي متعدد الأطراف وفيه أطراف خارجية تجمع كلها حول هدف واحد وهو محاولة التقليل من الجهود الجزائرية وإفشال الخطة والمقترح الجزائري والوقوف إما كمنافس على الريادة الجزائرية في المنطقة ويلعب دور متنافر ويدخل في هذا المجال المغرب الأقصى وحتى ليبيا، أو متحفظ عن التنسيق والتعاون مع الجزائر في الجهود الجزائرية في تكريس الحل السلمي وهنا تظهر تونس، بوركينافاسو وموريتانيا، غير أن هذه الأخيرة دعمت التدخل الأجنبي شأنها شأن التشاد ونيجيريا. هذا من جهة ومن جهة أخرى ضعف المنظمات الإقليمية بما فيها المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا، كلها تمثل تحديات إقليمية للمقاربة الجزائرية تجاه الأزمة المالية .

المطلب الأول : دول الجوار بين التنافس، التعاون، ودعم التدخل الأجنبي

أولا : المحور التنافسي (محور متنافر) (المغرب / ليبيا)

رغم أن التحديات الناجمة عن المقاربة الجزائرية في الأزمة المالية مشتركة فإنه لا تعاضد للجهود المغاربية لاحتوائها والحيلولة دون تحول التخوم الساحلي – الجوار الإفريقي الأقرب – إلى بؤرة توتر ومسرح لتدخل الغير، ورغم أن كل الجهود المغاربية تتقاسم نفس الهاجس الأمني المباشر والمتمثل في وصول حركات جهادية مدججة بالأسلحة تدعم الجماعات النشطة محليا في كل دولة، حيث يربط المغرب بين أزمة مالي والإرهاب والصحراء الغربية لإخراج هذه الأخيرة من دائرة تصفية الاستعمار، أما الجزائر فقد تبنت إستراتيجية إقصائية للمغرب تقوم في جلها على تسويق موقفها وعلى تحديد الفاعلين الماليين، واتسم موقفها بالتناقض ومن ثمة أصبحت الأزمة المالية – مثلها مثل الأزمة الليبية– مصدر للتنافس الجزائري– المغربي [1]

إستراتيجية المغرب محكومة بثالوث تقليدي متمثل في : الدخول في صف الحلفاء الغربيين (الولايات المتحدة وفرنسا)، نزاع الصحراء الغربية والتنافس الإقليمي مع الجزائر، هي اعتبارات متداخلة فيما بينها ومتبادلة التأثير، حيث لم يتخذ المغرب موقف معارض للتدخل الفرنسي وفتح مجاله الجوي للطيران الفرنسي وهذا يدخل في إطار المصلحة العليا للمغرب والمتمثلة في استمرارية الدعم الغربي لرؤية المغرب حيال الصحراء الغربية؛ حيث حاول المغرب إحباط المقاربة الجزائرية التي تقصيه من المشاورات والتعاون على المستوى الإقليمي الساحلي بحجة أن المغرب ليس بلدا ساحليا، تسوق الجزائر لهذه الحجة ردا على المغرب الذي يسعى إلى ربط البوليساريو بالإرهاب والإدعاء بأن تندوف الجزائرية (حيث توجد مخيمات البوليساريو) تحولت إلى معقل للإرهابيين، فهذا الترابط المستمر الذي يسعى إليه المغرب يجعل الجزائر تقصيه من المبادرات الإقليمية في الساحل، وحتى المغرب لا يتمنى أي نجاح جزائري في احتواء الأزمة المالية أو الحل السلمي أو حتى عسكري لها، لأن ذلك يقوي من موقف ومكانة الجزائر إقليميا وهو ما يعتبره المغرب أمرا مخالفا لمصالحه على أساس مقاربة صفرية للتنافس الإقليمي، غير أنه (المغرب) في نفس الوقت لا يتمنى فشل المقاربة الجزائرية لأن ذلك يعني انتشار الإرهاب في المنطقة مما ينعكس سلبا على أمن المغرب .[2]

ظل المغرب ينتقد المقاربة الجزائرية في النزاع المالي ويصف الموقف الجزائري بالمناقض مقارنة مع الدعم لحركة البوليساريو في تقرير المصير، خصوصا وأن دور المغرب في إفريقيا محدود لعدم انتماءه إلى الإتحاد الإفريقي من 1982، بعد انسحابه على إثر اعتراف معظم دول الإتحاد بالجمهورية العربية الصحراوية وإعطائها مقعدا في المنظمة، كما أن المغرب يحاول عرقلة مسار المقاربة الجزائرية من خلال

[1] ***المرجع نفسه***،ص .02.
[2] ***المرجع نفسه***، ص. 03.

الدعاية المغرضة على الجزائر واتهامها لدعم حركة أنصار الدين في مالي وأنها حركة من صنع الجزائر[1]، وهناك من المحللين من اعتبر السلوك المغربي تجاه النزاع المالي الأخير وخاصة موقفه الداعم للتدخل العسكري الفرنسي أنها فرصة لعودة المغرب إلى الساحة الإفريقية مع تحفظه بالنسبية للمشاركة بعناصر جيشه في هذا التدخل، ولعل حضور الملك محمد السادس مراسيم ترسيم الرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كايتا وإدلائه بكلمة تهنئة ودعمه للعملية الديمقراطية، والأكثر من ذلك عقد اتفاقية تعاون ديني مشترك بين المغرب ومالي من خلال تكوين 500 إمام في المذهب المالكي، وهو خير دليل على العودة المغربية في إفريقيا ، وهي في نفس الوقت مزاحمة للجزائر في دورها .[2]

حاولت بعض الأطراف ضم المغرب للجنة الأركان المشتركة وريبة الجزائر من هذه الوضعية، لأن المغرب ليس دولة من دول الساحل ونظرا لأن الاعتراف بكون المغرب دولة من الساحل سيشكل اعترافا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية التي تقع على حدود منطقة الساحل علاوة ذلك الصراع القائم بين الجزائر والمغرب حول الزعامة الإقليمية .[3]

ولا يختلف موقف ليبيا من المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة المالية عن الموقف المغربي باعتبارهما منافسين إقليميين للدور الجزائري في المنطقة، حيث أن التجارب أثبتت أن دور ليبيا كان في أكثر الحالات مزعزعا للأمن في منطقة الساحل بصفة عامة ومالي بصفة خاصة، فقد اعتمد القذافي في سياسته على عائدات النفط التي وفرت له العمق الاستراتيجي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ويعتبر المدعم الاقتصادي المالي من أهم أدوات بسط نفوذ ليبيا على الطوارق، بعدما رأت أن تأثير الجزائر فيه أصبح مهدد للدور التاريخي الذي من المفروض أن تضطلع به ليبيا. مبدئيا كان الموقف الليبي معارض للخيار العسكري ومحبذ للحل السلمي، غير أن ليبيا غيرت موقفها لتدعم الحرب في مالي وإن كانت طالبت بضرورة التعجيل بإنهائها، حيث ساندت فورا إعلان فرنسا الحرب على مالي، وهنا نلاحظ ثقل شبكة تحالفات ليبيا المنبثقة عن التدخل العسكري للإطاحة بنظام القذافي .[4]

إذا كانت أزمة مالي بنيوية فإن الحرب في ليبيا عجلت ببعض ممارساتها وأعطتها توجها مغايرا بعض الشيء لما كانت عليه الأمور في السابق، بمعنى أن الأزمة الليبية ساهمت في تهيئة الظروف لانفجار الأزمة المالية الراهنة، وذلك من خلال انتقال أسلحة ليبية إلى الجماعات الإسلامية (كما تم وسبق ذكره في الفصل الأول) .[5]

---

[1] أنظر الملحق رقم (3)

[2] الأنصاري أبو بكر، المغرب الكبير بين التعاطف الشعبي مع الطوارق و سندان من الحروب الأهلية بالمنطقة، ***الحوار المتمدن***، ع.598، ، المحور : القومية ، حقوق الأقليات و حق تقرير المصير،(28 أفريل 2007)، ص.03.

[3] إدريس باخوية، ***دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي***، ملتقى دولي حول دور الجزائر الإقليمي : المحددات و الأبعاد، يومي 2014/04/28.29، ص.15.

[4] بن عنتر، الاستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي، ***مرجع سابق***، ص. 03.

[5] ***المكان نفسه.***

واصلت ليبيا في اللعب على ملف الطوارق فمرة يستعملهم القذافي في حربه الباردة على مالي ، النيجر وحتى الجزائر، ومرات عديدة بتحقيق حلمهم المتمثل في تكوين دولة الطوارق والإعلان عنها، هذا الإعلان زاد من توتر العلاقات الجزائرية الليبية واعتبرته الجزائر استفزازا لجهودها في المنطقة التي ظلت مدة 50 سنة حيوية لأمن واقتصاد الجزائر، ويمكن من خلال هذا استخلاص الأبعاد والأسباب الليبية وراء دعم الطوارق في : [1]

- استغلال مناطق الطوارق الغنية باليورانيوم والمواد الطبيعية عن طريق تقديم مساعدات تنموية لهم .
- فتح معسكرات التدريب والتكوين في مختلف مناطق ليبيا غرضه رسم سياسات مستقبلية أساسها تمكينه من الاستمرار في الحكم وحتى توريثه .
- منافسة الجزائر في دورها الإقليمي القيادي في المنطقة بعد دخوله على خط التفاوض أكثر من مرة وجلبه لقيادات التحالف الديمقراطي بالتوقيع على اتفاقيات السلام .

غير أنه اتفق مع الجزائر في :

- ✓ رفضه التدخل الأجنبي بحجة محاربة الإرهاب حفاظا على استقرار وحماية المنطقة من أي عدو رغم نقاط الخلاف الكثير بينهما .
- ✓ عدم السماح للرئيس المالي أمادو توماني توري بأن يلعب دور الوكيل الأمريكي والغربي في الخطة الأمنية المشتركة بين دول الساحل . [2]

حتى محاولاته لاحتواء النزاع ربما هي محاولة لسحب البساط من الطرف الجزائري وهنا يبرز دوره التنافسي مع الجزائر، وانتزاع منها الدور الريادي في المنطقة الذي يبقى حكرا على الجزائر وتأثير القذافي في النزاع المالي لم يتوقف بسقوط نظامه بل كان للثورة الليبية الأثر البالغ في انفجار الأزمة الأخيرة في مالي، لتصبح الجزائر أمام تحدي أكبر وقع على التواجد الغربي من خلال " الحلف الأطلسي " فرنسا، على حدودها الجنوبية الشرقية التي كان يمثل نظام القذافي رغم كل سلبياته حزام أمني من تداعيات عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، إضافة إلى الحراك الاجتماعي في كل من تونس ومصر، لتصبح الجزائر محاصرة من جميع الجهات . [3]

[1] علي الأنصاري، خفايا الخلاف الجزائري الليبي، موقع هسبريس، 06 مارس 2013، في : ***http://www.maghress.com/hespress12369***، (01 /05/ 2014)،على الساعة 12.00 .
[2] ناصر أحمد، سبب غياب ليبيا يعود إلى خلاف مع رئيس مالي، ***الخبر***، ع5728، 14 أوت 2009، ص 02.
[3] الأنصاري، ***مرجع سابق***، ص. 02.

ثانيا : المحور التعاوني (تونس، موريتانيا، بوركينافاسو)

تونس ليست دولة مجاورة لمالي، فهي غير معنية مباشرة بأزمته، لكن تقاسمها الحدود مع ليبيا والجزائر ووجود سلفية جهادية محلية يجعلها تهتم بهذه الأزمة ذات التداعيات العابرة للحدود، وإذا كانت تونس لا تتخوف بحكم الجغرافيا من تدفق اللاجئين والمهاجرين مثلا، فإن شساعة الصحراء الجزائرية والليبية وصعوبة إحكام الرقابة عليها يجعل حدودها منكشفة أيضا، ولهذا تحركت إلى جانب الجزائر وليبيا في إطار تنسيق أمني ثلاثي، ويمكن قراءة الإستراتيجية التونسية من خلال مستويين: المستوى الدبلوماسي " التقليدي " والقائم على المناداة بالحل السلمي للأزمة المالية وضرورة مكافحة الإرهاب بصفة عامة، هنا يتقاطع موقفها مع موقف الجزائر المبدئي المساندة لتسوية سلمية ورافضة للخيار العسكري والمؤكدة على ضرورة محاربة الإرهاب، وعلى المستوى الإقليمي المغاربي وهو المستوى الأهم لأنه يخص التنسيق والتعاون الأمنيين مع كل من الجزائر وليبيا .[1]

بينما موريتانيا فهي بمثابة الحلقة الضعيفة خاصة وأنها تملك أطول حدود (2200 كلم) مغاربية مع مالي، ونظرا لطول الحدود ولهشاشة النظام وانكشاف الدولة وضعف قدراتها فإن موريتانيا هي من أكثر الدول المغاربية دفاعا عن التسوية السلمية في مالي، ولم يشهد موقفها تطورا نحو دعم للتدخل العسكري الفرنسي في مالي تخوفا من أن تستهدفها الجماعات الإرهابية، وهذا رغم وجود احتمالات قوية للتنسيق الاستخباراتي مع فرنسا والدعم اللوجيستي لفرنسا في الحرب في مالي (نظرا للعلاقة التعاونية الفرنسية – الموريتانية في مجال مكافحة الإرهاب)وقد أعلنت موريتانيا أنها لن تنخرط في عملية التدخل العسكري إلا إذا استهدفت أراضيها من قبل الجماعات الإرهابية، كما أن فرنسا متيقنة بأن الجزائر عازمة ولها الوسائل الضرورية لمحاربة تلك الجماعات للحيلولة دون استقرارها (بدأت الجزائر فعلا في تشديد الخناق على حركة تدفق اللاجئين من شمالي مالي بالتدقيق في هوياتهم لمنع تسلل عناصر إرهابية على ترابها) فإن ملجأ هذه الجماعات الأسهل هو التراب الموريتاني، وهذا المشهد هو الأسوأ قد يتحقق في حال تجنب الجماعات الإرهابية خوض الحرب مع القوات الفرنسية وتشتتها في الصحراء الكبرى حتى تنسحب من مالي وتعوضها القوات الإفريقية لتعاود تلك الجماعات الكرة انطلاقا من التراب المالي أو الموريتاني . [2]

و يظهر موقف بوركينافاسو من خلال الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي لبوركينافاسو جبريل باسولي Djibril Bassolé، زيارة عمل بدعوة من نظيره الجزائري رمضان لعمامرة، وفي تصريح للصحافة أعلن باسولي أن هذه الزيارة تندرج في إطار المشاورات الثنائية المعتادة بين البلدين.[3]

---

[1] بن عنتر، الاستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي، ***مرجع سابق***، ص. 03.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 04.

[3] أ. بهلولي، دور الجزائر مهم في حل الأزمة المالية ، نشر في قناة النهار الجديد ، يوم 20-10-2013 ، في : ***http://www.djazairess.com/ennahar/184145*** ، (02 ماي 2014)، على الساعة 22.00

صرح الدبلوماسي البوركينابي بالدور الكبير للجزائر في حل الأزمة المالية والعمل المشترك بين البلدين، وأنه سيعمل مع نظيره الجزائري على طرح ومناقشة جميع القضايا المتعلقة بالملف . كان الوزير البوركينابي قد استقبل مع وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق مراد مدلسي، وجمعت الطرفين محادثات بحضور الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية عبد القادر مساهل، تمحورت حول العلاقات الثنائية والمسائل ذات الاهتمام المشترك،[1] حيث صرح الوزير البوركينابي أن بوركينافاسو تساند المقاربة والمبادرة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي والمتمثلة في الحفاظ على الوحدة الترابية، كما أوضح الوزير البوركينابي " كما ندعو أيضا الهيئات الإفريقية إلى دعم هذه المبادرة لأننا مقتنعون أننا نستطيع بكل تأكيد بفضل هذا الدعم المتبادل أن توفر للماليين الإطار الذي يسمح بحل أزمتهم "، وأكد عبد القادر مساهل أن هناك " تطابق مطلقا " في وجهات النظيرين الجزائري والبوركينابي فيما يتعلق بالانشغالات الكبرى المتصلة بالأمن في منطقة الساحل لاسيما الوضع في مالي، ولاحظ الوزير في هذا الشأن أن أي حل للنزاع في مالي يجب أن يكون ماليا يبحث عنه الماليون أنفسهم بتسهيلات جزائرية معبرا عن معارضته لتعدد المبادرات، وأضاف يقول : لدى الجزائر وبوركينافاسو أجندة واحدة تتمثل في حل يصب في الوحدة الترابية وسيادة مالي ويندرج في إطار الحوار الشامل بين كل الأطراف .[2]

أما عن التهديد الإرهابي في المنطقة فقد أكد مساهل أن الجزائر وبوركينافاسو قد اتفقتا على تبادل المعلومات حول الارتباطات التي ما فتئت تتزايد بين الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، الإرهاب ... أما عن التعاون الثنائي فقد أعرب الوزيران عن ارتياحهما لمستوى العلاقة بين البلدين سيما بعد الدورة السابعة للجنة المختلطة التي انعقدت بواغادوغو وتم خلالها التوقيع على ست اتفاقيات واتفقا على تكثيف هذا التعاون سيما في ميادين التكوين والمناجم والطاقة والتجارة . [3]

ثالثا: دول دعمت التدخل الأجنبي (موريتانيا، التشاد، نيجيريا)

عموما كان موقف موريتانيا غامضا تجاه الأزمة المالية، فهي لم تتخذ أي قرار ولم تصدر أي بيان يندد بالتدخل الفرنسي والأكثر من ذلك سمحت باستخدام مجالها الجوي في تلك الحرب على مالي وأغلقت حدودها مع الجزائر، واتضح موقف موريتانيا أكثر في تصريح مسعود ولد بلخير " رئيس مجلس النواب بوصفه أول مؤيد صراحة للانخراط في الحرب قائلا : " الجهود الجماعية لدول المنطقة وفرنسا والمجموعة الدولية للحفاظ على وحدة سيادية وعلمانية جمهورية مالي نعتبرها جزءا منا ... " وهذا الدعم اللامشروط ينم على :

---

[1] محادثات بين وزير الخارجية البوركينابي ومدلسي، تغليب الحوار السياسي في مالي، نشر في المساء يوم 28.06.2012 ، في : ***http://www.djazairess.com/elmassa/61730***، (02 2014/05) على الساعة 22.30 .

[2] وزير الشؤون الخارجية و التعاون الإقليمي البوركينابي، نساند المبادرة الجزائرية لتسوية النزاع شمال مالي، نشر في المساء، يوم 27.02.2012، في : ***http://www.djazairess.com/elmassa/57499***، (02 /05/ 2014)، على الساعة 23.00

[3] ***المكان نفسه*** .

1. فوبيا التأثر بتداعيات أزمة مالي في ظل هشاشة الهياكل السياسية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان .
2. سعي دول الجوار لإبعاد شبهة توفير البيئة الخصبة لتنامي الإرهاب .
3. عمق الضغط الغربي والفرنسي في تحديد النظم السياسية الحاكمة في منطقة نفوذه التقليدية . [1]

بينما التشاد ونيجيريا، فقد دعما التدخل الفرنسي العسكري في مالي، وقدمت قوات معتبرة للمشاركة في العمليات العسكرية وهذا ما ينم على الكثير من الخلفيات وإن لم تكن الجزائر مقصودة مباشرة لكن هذا السلوك أضعف الموقف الجزائري الثابت تجاه النزاع في مالي وقوى الموقف الغربي في تعزيز مقاربته الأمنية في المنطقة من خلال التدخل العسكري . [2]

[1] أحمد عبد الدائم أحمد حسين ،قضية مالي نظرة مستقبلية، ***قراءات إفريقية***، ع 16 ،(أفريل 2013)، ص ص 43،44.
[2] ***المرجع نفسه***، ص 45.

المطلب الثاني : تحدي ضعف دور المنظمات الإقليمية (الإيكواس)

في إطار محاولة الإيكواس لمحاصرة مسببات عدم الاستقرار في مالي، ومنع انتقالها ومنع تنامي الكيانات غير الرسمية، رأت في التدخل العسكري حلا حاسما لذا تعتبر جهودها معادية ومنافية للمقاربة الجزائرية تجاه الأزمة المالية، خاصة وأنها كانت تطمح إلى الاستفادة من احتمالات الدعم المالي الغربي والمساعدات الاقتصادية الغربية لمواجهة تهديدات الصحراء الكبرى ككل، وقد دعمت التدخل العسكري الفرنسي لمحدودية إمكانياتها في السيطرة على الوضع داخل مالي. وهو ما كان بمثابة غطاء سياسي إقليمي لفرنسا في تدخلها وشنها للتدخل العسكري من خلال بلورة موقف إقليمي مؤسساتي(منظمة الإيكواس) داعم لهذا التدخل، و منه تتمكن منظمة الإيكواس من التخلص من مأزقين:

- ✓ التكلفة المادية للتدخل العسكري والتي تفوق إمكانياتها.
- ✓ تداعيات التورط بصورة منفردة .

كل هذا على حساب الجزائر التي ترفض الحل بالقوة العسكرية خاصة بإشراف أجنبي .[1]

يشكل تدخل مجموعة دول غرب إفريقيا (الإيكواس) وقربها من فرنسا وموقفها الساعي للحرب سحبا للبساط من الجزائر التي دافعت لوقت طويل من أجل قبول مبدأ عدم التدخل العسكري في شمال مالي كملاذ أخير لحل الأزمة، ولكن ليس قبل فصل حركات الطوارق عن التنظيمات الإرهابية.[2]

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] باخوية، ***مرجع سابق .***

المبحث الثالث : التحديات الدولية

عرفت المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة المالية تحديات أخرى على المستوى الدولي من تنافس فرنسي وتقدم الحل العسكري أمام الحل السلمي وتراجع الدعم الأمريكي والأوروبي للمقاربة الجزائرية وتكييف الأزمة المالية تحت حجة مكافحة الإرهاب في الساحل عامة ومالي خاصة باعتبارها دولة من دول الساحل .

المطلب الأول : التنافس الفرنسي وتقدم مقاربة التدخل على حساب المقاربة السلمية

يعتبر التدخل الفرنسي في مالي شكلا من أشكال الاستعمار، إذ ما تزال فرنسا تستغل الموارد الطبيعية من بترول الذي يغطي 30 % من حاجياتها، في حين هذه الثروات متوفرة بكثرة لدى الطوارق بمعدلات فائقة تفوق المسموح بها عالميا وهذا حسب تقارير المنظمات الدولية.[1]

كل هذه الثروات جعلت مالي محل أطماع وتنافس قوى كبرى مثل فرنسا، باعتبار دولة مالي مستعمرة فرنسية سابقة (كما سبق وأشرنا في الفصل الأول)، فبادرت فرنسا بمساعدات قدمتها لمالي لإنهاء الصراع بين الحكومة المالية وبين حركات التمرد في الشمال وإضعاف الجزائر، ويبرز ذلك من خلال القيام بتصريحات معارضة لاتفاقية تمنراست كتصريح "برنارد كوشنار" Bernard Kouchner لتجسيد الدولة الطارقية، ويبدو أن فرنسا تريد فرض دورها مرة ثانية في توجيه مشكل الطوارق وذلك لمحاولة بسط نفوذها على جهود المقاربة الجزائرية في المنطقة كمعارضة الاتفاقية المشار إليها (اتفاقية تمنراست) بحجة عدم مشاركتها فيها، وتجزم بعض الدراسات أن خصوصية وهشاشة المنطقة سهل لتلك الدول لاختراقها والتحكم في مواردها .[2]

تبحث فرنسا عن موطئ قدم لها في الساحل من أجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، لاسيما في محيط البلدان الناطقة باللغة الفرنسية، فيما يرى البعض الآخر أن غنى المنطقة باحتياطي كبير من النفط يسيل لعاب دول كثيرة ستأخذ على عاتقها حماية مالي من المتشددين القادمين من شمال البلاد، وهو ما سيوازن معادلة النفط العالمي في حال ما إذا أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز الذي يعبر منه أكبر جزء من بترول العرب .[3]

استطاعت فرنسا بالاتفاق مع مالي في تحرير الرهينة الفرنسية "بيير كامات " Pierre Kamat مقابل إطلاق مالي سراح أربعة من القاعدة المطلوبين من قبل العدالة الجزائرية وكذا موريتانيا.[4]

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] محمد صالح، التدخل الفرنسي بالساحل غايته عزل الجزائر عن دورها الريادي، ***المساء***، ع.4178، 2010/11/11، ص.04.

[3] علي عبد الرحيم، الدلالات السياسية لأزمة رهائن الجزائر والسيناريوهات المستقبلية لنشاط القاعدة، المركز العربي للبحث والدراسات، في ***http://www.acrseg.org/2295/bcrawl***،(16 ماي 2014)، على الساعة: 14.10

[4] صالح، ***مرجع سابق***، ص.05.

لم تكن الجزائر راضية على تصرفات مالي وقد اعتبرتها خرقا للاتفاقيات التنسيقية الأمنية، ومهددا للسلام في المنطقة، وقد أكدت التصريحات التي أدلى بهام مسؤول عسكري مالي شارك في الاجتماع التنسيقي 06 دول من الساحل من أنه لابد من أولوية التنمية مع المجهود العسكري والأمني ولمح على أن "تمسك السلطات المالية فضلا عن العمل مع الدول الجوار بحرية التنسيق مع كل الأطراف التي تبدي استعدادها في المساعدة على تنمية المناطق الفقيرة وهو ما يفسر انحياز باماكو وفتحها نافذة التدخل الفرنسي.[1]

أزمة مالي كانت امتحانا للعلاقات الجزائرية الفرنسية، فالخلافات بدت واضحة بين البلدين حول كيفية معالجة هذه الأزمة، ففي مقابل موقف جزائري يقوم على الدعوة إلى تغليب الحوار السياسي لحل الأزمة سلميا ومن خلال التكفل بكل أبعادها الأمنية، السياسية، الاقتصادية والإنسانية، كانت فرنسا أكثر حماسة للتدخل العسكري، ولم تخف الجزائر ارتيابها من الأهداف الحقيقية التي تحرك التدخل العسكري، وبذلت جهودا دبلوماسية حثيثة من أجل تجنب هذا الخيار.[2]

وإذا كانت فرنسا تبحث عن رعاية مصالحها من وراء هذا التدخل، فإن دول الجوار، وخاصة الجزائر، ستتحمل تبعات ثقيلة جراء هذه الحرب، وستتلقى مجموعة من التداعيات المحتملة، وهو ما قد يدفعها إلى اتخاذ إجراءات احترازية من أجل منع تسلل المتمردين، أو القيام بعمليات انتقامية في أراضٍ غير مالية، وهو ما حدث في فرنسا .[3]

وجدت فرنسا من هذا المنطلق المجال مفتوحا أمامها في إحكام السيطرة على المنطقة ثقافيا، اقتصاديا، وأمنيا بكل ما أوتيت من وسائل كإشعال فتيل الصراعات بين قبائل الطوارق في مالي، وتوظيف أزمة الطوارق لتنفيذ شركات أجنبية أخرى في المنطقة، وتسعى فرنسا لغلق كل الأبواب على كل الأطراف لتنفرد وحدها على منابع الثروات.[4]

وقد اقتنعت فرنسا مراحل سابقة أنه ليس في مصالحها خوض حرب مع سكان هذه القبائل، كما اقتنعت أن الطوارق هم همزة وصل بين دول المنطقة، لذلك فهي تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة المالية في سبيل الحفاظ على الوحدة الترابية واستقرار المناطق الشمالية في حين أنها تحرض بعض الانفصاليين لتعظيم فكرة الانفصال لتكوين الدولة الطارقية.[5]

---

[1] عمار بوزيد، الساحل الافريقي في عين الاعصار الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب، ***مجلة الجيش***، ع.561، (أفريل 2010)، ص ص 26،27.

[2] ابراهيم عبد الله، الجزائر تكيف مواقفها من التدخل الأجنبي في إفريقيا مع مصالحها الأمنية والسياسية، ***الأيام***، ع.2601 ، ديسمبر 2013، ص.04.

[3] عبد الرحيم، ***مرجع سابق*** .

[4] لوهاب حدرباش، ***موقف الأطراف الدولية من المسألة الطرقية في الساحل الإفريقي***، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص.133.

[5] ***المكان نفسه***.

عموما يمكن حصر التحدي الفرنسي أمام المقاربة الجزائرية في المنطقة من خلال محاولة فرنسا استعمال ورقة الطوارق كوسيلة ضغط على الجزائر وأكدت لتنفيذ سياستها التي تقوم على عزل الجزائر من المنطقة، وقد عبر الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي صراحة على أن **منطقة الساحل ضمن نطاق أمنها القومي**، والذي تعزز بشكل كبير في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب. [1]

سعت فرنسا منذ الأول إلى إيجاد غطاء من الشرعية الدولية عبر مجلس الأمن من ناحية، وحث الأطراف الإقليمية على التورط في مالي عملياتيا، لوجستيا وتمويلا من ناحية أخرى، كل هذا نابع من قناعتها بعدم وجود جدوى من المحادثات مع الجماعات الإسلامية في الشمال المالي، واستطاعت فرنسا أن تصطنع غطاءا من الشرعية الدولية منذ قرار 2085 لمجلس الأمن، لكنها بادرت بالقصف الجوي كمرحلة تمهيدية قبل ذلك ليتم دخول قواتها التي تقارب أعداد القوات الإفريقية وبدعم لوجيستي أمريكي وأوروبي في سبيل استرجاع المدن التي سيطرت عليها التنظيمات المتمردة في الشمال، وأن ما زاد التدخل الفرنسي مصداقية هو طلب المساعدة الرسمي من طرف الرئيس المالي السابق ديانكوندا تراوري لفرنسا دون أن ننسى إصرار الإيكواس ودعمها لهذا التدخل، وهنا التنافس الفرنسي على المنطقة جاء كضربة استباقية للمنافسة الأمريكية في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب .[2]

[1] محمد صالح، انكشاف عورة فرنسا حيال مستعمراتها القديمة، **المساء**،ع.3996،11 أفريل 2010، ص.07.
[2] علي أبو فرحة، تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها، ***قراءات إفريقية***، ع.16، (أفريل 2013)، ص.46.

المطلب الثاني : تراجع الدعم الأمريكي والأوروبي للمقاربة الجزائرية

تأكدت مرة أخرى، واقعية وصدق المقاربة الأمنية والسياسية للجزائر حيال منطقة الساحل الإفريقي بوجه خاص ومكافحة الإرهاب بوجه عام، وذلك باعتراف القوى الكبرى التي تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحتى روسيا، مما يعني قبولا دوليا وإقليميا بتجسيد كامل تفاصيل هذه المقاربة التي أثبتت مصداقية الرؤية الجزائرية في ضمان استقرار منطقة الساحل وتنميتها والتصدي الدولي لظاهرة الإرهاب الذي يستند إلى التجربة الجزائرية الرائدة في هذا المجال بشهادة الجميع، هذه الانتصارات التي ظلت تحققها المقاربة الجزائرية بخصوص ظاهرتي الإرهاب الدولي وتحديات منطقة الساحل، تعززت بتأكيد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تطابق وجهات نظرهما مع الرؤية الجزائرية الشاملة والمتكاملة في معالجة هاتين الظاهرتين، لقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية في وقت مضى، موقفها الرافض لدفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق سراح الرهائن المختطفين في منطقة الساحل، وعبرت عن تطابق وجهة نظرها مع الجزائر التي كانت السباقة لهذا الموقف من حيث المبادرة به وتحسيس المجموعة الدولية للالتفاف حوله بمصادقة مجلس الأمن الدولي على هذا الموقف في لائحة أممية تجرم دفع الفدية[1].

لقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان نائب المساعد الرئيسي لكاتب الدفاع لشؤون الأمن الدولي الأمريكي السيد جوزيف ماكميلان Joseph McMillan أنه لا يجب تقديم تنازل للجماعات الإرهابية في مجال دفع الفدية، حيث أكد المسؤول الأمريكي من الجزائر أن الأمر يتعلق اليوم بمواجهة التحدي المتمثل في جعل المجموعة الدولية توافق على هذا الطرح مثلما اقترحته الجزائر، ويأتي تطابق الموقف الأمريكي مع نظيره الجزائري بشأن تطبيق تجريم دفع الفدية على لسان المسؤول الأمريكي، عندما يقول صراحة "إن دفع الفدية مبادرة غير مجدية" و"أن هذه العملية تستخدم لتمويل الجماعات الإرهابية" وهو الموقف الإيجابي الذي ناضلت من أجله الجزائر منذ المصادقة على اللائحة الأممية لتجريم دفع الفدية .[2]

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، عن موقفها بشأن الأزمة في شمال مالي، بما يدل على اقتناعها بالطرح الذي قدمته الجزائر التي كانت تعارض أي تدخل عسكري في مالي زعزعة الوضع، وأبانت تصريحات القائد الأعلى لقيادة القوات المسلحة الأمريكية بإفريقيا "أفريكوم"، كارتر هام Carter Ham لدى زيارته للجزائر، عن هذا الموقف، حيث صرح بقوله إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد إيجاد حل "سياسي ودبلوماسي" للأزمة التي تهز شمال مالي، وخلال ندوة صحفية نشطها بمقر سفارة الولايات المتحدة بالجزائر أكد الجنرال هام "إن البديل الوحيد الذي لا يجب أن يكون هو الوجود العسكري الأمريكي في شمال مالي"، من جهة أخرى أضاف المسؤول الأمريكي أن "أحد الجوانب الأساسية في تسوية الأزمة المالية يكمن في التمييز بين المجموعات المسلحة بالمنطقة وتحديد تلك التي تعتبر إرهابية من التي هي ليس كذلك"،

[1] محمد صالح، مكافحة الإرهاب ومعالجة تحديات دول الساحل، **المساء**، ع.3698، 13 نوفمبر 2010، ص.06.
[2] **المكان نفسه.**

وبالمناسبة نوه الجنرال الأمريكي ب "الحضور الفعال جدا" للجزائر لاسيما بفضل المساعدة الإنسانية التي تقدمها للسكان اللاجئين بالمنطقة[1].

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع موطئ قدم في منطقة الساحل منذ 2001 في إطار مكافحة الإرهاب إثر نداء الاستغاثة الذي وجهته مالي للمجتمع الدولي والذي تصنف نفسها فيه على أنها في مواجهة مع حركات إرهابية قائلة بأن الثوار الطوارق إرهابيون وقطاع طرق ومهربون تابعون لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي .[2]

هذه الحجة كانت كافية لدى أمريكا في التدخل في سياسات دولة مالي وتوجيهها وفقا لمصالحها الخاصة، وتعززت أكثر خلال زيارة أمادو توماني توري إلى أمريكا في عهد جورج بوش الابن George Bush، ويرى أن تدخل أمريكا في بلاده يساعدها على التخلص نهائيا من التمردات المتتالية في الشمال، ويوقف الضغط الجزائري الليبي على حكومة بلاده، ولقد لعبت المساعدات الأمريكية أثناء التمرد الطارقي سنة 2005 دورا في التغيير في العلاقات المالية الأمريكية، والتدخل في رسم سياسة مالي وتوجيهها وفقا لمصالحها من خلال المساعدات الأمريكية، التكوين العسكري للجيوش، التدريبات العسكرية وتزويدها بالعتاد لمحاربة الإرهاب والإقرار بمكافحة هذه الظاهرة بشكل جماعي، الأمر الذي أغضب الطوارق ودفعهم لإطلاق النار على طائرة شحن عسكرية أمريكية كانت تقوم بإمدادات لفرق الجيش المالي، وفي هذا الإطار تم استحداث مبادرة الساحل في 2002، حيث سمح لمالي، موريتانيا، التشاد والنيجر بتدعيم إمكانياتها لمراقبة حدودها بفضل الدعم اللوجستي بزيادة قدراتها القتالية، وقدرات ميزانية هذا البرنامج ب 7.75 مليون دولار وارتفع في 2005 ب 6 مليون دولار والذي يعتقد ارتفاعه إلى 100 مليون دولار في السنوات الأخيرة، وتم تطوير هذا البرنامج في جوان 2005 باسم مبادرة محاربة الإرهاب عبر الصحراء الذي يهدف إلى توسيع نطاق مجالاته من المجال العسكري إلى الاقتصادي والسياسي، يركز أساسا على دول شمال إفريقيا، ثم تطور إلى طلب تأسيس قاعدة في دول الساحل .[3]

ولم تجد المقاربة الأمريكية قبولا من الجزائر ولا من دول المنطقة، فالجزائر أعلنت مرارا وتكرارا عن رفضها التام للتدخلات الأجنبية، وأكدت أن مسألة الأمن هي مهمة تخص دول المنطقة نفسها، وجاء هذا واضحا مع وزير الخارجية الأسبق محمد بجاوي: **إن تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من رقبة الاستعمار الفرنسي لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها .**[4]

---

[1] محمد عبد العظيم، قائد افريكوم يستمع للمقاربة الجزائرية، ***الموعد***، ع2359، 30 سبتمبر 2012، ص.05.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] Cristopher Isike, « The United States Africa Command : En Hancing America, Security Or Fostering Africa Development, ***Africa Security Review***, 17.01.2008, p.33.

[4] بوعلام غمراسة، لسنا معنيين بمشروع القيادة الأمريكية في الساحل الإفريقي، وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده، الشرق الأوسط، ***العرب الدولية***، ع.10323، مارس 2007، ص.02.

أكدت الجزائر على رفضها القطعي لأن تكون أراضيها مقار للقاعدة "الأفريكوم" أما بالنسبة للدول (ليبيا، موريتانيا، المغرب، مالي والنيجر) فقد أعلنت رفضها بالرغم من أن الطلب قد قدم بصيغ أخرى منها تقسيم جيش الأفريكوم على عدة دول إفريقية بدل من أن يكون في دولة واحدة، إضافة إلى مهام الأفريكوم أنها لا تقتصر فقط على محاربة الإرهاب بل تعمل على مساعدة الأفارقة في مكافحة الإرهاب.[1]

هناك إمكانية أن يلقى هذا الإغراء قبول لدى كل من مالي وبوركينافاسو أمام الإغراءات المالية الأمريكية المقدمة لمالي والمقدرة ب 560 مليون دولار بحجة مكافحة الإرهاب، يمكن أن يظهر هذا من خلال دعوة مالي إلى عقد قمة دول الساحل حول المؤتمر الإقليمي الأول حول انعدام الأمن لإعطاء فرصة للجانب الأمريكي.[2]

ورغم الإشادة الدائمة بالدور الريادي للجزائر في المنطقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والدعم بالتصريحات للمقاربة السلمية الجزائرية، إلا أنه مع انفجار الأزمة الأخيرة في مالي وتحديدا 2012 بعد الانقلاب العسكري سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقناع الجزائر بالتورط مباشرة في التدخل العسكري، ولعل زيارة هيلاري كلينتون للجزائر خير دليل على ذلك .

أما الاتحاد الأوروبي فقد أبدى في البداية دعمه للمقاربة الجزائرية السلمية تجاه الأزمة المالية من خلال دعم جهود الوساطة الجزائرية بين الحكومة المالية والمتمردين في الشمال المالي، وجاء بيان على لسان الناطق الرسمي باسم مجلس الاتحاد الأوروبي، وهو ما يبين أن الاتحاد الأوروبي يشجع على حل النزاع والأزمة بطريقة سلمية تفاوضية، كما يعكس تزكية أوروبية للدور الجزائري في المنطقة، غير أنه في الأخير استطاعت فرنسا كسب تأييد الاتحاد الأوروبي بشأن التدخل العسكري بل وحتى مشاركة هذا الأخير لوجيستيا في التدخل من خلال إرسال 200 عسكري لتدريب الجيش المالي مع التحفظ على المشاركة المباشرة في أعمال العنف والقتال.[3]

[1] عمر نجيب، أفريكوم لم تمت بعد : واشنطن تعيد محاولتها لإقامة قاعدة في واد درعة جنوب المغرب، موقع مغرس، في ***http://www.maghress.com/attajdid/38591***،(03 ماي 2014)، على الساعة 20.00

[2] عاطف قدادرة، رئيس مالي يكشف طبيعة لقائه بهما على هامش قمة عدم الانحياز، بوتفليقة والقذافي وافقا على التحرك عسكريا واستخباراتيا ضد القاعدة، **الخبر**، ع.5704، 21 جويلية 2009، ص.03.

[3] أبو فرحة، ***مرجع سابق***، ص.47.

المبحث الرابع : آفاق السياسة الجزائرية

ما يمكن أن يستنتج من خلال المقاربة الجزائرية وما يمكن أن تكون عليه مستقبلا، من خلال سيناريوهات تم تحديدها في ثلاث، الاستمرارية، التغير والتهميش .

المطلب الأول : مستقبل المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة المالية

كثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في مجال النزاعات بالتقدير والاحترام، وهذا ما لاحظناه في تعاملها مع الأزمة المالية، فموقفها القائم على المقاربة السلمية هو موقف محترم، ورغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر بتمسكها بسياسة الأفعال لا سياسة التصريحات، إلا أنها نجحت في كثير من الأحيان بتمرير رؤياها الخاصة خاصة في المجال والشق الأمني، ولعل ما يميز حركيتها حاليا هي التطورات الأخيرة في منطقة الساحل عموما وشمال مالي خصوصا والتداعيات التي يمكن أن تصعد مباشرة إلى الجزائر وبالإضافة إلى ذلك، تلعب الجزائر دور المنسق والفاعل الإقليمي المحوري لمنطقة الساحل والصحراء في مواجهة تحدي مكافحة القاعدة في المنطقة، بعد أن أثبت داخليا نجاعته في ذلك، بفضل تبني خيار المصالحة الوطنية من جهة، وقدرات الجيش الوطني الشعبي، والأسلاك المشتركة الذين أظهروا قدرة كبيرة على مواجهة الجماعات الإرهابية، في ظل توفير الدولة لأحدث التقنيات المستعملة الدولية، حيث لعبت الجزائر فيها دورا محوريا في تبني سياسة رفض أي تدخل أجنبي، خاصة ما تعلق بالقواعد العسكرية.[1] فقد كان الاجتماع الوزاري الثالث للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي احتضنته أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) مؤخرا، فرصة للجزائر لاستعراض رؤيتها بخصوص مكافحة الآفة والأساليب المعتمدة في ذلك ،لاسيما فيما يتعلق برفض دفع الفديات للجماعات الإرهابية المحتجزة للرهائن، إذ توج الاجتماع بالمصادقة على "مذكرة الجزائر" بهذا الخصوص.[2]

إن الجهود الجزائرية في منطقة الساحل عموما ومالي خاصة ترجع إلى سنوات التسعينيات، من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا من أجل تسوية النزاعات في المنطقة، فإن تلك الجهود الجزائرية قد توالت فيما يخص مشكل الطوارق شمال مالي والتهديدات الجديدة المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الرهائن، فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرم دفع الفدية

[1] محمد خلاف، نشاط الدبلوماسية الجزائرية : حركية نوعية تواكب التحولات في العالم، المساء، 2012/12/20، في ***http://www.el-massa.com/ar/content/view/67207*** (2014/05/07)، على الساعة: 14.00

[2] ***المكان نفسه.***

للإرهاب لقاء الإفراج عن الرهائن والمختطفين، وذلك من أجل تخفيف مصادر التمويل التي تتغذى منها التنظيمات الإرهابية .[1]

انطلاقا من الموقع الجيواستراتيجي للجزائر بين البحر الأبيض المتوسط شمالا ومنطقة الساحل جنوبا، وبما أنها تمثل بوابة إفريقيا، كما تحتوي الجزائر على موارد طاقوية حيوية وهامة واحتياطي نقدي هائل مقارنة بوضع دول أوروبية أو مغاربية محيطة بها، قوة عسكرية وأمنية منضبطة، واكتسبت خبرة في إدارة مكافحة الإرهاب تحاول تبني منظومة إقليمية أمنية في الساحل، فالمقاربة الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية، مشروع من أجل المتوسط، البحث عن قاعدة عسكرية الأفريكوم، فالجهود الجزائرية لا تستند إلى عنصر قوة إضافي وهي القوة الإعلامية الناعمة في عصر الفضائيات وجيل الفايسبوك، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة لكن سرعة التغير سريعة جدا.[2]

يمكن تحديد مستقبل السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية من خلال ثلاث سيناريوهات تتمثل فيما يلي :

- ✓ السيناريو الأول : وهو سيناريو استمرارية الوضع القائم للسياسة الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي عامة ومالي خاصة، من خلال تمسكها بمبادئها الثابتة المعروفة منذ استقلالها إلى يومنا هذا غير أنها تكيف هذه المبادئ بما يحمي الوحدة الترابية للدولة .
- ✓ السيناريو الثاني : وهو سيناريو تزايد اهتمام الجزائر بمنقطة الساحل باعتبارها فاعل إقليمي في المنطقة، وهذا بناءا على الوضع التصاعدي للأحداث والأزمات والتهديدات المحتملة والقادمة من المنطقة وإمكانية تسللها إلى الجزائر.
- ✓ السيناريو الثالث : وهو سيناريو التهميش، هو احتمال آخر وارد للسياسة الجزائرية في المنطقة غير أنه مستبعد، وهذا بناءا على عدم قدرتها في فرض أجندتها الدبلوماسية القائمة على الحل السلمي للأزمة، بالإضافة إلى تعدد الأطراف وتدويل الأزمة بدخول أطراف وقوى خارجية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا هذا من جهة، و من جهة أخرى التهديدات القادمة من الجماعات الإرهابية التي هي في تزايد مستمر، هذا ما يترجم أن منطقة الساحل هي محل تنافس دولي في خضم وضع أمني متدهور .

عرفت الدبلوماسية الجزائرية نشاطا كبيرا على جميع الأصعدة حيث زادت من وتيرتها على المستويين الإقليمي والدولي سعيا لإيجاد حلول لمختلف النزاعات سيما في منطقة الساحل وأزمة شمال مالي، ووفاء منها

[1] أسماء رسولي، ***مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية***، رسالة ماجستير،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص.152.
[2] مصطفى صايج، الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، ملف الدبلوماسية الجزائرية، في ***http://www.facebook.com/notes/32052644797505***، (2011/12/02)،على الساعة 10.15

لمبادئها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بلورت الجزائر مقاربة " براغماتية " للخروج من الأزمة في مالي مع الإحاطة بالجوانب التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تحديد إستراتيجية خاصة بالساحل.[1]

ومن أجل الحصول على أفضل نجاح، فإنه يجب تجسيد هذا المسعى في ظل احترام بعض الشروط من بينها أن الماليين هم أول المعنيين بإيجاد حلول لمشاكلهم وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم من خلال تعزيز إمكانياتهم المادية، ولتجسيد هذا المسعى ينبغي أن يحظى الفاعلون في المجتمع الدولي بأجندة مشتركة، وأن تتم جهودهم حسب خطة واحدة تأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكذا مصالح الأمن الوطني للبلدان المجاورة وهي الجزائر بدرجة أولى ثم موريتانيا والنيجر؛ كما ينبغي الأخذ بالحسبان مسؤوليات الإشراف والتنسيق المنوطة بالإتحاد الإفريقي في مجال الحفاظ على السلم والأمن والدعم من الأمم المتحدة في هذا المجال، وقد أكدت الجزائر في هذا الخصوص على أنها ستظل ملتزمة إلى جانب مالي إلى غاية عودة السلم والأمن والاستقرار إلى هذا البلد، إلا أن الجزائر ترى أن الأحداث الجارية بالمنطقة يجب أن لا تحول الأنظار عن تحديد التهديد الحقيقي الذي يمثل خطرا على أمنها واستقرارها .[2]

[1] الساحل: 2012 سنة نشاط الدبلوماسية الجزائرية على جميع الأصعدة، في : **http://localhost/aps-ouest/spip.php?article7656** ،(03 ماي 2014) على الساعة 11.30 .

[2] ***المكان نفسه .***

المطلب الثاني : توصيات ومقترحات

ما يمكن طرحه كتوصيات ومقترحات للسياسة الجزائرية في هذا المجال من أجل بناء سياسة تدخلية تساهم في درء التهديدات الجنوبية من جهة، وصناعة دور إقليمي من جهة أخرى يتماشى مع ظروف الجزائر الراهنة، كل هذا وذاك يمكن أن يكون من خلال :

- ✓ العمل على بلورة آليات ناجحة تستهدف تنمية المنطقة من أجل القضاء على الفقر ، المجاعة، التهميش السياسي...
- ✓ ضرورة العمل على ترسيخ علاقة الجزائر بدول الساحل عامة والعلاقات المغاربية الإفريقية خاصة .
- ✓ ضرورة اضطلاع الجزائر بدور القائد الإقليمي الذي من شأنه أن يراقب تطورات الأمور في المنطقة ويساهم في حل مشاكلها بعيدا عن أي تدخل أجنبي .[1]
- ✓ التركيز على التنمية كآلية سياسية للقضاء على ظواهر مرضية في إطار العلاقة بين الأمن والتنمية .
- ✓ تطوير دبلوماسية وقائية نشيطة لاحتواء التأثيرات المحتملة .
- ✓ ضرورة تبني إستراتيجية استباقية للتعامل مع التهديدات .
- ✓ تطوير تفاعل عسكري مشترك فعال بين الدول .
- ✓ ضرورة تجفيف منابع الثراء غير الشرعي والإجرامي نظرا للترابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة .
- ✓ تفعيل اقتراح إنشاء صندوق خاص بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية .
- ✓ تعزيز استخدام قدرات عسكرية في مجال مكافحة الإرهاب .
- ✓ تنشيط وإعادة تفعيل السلك الدبلوماسي بما يتماشى مع الظروف الراهنة .[2]

[1] باخوية، ***مرجع سابق .***
[2] بلعيد، ***مرجع سابق .***

استنتاجات الفصل :

عرفت السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية عدة صعوبات وعراقيل يمكن تلخيصها من خلال التحديات الداخلية، الإقليمية و حتى الدولية :

1. تكمن التحديات الداخلية في تراجع الدور الدبلوماسي الجزائرية وعدم قدرة الجزائر على إقناع الأطراف المتنازعة ومنه صعوبة تنفيذ الاتفاق، إضافة إلى عدم قدرتها على وضع آليات فعالة ناجعة لمنع التدخل العسكري، بالمقابل تفاوضها مع أطراف لا تعرف توجهاتها ما جعلها في مأزق التمييز بين العنصر السياسي والإرهابي، ونقصد هنا حركة أنصار الدين . تلاها صعوبة كسب ثقة الطرفين الحكومة المالية من جهة وحركات التمرد من جهة ثانية التي أرادت الانتقام من الجزائر بعد فتح المجال الجوي .
2. أما التحديات الإقليمية تتمثل في موقف تنافسي يظهر في كل من المغرب الذي يريد سلب الريادة الإقليمية من الجزائر محاول تشويه سمعة الجزائر، وليبيا الذي لعب على عنصر الطوارق وأراد كسب ثقتهم زعزعة منه لمكانة الجزائر. موقف تعاوني يظهر في كل من تونس التي أيدت الحل الجزائري ورحبت بفكرة الحل السلمي ونسقت في المجال الأمني مع الجزائر، بوركينافاسو الذي كثف زياراته مع الجزائر من أجل التعاون والتركيز على الجهود الثنائية حفاظا على الوحدة الترابية، غير أنها في نفس الوقت لم تصدر أي بيان بشأن التدخل العسكري الفرنسي بل وحتى فتحت مجالها الجوي للقوات العسكرية شأنها شأن موريتانيا، باعتبار هذه الأخيرة هي الدولة الأضعف في منطقة الساحل، دافعت عن الحل السلمي، التشاد ونيجيريا موقفهما أضعف الموقف الجزائري من خلال مساعداتهما في العملية العسكرية للتدخل في شمال مالي، من جهة أخرى المنظمة الإقليمية الإيكواس جهودها منافية للجهود الجزائرية مدعمة التدخل العسكري تفاديا منها للأعباء المادية .
3. في حين على المستوى الدولي هناك موقف منافس للجهود الجزائرية وبالطبع هو المنافس الفرنسي من خلال طرح مقاربته العسكرية منذ البداية، مستغلة ملف الطوارق في ذلك، أما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي فقد غيروا موقفهم بعدما أيدوا المقاربة الجزائرية في البداية، فيبدو هنا أن المصلحة تغلبت .
4. أخيرا و ليس آخرا أفاق السياسة الجزائرية في منطقة الساحل عموما ودولة مالي خصوصا يتعلق بمستقبل السياسة الجزائرية، هنا بنينا ثلاث سيناريوهات سيناريو استمرارية الوضع القائم وذلك من خلال تمسك الجزائر بمبادئها وتكييفهم مع المتغيرات الدولية، سيناريو زيادة اهتمام الجزائر بالمنطقة باعتبارها فاعل إقليمي أول، أما سيناريو التهميش فهو وارد غير أنه مستبعد وهو تخلي اهتمام الجزائر بالمنطقة أمام تنافس القوى الكبرى عليها، لهذا هناك جملة من التوصيات

والمقترحات التي يمكن أن تتبناها الجزائر مستقبلا من أجل تفعيل دبلوماسيتها خاصة وسياستها الخارجية عامة .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة وعبر عملية البحث التي تم القيام بها في هذا الإطار من أجل معالجة موضوع يكتسي أهمية بالغة ألا وهو السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2013 .

حيث عرفت مالي الدكتاتورية سابقا والديمقراطية حاليا أربعة تمردات من طرف الحركات التي تصنفها مالي حركات انفصالية بينما ترى نفسها حركات تحررية ؛ كون مالي دولة من دول الساحل التي تعرف أزمات ومأزق أمني سياسي اقتصادي واجتماعي، وهي الأخرى تعاني الأمرين ما قد ينعكس مباشرة على الجزائر باعتبارها دولة تقع في الحدود الجنوبية لها، ما يفرض على الجزائر اللجوء إلى مبادرات على المستوى الثنائي بين البلدين من أجل إحكام الوضع وأن لا يتطور أكثر لتفادي ما قد ينجر عنه من حالات استنفار تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، كانت الجزائر تلعب دائما دور الوسيط في جميع التمردات التي عرفتها مالي وذلك منذ 1959 (أول تمرد) ضد حكومة مادیبو كايتا الذي قمع عسكريا بعد تدخل جزائري لصالح الحكومة المالية، تلاه تمرد 1991 حين ظهرت بعض الجماعات المسلحة التي ربطت اتصالاتها بحركات أخرى خارجية (من ليبيا بشكل خاص)، حيث قامت بهجوم عسكري أدى إلى نزاع مسلح بين الطوارق والحكومة المالية وتدخلت الجزائر مرة أخرى بدور الوسيط بين الطوارق المتمردين من جهة وحكومة موسى تراوري من جهة أخرى، أدت هذه الاتفاقية المدعمة باتفاق وطني في 1992 إلى وقف إطلاق النار ودام هذا الاتفاق مدة عشر سنوات، إلى غاية 2006 أين عرفت المنطقة تمرد آخر مع بداية فرار الطوارق من الجيش المالي بعد أن تم إدماجهم فيه (اتفاقية تمنراست)، وككل مرة كانت الجزائر الوسيط (جويلية 2006) بين متمردي الطوارق وحكومة توري حيث تمكنت هذه الأخيرة من إنهاء تمرد الطوارق بشكل نهائي؛ لكن وبعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا وعودة الطوارق الماليين الذين يحوزون أيضا على الجنسية الليبية مدججين بالأسلحة المطورة، وفي ظرف ستة أسابيع فقط من عودتهم بدأت تلوح في الأفق بوادر التمرد الأخير والذي كان في 17 جانفي 2012 بالهجوم على مناطق من الشمال المالي، وفي 22 مارس 2012 كان الانقلاب العسكري على حكومة توري والذي لم يكن متبقى له سوى أسابيع في كرسي الحكم، وقد كان لهذا الانقلاب عدة نتائج منها إعلان دولة أزواد في 05 أفريل 2012، ومع عجز الحكومة المالية أمام الوضع ناشدت الأمم المتحدة بضرورة إنشاء قوات دولية للتدخل

وإعادة الشرعية الدستورية للسلطات المالية، الأمر الذي رحبت به فرنسا حيث لم تتردد ولو للحظة في إصدار مقترحها العسكري تحت الفصل السابع .

تعتبر أزمة مالي أزمة متعددة الأطراف : الحركات بشقيها الانفصالية كحركة تحرير أزواد ذات الطابع القومي والتي تعتبر مطالبها شرعية، والجهادية السلفية كحركة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا والقاعدة ببلاد المغرب العربي، والذي شكل فارقا في انفجار الأزمة الأخيرة بهذا الشكل الغير مسبوق هو التحالف بين هذه الحركات . طرف آخر أساسي في هذه الأزمة الحكومة المالية والتي تعتبر طرف محلي تعاني من فساد سياسي إداري، ليبيا وكطرف إقليمي في الأزمة ساهمت في تدهور الوضع من خلال فوضى انتشار السلاح، إلى جانب المغرب والذي يعتبر أيضا طرف إقليمي رحبت بالمقترح الفرنسي وساهمت فيه بفتح مجالها الجوي، أما الجزائر وككل مرة كانت مقاربتها سلمية قائمة على الحل السلمي من خلال التفاوض بين الحركات المتمردة والحكومة المالية . وكأطراف دولية فرنسا ومقاربتها العسكرية المدعومة بصوت الولايات المتحدة الأمريكية التي غيرت من رؤيتها وفق اعتبارات مصلحية وكذا الاتحاد الأوروبي. تحاشي منظمة الإيكواس الخوض في الأزمة مؤيدة في ذلك التدخل العسكري الذي يضمن لها بعض المساعدات، أخيرا منظمة الأمم المتحدة التي أصدرت ثلاثة قرارات بشأن الأزمة المتمثلة في القرار رقم 2056، قرار رقم 2071 ، وقرار رقم 2085 القاضي بشرعية التدخل العسكري .

ترتكز الجزائر في سياستها الخارجية على جملة من المبادئ المستمدة من الدستور الجزائري منذ الاستقلال، حيث تعتبر سياستها ناجعة إلى حد كبير وذلك انطلاقا من تجربتها المحلية كل هذا جعلها تتميز إقليميا وحتى دوليا، لهذا نجدها تجاه مالي اعتمدت على الأدوات الناعمة من سياسية كاللجان المشتركة مع الدولة المالية، إلى جانب اللجنة البرلمانية للصداقة التي كانت سنة 2008، اللجنة الثنائية الحدودية إضافة إلى اللجنة العليا المختلطة، كلها تهدف إلى التعاون الثنائي بين الدولتين والعمل على الحفاظ على وحدة واستقلال مالي، من جهة أخرى الأدوات الدبلوماسية وتظهر هنا المجهودات الجزائرية مع بداية التسعينات من خلال اتفاقية تمنراست بين الحكومة المالية وحركة تحرير أزواد إلى جانب لقاءات العاصمة المتتالية من 1991 إلى 1996، وأيضا اتفاق الجزائر لاسترجاع السلم والأمن في كيدال في 2006، ويتجلى هنا أن الجزائر لعبت وتلعب دائما دور المسهل للمفاوضات بين طرفي النزاع من خلال تقريب وجهات النظر مع عزل القاعدة . إلى جانب الأدوات الأمنية ويرجع الفضل إلى وزارة الدفاع

الجزائرية التي تعتبر حماية الحدود الجزائرية البرية مع الساحل من أولويات اهتماماتها وتكمن هنا الأدوات في تأسيس مركز مراقبة في 2003 بمالي ووحدة الدمج والاتصال في 2010 باعتبارها خلية استخباراتية بمنطقة تمنراست في الجنوب الجزائري، تهتم برصد نشاط القاعدة والجريمة، كما توفر آلية للتشاور بين البلدان المنسقة، من جهة أخرى نجد أن الجزائر وقعت عدة اتفاقيات عسكرية ثنائية مع مالي في المجال العسكري من أجل تدريب الجيوش، مساعدات عسكرية، وتعاون ثنائي عسكري مكثف في هذا المجال يظهر لواء شمال إفريقيا الذي يمثل دول شمال إفريقيا من أجل تفعيل آليات التعاون الثنائي الجهوي، الإقليمي والدولي . إلى جانب الأدوات الناعمة نجد الأدوات الاقتصادية المتمثلة في تنمية الشمال المالي والجنوب الجزائري من خلال المشاريع التنموية، اجتماعيا تظهر آليات التعاون الثنائي من خلال فتح قنوات الحوار ودعم الطرق القادرية والصوفية، أما ثقافيا فتتمثل في البعثات الطلابية بين الدولتين ومجال التدريس بصفة عامة .

هي أدوات اعتمدتها الجزائر من 1990 إلى 2013 تجاه الأزمة في مالي، غير أن هذه الأدوات باعتبارها مقاربة سلمية تهدف إلى إنهاء الوضع المتردي في مالي واجهتها عراقيل وصعوبات على كافة المستويات، محليا عرفت الدبلوماسية الجزائر تراجع نوعا ما بعدم اعتمادها على آليات فعالة وسريعة، من جهة أخرى كانت تتفاوض مع طرف تجهل توجهاته ما جعلها تجد صعوبة في التمييز بين العنصر السياسي والإرهابي وهنا نقصد بدرجة أولى حركة أنصار الدين، ومنه فشل المقاربة الجزائرية في وساطتها بين الأزواد والحكومة المالية ما يعني خسارتها للطرفين .

معروف أن الجزائر تعتمد بشكل شبه أساسي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بطرق سلمية، لذلك كان موقفها المبدئي مبني على حل سلمي للأزمة من خلال التفاوض والوساطة، غير أنه ما يلاحظ أنها قامت بتعديل موقفها وتبنيها لفكرة التدخل العسكري ويظهر ذلك من خلال فتحها لمجالها الجوي حفاظا منها على استقرار بلادها ووحدتها الترابية ؛ إقليميا المقاربة الجزائرية واجهت تحديات تنافسية من المغرب وليبيا على الريادة الجزائرية في المنطقة، إذ قامت المغرب بدعم التدخل وفتحها للمجال الجوي وتشويه سمعة الجزائر من خلال اتهامها بدعمها للعنصر الإرهابي بل وأكثر أنه صنع جزائري، في حين ليبيا التي لعبت على العنصر الطارقي وبالتالي زعزعة الموقف الجزائري، تونس وموريتانيا أبديا تأييدهما للمقاربة الجزائرية والدفاع عن الحل السلمي للأزمة، غير أن التشاد ونيجيريا ساهموا في فتح المجال الجوي للقوات العسكرية من أجل الحملة العسكرية على الشمال المالي،

أما دوليا فتظهر هنا بصفة أساسية المقاربة الفرنسية القائمة على منطق التدخل العسكري منذ البداية المنافي تماما للموقف الجزائري، حيث عمل على زحزحته وتغلبه عليه، ونجحت فرنسا في كسب صوت كل من الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل وحتى الإتحاد الأوروبي الذي قدم دعما لوجستيا للتدخل .

مستقبل السياسة الجزائرية في المنطقة مرهون بثلاث سيناريوهات متمثلة في استمرارية الموقف الجزائري القائم على المبادئ الأساسية، تغيير المقاربة وذلك بزيادة اهتمام الجزائر بالمنطقة سيما في ظل التهديدات المنتشرة بكثرة في الساحل عامة ومالي خاصة، أما تهميش المنطقة فهو سيناريو وارد غير أنه مستبعد، نظرا للتنافس الأجنبي على المنطقة وتكالب القوى الكبرى عليها. لهذا يتعين على الجزائر طرح آليات أكثر فعالية ونجاعة من خلال الحل السريع وعدم التباطؤ في اتخاذ قرار معين بشأن الوضع.

الملاحق

الملحق رقم : (1)

(الجزائر – مالي الأحد 11 سبتمبر 2011)

الجزائر ومالي يوقعان على عدة اتفاقيات تعاون : تم التوقيع على عدة ***اتفاقيات تعاون*** بين الجزائر ومالي في قطاعات التجارة والتكوين والبحث العلمي والثقافة يوم الأحد 11 سبتمبر 2011 بالجزائر بمناسبة اجتماع الدورة أل 11 للجنة المختلطة للتعاون بين البلدين . يتعلق الأمر باتفاق تعاون بين غرفتي التجارة الجزائرية والمالية ومذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي . كما تم التوقيع على بروتوكول اتفاق في مجال التكوين والتعليم التقني والمهني ومذكرة تفاهم حول التعاون في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال . كما اشرف الجانبان على التوقيع على برنامج تنفيذي في مجالات الرياضة والشباب(2012-2014) وبرنامج للتبادل الثقافي (2012-2014) واتفاق يتعلق بعمليات البحث وإنقاذ الطائرات.

وخلال اجتماع الدورة أل 11 للجنة المختلطة للتعاون الجزائري – المالي تم التوقيع على إتفاقية تعاون بين المركز الوطني للمخطوطات بأدرار و معهد الدراسات الإسلامية العليا أحمد بابا بتمبكتو .

الملحق رقم : (2)

(بيان صحفي بتاريخ 26 فيفري 2008)

أشرف السيد محمد جميعي نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني يوم الثلاثاء 26 فيفري 2008 بمقر المجلس على ***المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر- مالي*** التي يرأسها السيد على الهامل، وقد سطرت المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر – مالي في برنامج عملها مجموعة من الأهداف تتلخص أساسا في تعزيز قنوات الحوار والتشاور بين المجلس الشعبي الوطني والمجلس الوطني المالي من خلال تبادل زيارات الوفود والخبرات في المجال التشريعي وكذا السعي إلى التنسيق بين مواقف المؤسستين التشريعيتين في المحافل البرلمانية القارية والدولية بخصوص كبريات القضايا المطروحة في الساحة الدولية وفي مقدمتها تلك التي تهمم المنطقة الجغرافية التي تشكل قاسما مشتركا بين البلدين، وقد حضر مراسيم التنصيب السيد أحمد أغ بيبي Ahmada AG Bibi رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة مالي- الجزائر بالمجلس الوطني المالي.

الملحق رقم : (3)

موقف المغرب من الاعتداء الإرهابي على مركب (تيقنتورين) بعين أميناس

على المستوى الرسمي .... أصدرت الحكومة المغربية بتاريخ 21 جانفي 2013 بيانا نددت فيه بالعملية الإرهابية التي استهدفت مركب الغاز ' بتقنتورين'، وأعربت عن تضامنها مع الجزائر وعائلات الضحايا، ودعت إلى مقاربة شمولية مندمجة وتعاون إقليمي لمواجهة التهديدات الإرهابية المتزايدة .

على المستوى الإعلامي ... استغلت وسائل الإعلام المغربية بما فيها وكالة الأنباء الرسمية هذه العملية لشن حملة شرسة ضد الجزائر لتشويه صورتها والنيل من مؤسساتها الأمنية وذلك على النحو التالي :

1. اعتبرت الطريقة المعتمدة في معالجة هذه الأزمة بأنها تعكس فشل المقاربة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب،
2. وصفت هجوم الجيش الجزائري على الإرهابيين لتحرير الرهائن بالعمل الارتجالي وهو ما يؤكده سقوط عددا كبيرا من الضحايا،
3. أوضحت أن الجزائر لا تستطيع أن تكون دولة محورية في المنطقة ولا تملك الإمكانيات لذلك،
4. الإيحاء للرأي العام بأن عملية الاعتداء الإرهابي على مركب الغاز بتقنتورين مدبرة من طرف الأجهزة الأمنية، وأن الإرهاب من صنع المخابرات الجزائرية .

الجداول

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	التعاون العسكري في مجال التكوين	67
02	عدد الطلبة الذين تحصلوا على منح في الجامعات الجزائرية	75

قائمة المصادر والمراجع :

1. المصادر :

النصوص الرسمية

أ- الدساتير والمواثيق:

1. باللغة العربية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الميثاق الوطني***، 1976 .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**.
3. وثيقة ***تنصيب اللجنة العليا المختلطة الجزائرية – المالية***، الجزائر يوم 16 و20 نوفمبر 2007.

2. باللغة الفرنسية:

4. Accord de Tamanrasset, 1991.

ب-الخطابات :

5. معمري، خالفة ***خطاب الرئيس هواري بومدين*** في مؤتمر السفراء لـ20 أكتوبر 1969. الجزائر. 1993.

2.المراجع :

أولا: الكتب

6. السويدي، محمد. ***بدو التوارق بين الثبات والتغيير: دراسة سوسيولوجية انتروبولوجية في التغيير الاجتماعي***. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986 .

7. السيد سليم، محمد . ***تحليل السياسة الخارجية*** . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط2 ، 1998 .

8. الشنة، أحمد .العاصفة الزرقاء، ***تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية***. الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، د-س-ن .

9. بوحوش، عمار. التاريخ ***السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962*** . بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997 .

10. بوعشة، محمد . ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاثيوبية-الإريتيرية***. بيروت : دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004 .

11. بوقارة، حسين. ***تحليل النزاعات الدولية*** . الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع، 2008 .

12. بيتر، فالنستين . ترجمة سعد فيصل السعد. ***مدخل إلى فهم تسوية الصراعات، الحرب والسلام والنظام الدولي***. الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، ط1، 2002 .

13. جنسن، لوبد . ***نظرية السياسة الخارجية*** . ترجمة عبد الحي وليد . السعودية، عمادة شؤون المكتبات، د-س-ن .

14. غير، روبرت تيد . ***لماذا يتمرد البشر؟***. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث . دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1،2008 .

15. فتلاوي، سهيل. ***المنظمات الدولية***. لبنان: دار الفكر العربي، ط1، 2004 .

16. مايسون، سيمون ورتشارد، ساندرا . ***أدوات تحليل النزاعات***. الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، 2002 .

17. يوسف، عاكف صفوان . ***المنظمات الإقليمية والدولية***. القاهرة : دار الأحمدي للنشر، ط1، 2004 .

ثنيا : الرسائل الجامعية

18. الطاهر، محمد عديلة . ***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004***. رسالة ماجستير. قسنطينة : جامعة منتوري، 2005 .

19. العايب، سليم . ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي*** . رسالة ماجستير (غير منشورة). باتنة : جامعة الحاج لخضر، 2011 .

20. إيدابير، أحمد. ***التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي***. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012 .

21. بشكيط، خالد . ***دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي***. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011 .

22. بوبية، نبيل. ***المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء***. رسالة ماجستير. الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011.

23. حدرباش، لوهاب. ***موقف الأطراف الدولية من المسألة الطرقية في الساحل الإفريقي***. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011 .

24. رسولي، أسماء. ***مكانة الساحل في الاستراتيجية الأمريكية***. رسالة ماجستير. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011 .

25. قجالي، محمد . ***ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار. الحالة الجزائرية – التونسية .*** رسالة ماجستير (غير منشورة). الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 1990 .

26. لحلوح، بلقاسم . ***دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة***. رسالة ماجستير (رسالة غير منشورة) . البليدة: جامعة البليدة، 2004 .

ثالثا : الدوريات

1. المجلات :

أ- باللغة العربية :

27. أبو فرحة، علي . تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها . ***قراءات إفريقية*** .ع.16 . (أفريل 2013).

28. بن عنتر، عبد النور. الإستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي . ***مركز الجزيرة للدراسات***. المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة . الدوحة(فيفري 2013).

29. أبو بكر، الأنصاري . المغرب الكبير بين التعاطف الشعبي مع الطوارق وسندان من الحروب الأهلية بالمنطقة . المحور : القومية، حقوق الأقليات وحق تقرير المصير. ***الحوار المتمدن*** . ع598 . (28 أفريل 2007) .

30. معزوزي، رياض . "جهود كبيرة لتحويل الجنوب الجزائري إلى جنة استثمار من منطلق البيئة: مشروع القرن الإفريقي في تحويلات المياه وإنتاج الطاقة البديلة" . ***مجلة الأهرام***. ع.180(2011/05/05) .

31. ولد ابراهيم، الحاج . أزمة الشمال المالي. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم . ***مركز الجزيرة للدراسات***.(12 فيفري 2012) .

32. مادي، ابراهيم. "الأزمة السياسية في مالي". ***مجلة أفاق إفريقية***. ع.36.(2012) .

33. زيد الرهون، عبد الجليل. "الانقلاب العسكري في مالي". ***مجلة الشؤون الإفريقية***.ع.4088. (31 جويلية 2012) .

34. بوخرص، أنوار. ما الخطوة التالية بالنسبة لمالي. بيروت : ***مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط***. مركز الأبحاث العالمي. 2014.

35. بوخرص، أنوار. الجزائر والصراع في مالي. أوراق كارنيغي. ***مؤسسة كارنيغي للسلام***. لبنان: بيروت، (2012) .

36. أ–د. أزمة مالي والتدخل الخارجي . ***المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات***. ع.28. (2005).

37. بن عنتر، عبد النور. "التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي". ***مركز الدراسات الإستراتيجية***.(2007) .

38. أنوها، فريدوم . "التدخل العسكري الفرنسي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة". ***مركز الجزيرة للدراسات***. (فيفري 2013)

39. ولد أحمد سالم، سيدي احمد. "أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة". ***مركز الجزيرة للدراسات***. (2010) .

40. بوقارة، حسين. "مشكلة الأقليات التاريخية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي". العالم الاستراتيجي. ***مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية***. ع. 07. (نوفمبر 2008) .

41. الشافعي، بدر حسن. "التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة شمال مالي". ***السياسة الدولية***. ع.191. (جانفي 2013) .

42. مؤتمر حول أهمية تكييف تشريعات البلدان الإفريقية مع الأجهزة القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب. ***المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب***. الجزائر.(04 جوان 2012).

43. تصريح الوزير الأول المالي السابق كايتا، ابراهيم بوبكر. ***خلال فعاليات مؤتمر تأسيس جبهة المواطنة الإفريقية الديمقراطية ضد عودة الاستعمار إلى إفريقيا*** .(الجزائر 2012) .

44. الحراثي، ميلاد . "دولة مالي: بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل أو الطريق إلى إعلان دولة التوارق" . ***المجلة الإفريقية للعلوم السياسية***. ع.365. (2009) .

45. حسين، محمود. "جمهورية مالي". ***أفاق إفريقية***. ع.26. (خريف 2007) .

ب- باللغة الفرنسية :

46. Baduel Pierre Robert. «Le territoire d'état entre imposition et subversion: exemples Saharo-Sahéliens». ***Cultures et Conflits***. (printemps-été 1996).

47. Groga Bada Malika. «Mali: le MNLA perd le nord». ***Jeune Afrique***. n° 2686. du 1er au 17 juillet 2012.

48.Nord Mali ce djihadiste qui nargue Alger . ***jeune Afrique*** . N 2686 . du 1 au 17 juillet 2012.

ج- باللغة الانجليزية :

49.Isike Cristopher. « The United States Africa Command : En Hancing America. Security Or Fostering Africa Development. ***Africa Security Review***, 17.01.2008.

2. الجرائد :

أ- باللغة العربية:

50. اجتماع اللجنة الثنائية الخاصة بالحدود اليوم". ***المساء***. ع.3260. 20 أكتوبر 2007 .

51. أحمد، ناصر. سبب غياب ليبيا يعود إلى خلاف مع رئيس مالي. ***الخبر***. ع.5728. 14 أوت 2009.

52. التمبكتي، "التوارق والدول المغاربية أية علاقة؟". ***أمزادي***. ع.12. جويلية 2006 .

53. الجزائر تغلق حدودها مع مالي وتجمد تعاونها العسكري". ***الشروق اليومي***. ع.5987. 23 مارس 2012 .

54. الجزائر ومالي تلتزمان بتبادل التجارب في مجال الإصلاحات السياسية". ***المساء***. ع.4385. 16 جويلية 2011 .

55. الطرق الصوفية بإمكانها حفظ الاستقرار على الحدود الجنوبية". ***الشروق اليومي***. ع.265. 2012/04/19 .

56. بن أحمد، محمد . "الحرب في شمال مالي منحت للقاعدة مزيدا من القوة". ***الخبر***. ع.6637. 21 فيفري 2012 .

57. بيس، حميد. "قادة أربع دول يلتقون غدا بالجزائر لبحث آلية جديدة". ***الخبر***. العدد.611. 2010/09/14 .

58. رئيس مالي : لن نقبل بتواجد قوة أجنبية في بلادنا". ***القدس العربي***. ع.2658. 28 أكتوبر 2011 .

59. صالح، محمد. التدخل الفرنسي بالساحل غايته عزل الجزائر عن دورها الريادي. ***المساء***. ع.4178. 11-/11/2010 .

60. صالح، محمد. انكشاف عورة فرنسا حيال مستعمراتها القديمة. **المساء**.ع.3996. أفريل 2010 .

61. صالح، محمد. مكافحة الإرهاب ومعالجة تحديات دول الساحل. **المساء**. ع.3698. 13 نوفمبر 2010 .

62. عبد العظيم، محمد. قائد افريكوم يستمع للمقاربة الجزائرية. ***الموعد***. ع.2359. 30 سبتمبر 2012 .

63. عبد الله، ابراهيم. الجزائر تكيف مواقفها من التدخل الأجنبي في إفريقيا مع مصالحها الأمنية والسياسية. ***الأيام***. ع.2601 . ديسمبر 2013 .

64. عظيمي، أحمد. "استراتيجية مواجهة الإرهاب". ***الخبر***.ع.5941. 2010/03/20 .

65. غمراسة، بوعلام. لسنا معنيين بمشروع القيادة الأمريكية في الساحل الإفريقي. وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده. الشرق الأوسط. ***العرب الدولية***.ع.10323. مارس 2007 .

67. قدادرة، عاطف. رئيس مالي يكشف طبيعة لقائه بهما على هامش قمة عدم الانحياز. بوتفليقة والقذافي وافقا على التحرك عسكريا واستخباراتيا ضد القاعدة . **الخبر**. ع.5704 . 21 جويلية 2009 .

68. يونسي، ع. "تمنراست نموذج التنمية الصحراوية". ***المساء***. ع.5248.2010 .

ب-باللغة الفرنسية :

69. Tlemçani Salima. «Entretien avec le commandant Aissa AG Akli. chef de la sécurité Acherbeche». Qoutidien ***El Watan***, n° 6530 .

70. Z.Anis . « le président malien achève ses consultations». ***El Watan.*** n° 6634 .

رابعا : التقارير

باللغة الفرنسية :

71. Adam Bernard . «de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'état . groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité». ***Rapport du GRIP.*** 2013.

خامسا : الملتقيات

72. بوبية، نبيل. "مسألة الطوارق". مداخلة مقدمة في: ***الملتقى الوطني حول إشكالية الأمننة في المغرب العربي*** .

73. بوبية، نبيل. "آليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي والنيجر". ***مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني "سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية"***. قالم: جامعة 08 ماي 1945. أفريل 2011 .

74. بلعيد، سمية. دوافع المواقف الجزائرية تجاه الأزمة المالية : بين احتواء التهديدات الإقليمية وصناعة دور إقليمي. ***ملتقى دولي حول دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد***. يومي 28-04/29/، 2014، الجزائر .

75. حمزة، حسام. الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية : المهمة المستعصية . ***ملتقى دولي حول دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد***. يومي 28-2014/04/29 ، الجزائر .

76. باخوية، إدريس. دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي. ***ملتقى دولي حول دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد***. يومي 2014/04/28.29 ، الجزائر .

سادسا : المواقع الإلكترونية

أ- *باللغة العربية* :

77. "الأمم المتحدة تدعوا للحوار لإنهاء تمرد الطوارق". في: ***http://aljazeera.net/news/pages/2db69ae3***. (2014/02/28) .

78. أبو العلى، طارق. "الجانب الاجتماعي من الأزمة في مالي". في:
http://www.echourouk.com.(2013/09/20) .

79. أبو المعالي، محمد محمود. "الحرب بين مالي والتوارق.. هل يحرق شررها المنطقة برمتها؟". في:
http://www.swissinfo.ch/ara/index.(2014/02/08) .

80. أحمادو، أحمد مامين. "المتمردون الطوارق يقولون أن الحكومة غير جادة شمال مالي". في:
أزمة شمال مالي: ثمرة التدخل الأمريكي في ليبيا". في : http://www.albayan.ae . (
20.10.2013) .

81. الأنصاري، علي. خفايا الخلاف الجزائري الليبي . موقع هسبريس. 06 مارس 2013. في :
http://www.maghress.com/hespress12369 . (01 /05/ 2014) .

82. الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا". في:
http://www.alarabia.net/articles/29482.html. (2014/02/28) .

83. الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي". في: http://detense.arab.com
. (2014/03/20) .

84. الجزيرة أخبار. "حركة تحرير أزواد.. استرجاع قرار مغيب". في:
http://www.aljazerra.net/news/pages.(2014/02/15) .

85. الدهيسات، محمد. "شمال إفريقيا جمر تحت الرماد.. الفوضى القادمة من رحم الانقلابات". في:
http://www.revfacts.blogspot.com. (2014/03/10) .

86. الساحل: 2012 سنة نشاط الدبلوماسية الجزائرية على جميع الأصعدة. في :
http://localhost/aps-ouest/spip.php?article7656 .(03 ماي 2014) .

87. المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية. في:
http://etudiantdz.com/vb/t43186.html. (2014/01/05) .

88. إنقلاب عسكري في مالي". في: http://alakhbar.com. (2014/01/10).

89. باه، عبد الله مامادو. أفاق الوضع الأمني والسياسي شمال مالي. في :
http://www.studies.aljazeera.net . (28 مارس 2014) .

90. باه، محمد. "التمرد في مالي... هل يقود إلى دولة طارقية؟". في:

91. برقوق، محند. "التدخل الفرنسي في مالي سيحول المنطقة إلى مستنقع وسيخلف أزمة إنسانية غير مسبوقة". يومية النصر. 2013/01/13. في: ***http://www.jazairess.com/annasr/45087*** . (2014/01/20) .

92. بهلولي، أ. دور الجزائر مهم في حل الأزمة المالية . نشر في قناة النهار الجديد . يوم 20-10-2013 . في : ***http://www.djazairess.com/ennahar/184145*** . (02 ماي 2014) .

93. بو خمخم، عبد النور. "50 مليون دولار لتجفيف شمال مالي من السلاح". في : ***http://www.elkhabar.com***. (2014/03/27) .

94. تصريح الوزير الجزائري للتكوين المهني السيد الهادي خالدي بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة المختلطة القطاعية للتعاون الجزائري المالي في مجال التكوين. ***موقع وزارة التكوين المهني***. (2014/04/10) .

95. جمل، عمر. "انقلاب مالي يعرض أمن الساحل لتهديد جديد". في: ***http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/feature-012013/04/06***. (2014/02/25).

96. خلاف، محمد. نشاط الدبلوماسية الجزائرية : حركية نوعية تواكب التحولات في العالم. المساء. 2012/12/20. في ***http://www.el-massa.com/ar/content/view/67207***). (2014/05/07) .

97. رمزي، وليد. "اتفاق جزائري–مالي لتعزيز التعاون". في: ***http://www.magharebia.com***. (2014/03/25) .

98. رئيس مالي يطلب شراء شاحنات عسكرية جزائرية لمواجهة زيادة التهديدات الأمنية". في: ***http://www.defense-arab.com/vb/threads/47166***. (2014/03/30) .

99. زبير، يحي. "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب". في: ***http://studies.aljazeera.net***(2014/03/10) .

100. سلطان، محمد . الخبير مصطفى صايج: اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر. في: ***http://www.algeria360.com/95385*** . (2013/10/17)

101. صالح، محمد. "ندوة سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي: أمريكا تقر بالدور الريادي للجزائر وفرنسا لم تغير من سياستها". في: ***http://www.el-massa.com/ar/content/view/27370*** . (2014/01/15) .

102. صايج، مصطفى. "الحسابات الجيوبوليتيكية في الساحل". في:
http://www.facebook.com/notes. (2014/01/20) .

103. صايج، مصطفى. الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية. ملف الدبلوماسية الجزائرية. في ***http://www.facebook.com/notes/320526447975***05.
(2011/12/02) .

104. عبد الحليم، إيمان أحمد. "تأثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي على الجزائر".
في: ***http://www.siyassa.org.eg***.(2014/01/15) .

105. عبد الرحيم، علي. الدلالات السياسية لأزمة رهائن الجزائر والسيناريوهات المستقبلية لنشاط القاعدة. المركز العربي للبحث والدراسات. في ***http://www.acrseg.org/2295/bcrawl***.(16 ماي 2014) .

106. عمر، جمال. "مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة". في :
http://www.magharebia.com. (2014/02/26) .

107. فهمي، حنان. "مستنقع مالي: بين المصالح الإستراتيجية وأطماع التنظيمات الدينية". في:
http://www.alwafd.org. (02.02.2014) .
108. قدادرة، عاطف. "أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية: باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل". في: ***http://www.lkhabar.com***. (2014/03/20)
.

109. قرار مجلس الأمن رقم 2056 (2012). 2012/07/05. في:
http://www.diplomatie.gouv.fr. (2014/03/01) .

110. قرار مجلس الأمن رقم 2071 (2012).2012/10/12 في:
http://www.diplomatie.gouv.fr، (2014/03/01) .
111. قرار مجلس الأمن رقم 2085 (2012). 2012/12/20. في:
http://www.diplomatie.gouv.fr. (2014/03/01) .

112. لحياني، عثمان. "شبكة توزيع المياه تؤجل فرحة سكان الأهقار بالمياه: مياه عين صالح وصلت إلى تمنراست لكنها لن تسيل في الحنفيات". ***http://www.elkhabar.com***. (2014/03/25) .

113. لكحل، فريدة. الأزواد من قبائل مهاجرة إلى قبائل تعلن استقلالها. في:
http://www.echouroukenligne.com/ara/article/126285.html . ((2013/10/15

114. محادثات بين وزير الخارجية البوركينابي ومدلسي. تغليب الحوار السياسي في مالي. نشر في المساء يوم 28.06.2012 . في : ***http://www.djazairess.com/elmassa/61730*** . (02 .(2014/05

115. موقع وزارة الشؤون الخارجية. تصريح الناطق باسم وزير الشؤون الخارجية. التعاون الجزائري المالي. في : ***http://www.mae.gov.dz/news_article/2132.aspx*** . (2014/04/02) .

116. نجيب، عمر. أفريكوم لم تمت بعد : واشنطن تعيد محاولتها لإقامة قاعدة في واد درعة جنوب المغرب. موقع مغرس. في ***http://www.maghress.com/attajdid/38591***.(03 ماي 2014) .

117. وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي البوركينابي. نساند المبادرة الجزائرية لتسوية النزاع شمال مالي. نشر في المساء. يوم 27.02.2012. في :
http://www.djazairess.com/elmassa/57499. (02 /05/ 2014) .

118. وكالات الأنباء. "هيلاري كلينتون تصل إلى الجزائر لبحث تداعيات التدخل العسكري في شمال مالي". في: ***http://gate.ahram.org.eg***. (2014/01/20).

119. ولد أحمد ناه، محمد المختار. "العدوان الفرنسي على مالي وانعكاساته على بلدان المغرب العربي". في: ***http://hespress.com***. (2014/01/08) .

120. ويكيبيديا (الموسوعة الحرة). "الإيكواس". في: ***http://www.wekipedia.org***.(2014/02/25) .

121. ويكيبيديا (الموسوعة الحرة). "مالي". في : http://www.ar.wikipedia.org/wiki (22.08.2013)

ب-باللغة الفرنسية :

122. Edmond Bernud. «Etre Touareg au Mali». sur le site :
http://www.politique-africain.com . (le 18/03/2014.)

ج- باللغة الانجليزية :

123. Bérangère Rouppert ."the European Strategy For The Sahel". GRIP. 16 January 2012. on: ***http://www.grip.org/fr***. (21/03/2014.)

124. Jacques Delcroze. « The malian model falls appart ». le monde diplomatique. Septembre 2012. On : ***http://www.mondeplo.com.mali11*** . (02/03/2014).

125. Northen Mali Conflict".on*:* ***http://en.wikipedia.org/wiki/Northern_Mali_conflict*** . (02/03/2014) .

مقدمة..... أ

الفصل الأول: بنية الأزمة المالية.....**1**

المبحث الأول: لمحة عامة عن جمهورية مالي **4**

المطلب الأول: التطور التاريخي لجمهورية مالي.....4

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي 5

المطلب الثالث: تركيبة المجتمع المالي.....7

المطلب الرابع: طبيعة النظام الداخلي 7

المبحث الثاني: كرونولوجيا الأزمة المالية **10**

المطلب الأول: مرحلة ميلاد الأزمة (1959 – 1989).....11

المطلب الثاني: مرحلة بداية التسعينيات إلى 2005.....15

المطلب الثالث: مرحلة وساطة الجزائر 2006 إلى تداعيات الأزمة الليبية 2011.....16

المطلب الرابع: مرحلة انفجار الأزمة الراهنة 2012 إلى التدخل العسكري 2013 19

المبحث الثالث: أطراف الأزمة المالية **26**

المطلب الأول: الحركات الانفصالية و الجماعات الإرهابية.....26

المطلب الثاني: القوى المحلية، الإقليمية والدولية 31

المطلب الثالث: المنظمات الإقليمية والدولية 35

استنتاجات الفصل **40**

الفصل الثاني: أدوات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية كتكريس للمبادئ **41**

المبحث الأول: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية **44**

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية 44

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية 48

المبحث الثاني: الأدوات السياسية والدبلوماسية **52**

المطلب الأول: الأدوات السياسية 52

المطلب الثاني: الأدوات الدبلوماسية 56

المبحث الثالث: الأدوات الأمنية والعسكرية 63

المطلب الأول: الأدوات الأمنية 63

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية 67

المبحث الرابع: الأدوات الاقتصادية، الاجتماعية (الحضارية) والثقافية..... 70

المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية 70

المطلب الثاني: الأدوات الاجتماعية 73

المطلب الثالث: الأدوات الثقافية 74

استنتاجات الفصل 77

الفصل الثالث : تحديات السياسة الجزائرية تجاه الأزمة المالية.....78

المبحث الأول : التحديات الداخلية 81

المطلب الأول : تراجع الدبلوماسية الجزائرية 81

المطلب الثاني : صعوبة الفصل بين العنصر السياسي والإرهابي.....83

المطلب الثالث : تغيير الموقف الجزائري من السياسي إلى تبني فكرة الحل العسكري.....85

المبحث الثاني : التحديات الإقليمية 87

المطلب الأول : الدول الإقليمية بين التنافس، التعاون ودعم التدخل العسكري.....88

المطلب الثاني : ضعف نفوذ المنظمات الإقليمية في المنطقة (الإيكواس)..... 94

المبحث الثالث : التحديات الدولية 95

المطلب الأول : تنافس فرنسا بطرح التدخل العسكري.....95

المطلب الثاني : تراجع الدعم الأمريكي والأوروبي للمقاربة الجزائرية 98

المبحث الرابع : آفاق السياسة الجزائرية في مالي 101

المطلب الأول : مستقبل السياسة الجزائرية 101

المطلب الثاني : توصيات ومقترحات 104

استنتاجات الفصل **105**

الخاتمة **107**

الملاحق..... **112**

الجداول..... **116**

المراجع..... **118**

الفهرس..... **130**